ستوى المعرف بالاضافة لانه لا يقع مضافا اليه معنى اي اضافة مفهوم
الاعم وشمل على ما خص في بحث الاضافة العلم جاء وضع لمعنى غير معين
غيره يخرج سائر المعارف لانها وضعها الواضع لتطلق على اي معين اراد
بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين بوضع واحد متعلق بمسماه
اي لا يتناول غيره ذلك المعنى بوضع واحد بل ان تناول غيره كالاعلام
المشتركة فانما تناوله بوضع آخر قال المصنف لا يخرج علم الجنس عن هذا الحد
لانه موضوع للحقيقة الذهنية المتعلقة وغيرها تناول غيره بطريق ما وادا اطلق على
فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسد مثلا فليس فيه تناول بالوضع بل بالمطابقة
الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي فالمعرف بين اسد واسامة ان اسد ا
موضوع لكل فرد من افراد الجنس لا على التعيين واسامة موضوع للحقيقة
الذهنية وهذا الكلام مبني على ما قاله بعضهم من ان اسم الجنس موضوع للحقيقة
مع وحدة لا بينها وليس فرد اهنتشرا واما من يجعله موضوعا للماهية من حيث
هي فعده للحقيقة المتحدة في الذهن واما افرادها من حيث ان علم الجنس يدل
بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كان الاعلام
الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة واما اسم الجنس فلا يدل
على ذلك بجوهره بل بالآلة ان كانت واغرفها اي المعارف المضمر المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب وقد عرفت تفصيل المذاهب في بحث التعريف فارجع اليه
ولا تصغ الى ما حام فال الآلة عند سيبويه على الترتيب الذي ذكره المصنف انتهى
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وقد عرفت بعضها اسما العدد ما وضع لكم
احاد الاسما كمية الشيء عدده المعين لان الكيم ما جاب به عن السؤال بكم ما
ان ما عنده الشيء حقيقته التي تستتبعهم عنها بما وكيفية حاله التي يسأل عنها بكيف
فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين وقال الشيخ رضي الله عنه الكلمات

والالوف وافعول كانه لم يقصد به اعتراضا على المصنف اذ الظاهر من كلامه
انما يتسامح العدد فانه مثل في بحث الجمع في بيان فروع العدد بعشرين طاقة
ولم يعرض لها وان تعرض فيجيء وقيل يخرج بقيد الاحاد واحد واثنان
والنحاة مجمعون على انها من اسما العدد وقد كاب بانه عرف اسما العدد
بما وضع لكميات احاد الاشياء والمراد ان كل واحد منها يكون موضوعا لكمية
واحدة من تلك الكميات اصولها اي اي الالفاظ التي يرجع اليها جميع
اسما العدد وكانت غير مثناة مبنية اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة وماية
والف قال الشيخ وما عدا ما يتفرع عليها اما بتثنية كاثنين او جمع كعشرين
واخواتها الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكذا احد عشر لان
اصلها العطف او بإضافة كخوتلثمائة واحد من وحد بمعنى انفرد وجمع الكثير
وحدان واحدان والصفة المشبهة وحد بمعنى الى وكثيرا ووحيد ووحد وحدان واو
وحد بمعنى اسمان للمذكر واحدة اثنان وثنتان للمؤنث ثلثة الى عشرة للمذكر
ثلث الى عشر للمؤنث والسر في ذلك انها اسما جامدات والاصل كونها كذلك
سواء كانت للمذكر او للمؤنث لموافقتها ما يوضع لها كرجل وامرأة وفرق وعصبة
وصوتها اولا الى المذكر لبعدهم في التزنة والحقوا التاء بهم رادا انهم ان
يلحقوها بالمؤنث ايضا لاستغنى فرق بين المذكر والمؤنث فتركوها في المؤنث
وتفصيل الكلام في هذا المقام انه اذا اريد بها العدد كما في مثلة تعف ستة
لا يستعمل الا معوضا ولا يقال ثلث نصف ست وذلك لان كل جمع انما يصير مؤنثا
انما هو بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صارت المذكرة في نحو رجال
مؤنثا بسبب هو وص العرض فلت العوض في نقاوى واذا اريد بها المعدود
فالمميز اما جمع او غيره والجمع اما ان يكون موضوعا مؤنثا او مذكرا او مشتركا
فيه المذكر والمؤنث فعلى الاول كقولك لما ثنتوا كان الموت حقيقا كتلك سوء

اولا كثلث غرف وعلى الثانى عكسه الا سواكان فى لفظ الجمع علامة التانيث
كاربعة حمامات والواحد جام اولا كثلثة رجال وعلى الباقيين جاز التذكير والتانيث
نحو خمسة وخمس لسنة فان اللسان فاستوى فيه التذكير والتانيث فان
كان المعدود صفة عاقل من الموصوف اعتبر حال الموصوف لا الصفة فقال
تعالى فله عشر امثالها اى عشر حسنات امثالها وغير الجمع اما ان يكون مختصا
بجمع المذكر او بجمع المونث او يحتملهما اولا فالاول يدخل معنى التذكير والتانيث
وعلى الاول يجب التانيث نحو تسعة رهط فانه بمعنى الرجال وعلى الثانى يجب
حذف التانيث نحو ثلاثة من المخاض لانها بمعنى حوامل المونث وعلى الباقيين ان
اجده نقصت على الجملتين فالاعتبار بتلك النقص الا ان نقع النقص بعد المميز والمميز
بعد العدد بحوثلث من الجمل المذكور فى سطر الى لفظ المميز لا النقص فان كان
مونثا لاغير كالجمل حذف التانى وان كان مذكرا لاغير ثبت وان جاز تذكيره
وتانيثه كالبط والدجاج جاز الساذكره وعلى الرابع يبنى على لفظ المميز يقال
خمس من الضب وخمس من السباع احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى
عشرة اثنا عشرة وبنتا عشرة للمونث وقد يقال واحد عشر ودحد عشر وواحدة
عشرة مذ عشر الى تسعة عشر للمذكر مذ عشر الى تسع عشرة للمونث بلفظ عشر
على القياس عند التركيب وعلى غير القياس عند الافراد ومذهب سيبويه فى عشرة
المركب مع البناء الذى اخره مفتوح لكرامته تعالى اربع فتحات فى عشرة مع فتح
اخر البناء والجارون يسكنونها وقد يعرب الثمن على قد ورد ماسكن عين
عشر المركب مع البناء المذكور لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة اخر المبنى
والواحد عشر وبنيه عشر كخلاف اثنى عشر عشرون واحوالها اى ملحقون الى تسعين
بهما الى فى المذكر والمونث احد وعشرون للمذكر احدى وعشرون للمونث
وقد يقال واحد وعشرون واحده وعشرون ثم بالعطف اى عطف تمثيل

الاكثر معنوى الاقل بلفظ ما عدم فى التذكير والتانيث بلا تغيير معول ابنا
وعشرون اثنتان وعشرون الى تسعة وتسعين وضع وتسعين مائة والف
مائتان والفان فيهما اى المذكر والمونث ثم بعطف الاكثر على الاقل على ما
علم ملاعبر فعول ملاء وعامة ثلث وعامة اربعة والف اربع والف وقال
الرضى يجوز ايضا عطف الاقل على الاكثر فى الكل لكن الاول اكثر استعمالا
وانما لم يحمل العطف فى قوله ثم العطف على الاعم من عطف الاكثر على الاقل
او عطف الاقل على الاكثر معاقفة لشرح المصنف وفى عامل عشر لغات مع الباء
وحذفها كثيرا وشذ اى قل حذفها مع النون واما مع كثرتها فلم يرد
هذا ما ذكره بعض الشارحين وقال الرضى جاز حذف الجار وبعد حذفه
النصب فتح النون اولى من كسرها لموافقة احواله لانها مفتوحة الا واخر مركبه
مع العشرة ويجوز كسرها لبدل على الباء المحذوفة لكن الاول هو الملائم لكلام
المصنف وقد يحذف الثانى فى غير التركيب ايضا ويحمل الاعراب على النون
وفى الحديث صلى عان ركعات بفتح النون ومميز الله الى العشرة الحد هنا
داخل فى المحدود مخفوض بالاضافة وقد يترك الاضافة فقال ثلث اكلف على
البدل مجموعا لفظا نحو له رجال او معنى بان يكون اسم جنس كالنمر او
اسم جمع كالرهط والاكثر انه اذا كان المميز احدهما صحت من وقال الرضى
لا يجوز الاضافة اليهما وهو باطل لقوله تعالى تسعة رهط وان كان للمميز جمعا
قد ذكره فالغالب اضافتها الى جمع القلة الاتى تشبيها الى تسعة استثنائا من
مجموع وكان قياسها ثلث مائات الى تسع مائات او ثلث مئين الى
تسع مئين وقد جاء فى ضروره الشعر ثلث مئين وخمس مئين ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين مخفوض بمفرد نحو فى رابعة احد عشر كوكبا وان لدينا تسعة وتسعين
اسودا وما جاء نحو عشرة ذوى نعم وارجعوا ثوب قليلا كما مر ومميز مائة والف

فسمي بها جمعه اي جمع الالف اذ الماية لا تجمع وهي حث اذا اضافه لا يجمع بشرط
ان تضاف اليها ملت سواء وان لم تضف اليها هي يجمع ويضاف ذلك
الجمع الى المفرد نحو مائات رجل مخصوص مفرد وقد يجمع نحو مايه ورجال
وقد يفرد منصوبا نحو اذا عاش الفتى مايتين عاما واذا كان المعدود
مونثا واللفظ الدال على عدد مذكر كان الشخص اذا اطلقت على امرأة او
بالعكس كما سيقول اذا اطلقتها على رجل فوجهان احدهما اعتبار اللفظ
وهو الاقيس الاكثر مقول ثلث اشخص وان تعني استاذة وثلثة انفس وان
تعني الذكور وثانيهما اعتبار المعنى فمقول ثلثة نفر للرجال وثلث شخص
للنساء ولا عشر واحد واثنان استعملا بلفظ تميزه اي مميز كل واحد واحد
واسمين عنهما نحو رجل رجلان لا فارقته اي التمييز الذي المقصود بالوضع
خلاف رجال وعالم رجل واحد ورجلان انسان للتثنية على ان المقصود
الاصلي من الاسم هو الوحدة اعني الوحدة والاثنينية ونقول في المفرد
اي الواحد من المعدود اي المعدود باعتبار تمييزه الذي يحل درجته
محذوفه والمميز الاسم وجعله للمجموع اسم درجة بعشرة بسبب انضمامه الى ماخذه
الباقي للمذكر والباقية للمونث الى العاشرة والعاشرة وتقال على الاحد شما
وعلى الاسمين شتا وكذا رعت الثلاث الى عشرة التسعة والمضاف من جميعها
كسرة العين الا ما كان لامه حرف حلق كاربع واربعة وخمس وخمسة هذا
ايضا لا غير اذ ليس مصدر وفعل ما فوق العشرة وهذا مذهب الاخفش
والمازني والمبرد واجاز سيبويه ان يبنى واو العشرة على ما سيجيء وابو
ابو عبيده يقول كانوا تسعة وعشرين قتلتهم اي قتلتهم تسعا وكانوا تسعة
وتسعين نفرا تهم وكذا الى الماية وباعتبار حاله في نفسه المفهوم من كلام
الشيخ ان المراد اعتبار درجته التي هو فيها من حد ويدون اعتبار عدد

والظاهر من كلام المصنف في الشرح انه لم يعتبر الدرجة حيث قال معناه واحد
من جملة العدد فاذا قلت الباقي فمعناه واحد من اثنين الاول اما
لم يكن الاول في الاول اذ ليس تحت الواحد عدد وقال الشيخ اما ابدل
الواحد بالاول لان الواحد يطلق على كل واحد من مفردات العدد وذا
لم يقصد الترتيب فابدل بالاول بالثاني حصل الترتيب والثاني والاولى
والثانية الى العاشرة والعاشرة والحادي عشر تذكير الجزئين وتعلق
الواحد الى الحادي بجعل القاف مكان اللام والعين مكان الفاء والحادي
عشرة ساكن الحرف وفتح في المفصل الحادية عشر وهو غلط والثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وروعي هنا العكس للتقاء
معنى الجمع ومن اي ومن اجل احد الاعشارين فعل في الاول الذي
اسس اي للاضافة الاتي ما هو انقص من المشبه به هذا المصير بدرجة
واحدة فقط وجوز النصب اضافة لانه منقول به لكن الاضافة اكثر من النصب
هنا بخلاف ستاير اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها او النصب اكثر اي
مغيرها قبله بسبب انضمام اليها وجعله للمجموع اسم ثلث ومحوه اسم الاثنين
من تلبسها اي صيرتهما كذلك وفي الباقي مالك ثلث اي اذا اردت اضافه
هذا النوع الى ما هو مميزه فالجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلا تضاف
الا الى مثله كذا في شرح المصنف وقال الشيخ ان الاضافة الى المثل هو الاغلب
وقد يضاف الى ما فوقه نحو عطارد باقي الكواكب السبعة السيارة ولفظ
الكل لا يضاف اليه فلا يقال اول الواحد ولا يجوز عند الجمهور ان يضاف
اذ ليس باسم فاعل جميعه ونقل الاخفش عن بعض جواز ذلك واقول
الخلاف بين المصنف والشيخ مبني على ان المصنف لم يعتبر الدرجة في المعنى الذي
كان فيه من شرحه ويدل عليه قوله الى احدهما والشيخ اعتبرها وقال نقض

المجموعين اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلا استعملوا احد منهما كما يجيء
امثلا فقد يقصد به معنى التغيير وقد يقصد به انه واحد من الخمسة فقط وبهذا
المعنى يصدق على كل واحد منهما ولا يضاف الا الى العدد الذي اشتق منه
وقد يقصد به واحد واقع في المرتبة الخامسة ويجوز ان يضاف الى العدد
المشتق هو منه والى ما فوقه واقول ان صح هذا الكلام فلا فرق بين المعروف
كل الظاهر اول الخامس والمثال لاستعمال بالمعنى الثاني من التسعة المذكورة
والاكثرون سكتوا عن هذا ولم يصح الشيخ بانك اذا قصدت ذكر واحد من العدد
بلا ترتيب حتى لو اخذ واحد فقلت هذا واحد العشرة او احد اثنيها وان قصدت
الى واحد منهم مع حفظ الترتيب فذلك يتأتى لو جعلت المذكورين وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة وقد حكاه سيبويه عن العرب والمركب الاول يضاف
الى المركب الثاني وكلاهما جزء كلا المركبين مبنيان وانكره ثعلب وحكاه عن الكوفيين
وقال ابهم لا يجوز ون الا الى ثلاثة عشر وان ثبت الاضافة في حادي عشر
احد عشر فلعله حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول الى التاسع
تسعة عشر معرب الجزء الاول لزوال التركيب الموجب للبناء ويجوز حذف
اول جزئي المركب الثاني المبني مفعول في ثالث تسعة عشر وثمانية عشر وثمانية عشر
سيبويه وذكره الكوفيون جوازا اعراب الاول واعلم ان الاستغناء بصياغة
العشرة بالمعنى الاول وجازا لمعنى الثاني لان ما هو بالمعنى الثاني في صورة
اسم الفاعل وليس معنى كخامس فلا بأس ان سمي من اول جزئي المركب
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر وفعل واما المميز هو اسم فاعل جيء به واسم الفاعل
لا بد له من مصدر وفعل وليس بفعل ومصدر من العدد الذي فوق العشرة
والظاهر ان سيبويه يكتفي بما هو بالمعنى الاول على ما هو بالمعنى الثاني ولم
يعد ذلك عن سماع وعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلاثة عشر على ما

فاعل من اول جزئي المركب والاسم بينهما كما هو رابع ثلاثة عشر
بحذف ثانيهما والاعراب الاول لزوال التركيب المذكر والمؤنث
المؤنث ما فيه علامة لفظا نحو ضاربة وحبلى ونساء وعرفة وبشرى وصحراء
وتقديرا نحو هند وارض ولا بد من علامة الا التاء والدليل على ان
التاء مقدرة دون الالف رجوعها في تصغير الثلاثي نحو هنيدة وارضة
وقيس قولنا على عليه اذ هما الاصل وقال الشيخ يعلم بامتناع مالم يظهر
علامته بالضمير الراجع اليه نحو الشمس ضحاها وبالاشارة اليه بالهاء
نحو تلك الدار وبالحاق علامة التأنيث بالفعل لو شبهه المسند اليه او
الى ضميره نحو طلقت الشمس وكاس من معين بيضاء وبصغره ان كان المذكر
ثلاثيا وتحذف بعد عدده من الثلثة الى العشرة من الثنا نحو ثلثة اثواب ويجمعه على
مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب
فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويعين فيهما على افعل
في المؤنث وقد جاء في المذكر على فعل قليلا نحو مكان ولمكن وحسن واحسن
وطوال واطول واستغنى به عن المذكر الصفة نحو هذه النار التي كنتم
بها تكذبون والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة
وان يعرف لكونها للتأنيث الاسم بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا يا
تنكيره وهي عند سيبويه في الالف مقصورة ردت قبلها الفا لزيادة
المد وما اي المؤنث حقيقي وغيره فالحقيقي ما بازائه ذكر اي مذكر من
الحيوان قال الشيخ هو ما يحترز عن علامة التي من النحل فان بازائها
ذكرا وقد يجيء غير حقيقي لغة نحو قول استري نخلة اسقي واقول فيه بحث

غير جمع المذكر السالم فانه لا يجوز تانيث ما اسند اليه وقال الشيخ
حكم اسس حكم الابنا وان كان بالواو والنون لعدم تقاوا حده وبجوز
ان وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده نحو سنون
وارضون حكم المجموع بالالف والتا لان حقه الجمع بالالف والتا
حكم الظاهر غير الحقيقي الا في شي واحد وهو ان حرف القلم من الرافع
بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النسا او الزينات احسن
من الحذف هناك وضمير العاملين بالواو والنون هو الواو لا غير
نحو الزيدون قالوا وضمير العاملين لا بالواو والنون اما وا وضمير
الغاملين المونث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلن وفعلوا وضمير
الغاملين وهو اما مونث يعقل او مذكر لا يعقل او مونث كذلك نحو
النسا والايام والتعين اما ضمير المونث الغايب او النون نحو فعلت وفعلن
واما اسم الجنس فجوز ان يجعل ظاهرة كظاهر المفرد المذكر وكظاهر
المفرد المونث وان يجعل ضميره كضمير جمع التكسير
نحو انقع النخل وانقعوا النخل والنخل انقعرت وانقعرن
واما اسم الجمع فبعضه واحده التانيث كالخيل والابل والغنم فهو بحكم
المذكر في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه فهو كاسم الجنس
فيه نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومصوا
[illegible] ما كان اخره الف او ما مفتوح ما قبلها وفي لغة الحرث بن كعب
[illegible] الالف في المثنى في الاحوال الثلث وفعل ان قوله تعالى اهذان لساحران
على هذه اللغة ونون مكسوره وقد يفتح في بعض اللغات وقد يضم ابدال

[illegible] قسمناتي من جواز ذلك على ضعف وان كانت النخلة مونثا حقيقيا
[illegible] الاحسن ان يقال اذ يقول الفصحا اشتري نخلة اشتي فالنخلة اذا كانت
[illegible] مونثا حقيقيا فالفصيح الحاق التا بالرافع كاقراه وتافه فان الرجل
[illegible] وكحمار يا بهما واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازايه ذكره مثل يجوان
[illegible] سوا لم يكن حيوانا كطلحه وعين اذ كان حيوانا ولم يكن بازايه ذكره
[illegible] من الحيوان كدجاجه وحمامه اذا اطلقا على الذكر وهما كالمطلقان على
[illegible] الانثى يطلقان على الذكر وقد يطلق اللفظي على ما عامل بالمعنوي كما مر
واذا اسند اليه اي المونث مطلقا الفعل او شبهه فالتا تفصيل
الكلام في هذا المقام ان الفاعل المونث غير الجمع واسمي الجنس والجمع
اما ظاهر حقيقي منفصل تراقفه او منفصل عنه او ظاهر غير حقيقي او ضمير متصل به
او منفصل عنه والاغلب الفصيح في الاول الحاق التا بما اسند اليه
نحو ضربت هند وقد يستويه عن بعض العرب قال قلده وانكره المبرد
وان كان الرافع نعم وبيس فحكل من الحذف والاثبات فصيح والاجود في المتاني
ترك التا ان كان الفصل بالا نحو ما قام الا هند والحاقها ان كان الفصل بغيره
نحو قامت اليوم امراه وانت في الثالث اي ظاهر غير الحقيقي مانحيار
في ايراد التا وتركها فان منفصلا نحو طلعت الشمس والحاق العلامة احسن
من تركها والحكم فصيح وان كان منفصلا نحو من جاه موعظة فكما الحسن وان
جعل علم المذكر الحقيقي فلا يجوز الحاق التا الرافعة فلا يقال جاءت طلحة
الا عند بعض الكوفيين ووجب التا في الربع نحو هند خرجت والسلوت
والخامس كالرابع وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم مذكر او مونث بعقل او لا

ذلك اللحوق على ان معه مثله معنى ولفظا ولو بالتغليب وشبهه بصاحبهما
وشابههما حتى كانهما شيء واحد وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كالقمرين في
ابي بكر وعمر الا اذا كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا فح لم ينظر الى الخفة
بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر من جنسه لا حاجة اليه وانما ذكره
للتوضيح لانه مفهوم من قوله مثله ويفهم منه انه يمتنع تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال القران للطهر والحيض كما يمتنع جمعه باعتبار
المعاني المختلفة فلا يقال العيون للناظرة والذهب والشمس لكن ذهب الجزولي
والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله وهذا قريب من مذهب الشافعي
وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقرا حكمها
كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها
تعم مدلولاتها المختلفة واقول ههنا بحث اذ لا شبهة في ان العلم
قد يكون مشتركا مع انه يجوز تثنيته بالاتفاق نحو زيدين فلا يكون الحد
جامعا والسر في تجويز التثنية والجمع للعلم المشترك دون الجنس المشترك
باعتبار معانيه انه يجوز تثنية الجنس وجمعه باعتبار احاد معنى واحد من
معانيه كالقمرين للطهرين والقرء وللاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه
المختلفة لادى الى اللبس بخلاف العلم لانتفاء الاعتبار الاول فيه فلو ثني او
جمع بالاعتبار الثاني لما حصل اللبس واقول لا يخفى عليك ان هذا الحد لا
يصدق الا على مثل عالم في عالمين وهم يطلقون المثنى على المجموع والمقصور
يعني الاسم الذي كان اخره الفا لازمة وهي للاحتراز عن نحو زيد في
الوقف ان كان الفه عوضا عن واو وهو اي المقصور ثلاثي قلبت

في التثنية

في التثنية واوا نحو عصوان في عصى وقال الكسائي ان كانت الالف
الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا
وجب قلبها يا والا بان لا يكون الف المقصور عوضا عن شيء نحو فتى
علما او كان عوضا عن يا نحو فتى او لا يكون المقصور ثلاثيا نحو مرمى
فالياء وقال الشيخ ان لم يكن الالف الثالثة منقلبة عن شيء كمتى
وبلى واي اعلاما او كانت مجهولة الاصل لها بمعنى فرد فان سمع فيها
الامالة وجب قلبها ياء كمتيان وبليان وان لم يسمع فالواو اولى والوان
وحسوان وقال بعضهم بل الياء اولى مطلقا والممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير منقلبة عن شيء ثبتت بحالها في الاعراب كقران في قراء
وقال الجوهري هو الرجل المتنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت للتانيث اي منقلبة من الف التانيث
المقصورة كما مر قلبت واوا في الاشهر كحمراوان في حمراء وربما صححت
فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والا اي ان لم
تكن اصلية ولا منقلبة من الف التانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة
عن واو او ياء اصلية نحو كساء ورداء ومعنى الالحاق ان تزيد في كلمة حرفا
في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات
فالوجهان اي الثبوت بحالها والقلب واوا الا ان قلب الملحقة واوا
اولى من تصحيحها والمبدلة بالعكس هذا ما ذكره الشيخ وتوهم بعضهم
ان همزة الالحاق كالاصلية وحذف نونه اي نون المثنى للاضافة
وضرورة الشعر وتقصير الصلة كما سياتي في اسم الفاعل وحذف تا

التأنيث في خصيان واليان خاصة ويجوز خصيتان واليتان على
القياس اتفاقا وبعكس خصي واليٍ مستعملان ومتعاقبان في خصيه
واليه وان كانتا افعل منهما استقلالا المجموع والجمع عادل بالوضع على
افراد مفقوده اول لاحاجة الى هذا القيد بل هو مضر اذ مجرد
الدلالة كاف ههنا فالتي قذفه وحي تتعين قول دل ولا يتعلق به
الجار ومجرور بعد هذا قد يتوهم انه لاحاجة اليه بناء على ان الدلالة
الوضعية موقوفة على ارادة اللافظ اياها وهو جار على قانون الوضع وقد
ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات سهوا عن القلم وهذا الوهم
ممنوع اذ المشبه في اذا اسمعنا اللفظ وكنا جاهلين بالوضع سمعنا
معناه سواء اراده اللافظ ام لا وقد سبق الى القلم التفتازاني
في المطول والمدقق الرازي في شرح المطالع والمحقق الشريف في حواشيهما
فان قلت سلمنا ذلك لكن ذكره المحقق الشريف في حواشي شرح المطالع
ان المعتبر عند اهل العربية هو الدال على المعنى المراد وكلام المنطقيين
في مطلق الدلالة قلت مراده ان اهل العربية لا يبحثون الا عن الدلالة
المذكورة بخلاف المنطقيين فان بحثهم عن مطلق الدلالة لان اهل العربية
لا يطلعون الدلالة الا على الدلالة المذكورة فان شيوع كلامهم شاهد بذلك
بحروف مفرده اي بقصد تلك الالفاظ بحروف مفرد ذلك الدال عليها
وقد يجعل الدال والمدلول متعلقا بدل شيء ما قال من الحروف
اي كاسم مع عشر في الجملة الظاهر ايا بحرف كتلتين او بالكرة كما بعد
في اسند او بها كرة جال اما مقدرا كالملك كما سيأتي بعد هذا ويدخل
في

فيه جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتاء في هذه الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى فقط
اما لم نقل بمفرده لان صيغة المفرد لا ينفي حال الجمع في الاكثر فلم يتم
بذلك الاخراج قال الجمع بمفرده بل بقصد حروف مفرده فيخرج به
اسما الاجناس وتركيب من اسما الجموع ليس بجمع اما اسما الاجناس
فلانها لم توضع للاحاد بل وضعت ما بين للماهيات المعينة سواء كان
واحدا او مثنى او جمعا دل على الثمرة والتمرتين ايضا كما قد
يكون بعض اسما الاجناس كالتمر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بسبب الاستعمال لا بالوضع كالعلم واما اسما الجموع
فلانها لو كانت جموعا لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء
بل تكون جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده ثم يجمع جمع
السلامة اذ يرد الى جمع القلة وهذا الاجناس بخلاف تركيب وايضا لو
كانت جموعا لرجعت في التصغير الى احاديها ولم تحتج الى رد الضمير الواحد
اليها بصيغة التأنيث جاز في اسما الاجناس ايضا على الاصح وقال
الاخفش جميع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها جمع كتركيب لوجود ذلك
وقال الفراء كل ما لا بد من تركيبه سواء كان اسم جمع او اسم جنس
كتمر لوجود تمرة فجموع واما اسما الجمع والجنس اللذان ليس لهما واحد
من لفظهما قليلا يجمع اتفاقا كحوابل وتراب اذ لا يقال تراءة ونحو
فلك جمع لفلك فانه وان لم يشعر صيغته لفظا لكنها مغيرة تقديرا لانهم
قالوا صمه الواحد كضمة فعل وصمه الجمع كصمه الجمد والفرق بين اسم الجنس

واللفظ المشترك بين الواحد والجمع ان الاول لا يثنى الا اذا اختلف النوعان
بخلاف الثاني وهو جمع عرفه المصنف في الشرح بالذي سلمت فيه بنية الواحد
وقيل هذا لا شمل نحو تمرات واجاب الشيخ انه تقدر التعريف هنا
بعد سكون العين لغرض وان لم يسمع تمرات بسكون العين وعلى هذا القياس
ومكسر وهو ضد الصحيح كما سيأتي فالتصحيح ويقال له السالم ايضا لموث
ومذكر سالم المذكر اي جمع المذكر السالم ما لحق آخره واو ومعلوم ما قبلها
لفظا وتقدير المثل نحو مصطفون وبابه ومكسر ما فقد فيه ذلك لشمل نحو
مصطفين ويلزم مفتوحه لتدل ذلك للحوق وهي ان موه اكثر من لاجل
الى هذا القيد كما سيجيء والمقدر الاحتراز فلا بد من ذكره من جنسه لان المثل
غير مذكور هنا حتى يفهم بمفهومه واعلم ان ما ذكر في هذا الحد مثل
الوارد بين على حد المثنى فيذكر فان كان آخره بإزائها كثرة حذف مثل
قانتون وتاصدين وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها
معتوحا مثل مصطفون ومصطفين عيسون وعيسين والكوفيون يلحقون
والالف الزائدة بالمنقوص حوارا فيقولون العيسون والعيسين
بكثرتها وشرطه اي شرط جمع المذكر السالم ان كان اسما اي غير صفة
لمذكر اي فهو حصول مذكر على ان يكون جزء الشرط ومجموعهما
شرطه وهو بعيد ظاهر واعلم ان لا فائدة في ذكر المنقود
من اخراج نحو طلحة وهو ان خرج بقوله مذكر يخرج ايضا بقوله المذكر وان لم
يخرج بقوله جمع المذكر لانه مذكر المعنى لم يخرج بقوله مذكر ايضا وكان
حقه ان يقول شرط التجرد فإن التاء لتدخل نحو درق وسلمى علم

يعين وهما يحمان بالواو والنون اتفاقا ويجمع نحو طلحة والكوفيون
اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان ملتزمها علم فعل فان
كان صفة فمذكره فيه مامر بفعل الاولى ان يقال بعلم ليشمل نحو حائضة
فتعلم الماهدون اذ لا اطلاق عليه تعالى انه عاقل لان العقل يوهم ان له
القباح الحابزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وقد شنعه عبد وبي
العلم بهم في الصفات اذ كان مصدرا لافعال العقلاء نحو قولك على باسم
لي شاجدين وانبنا طائعين وقالتا اتينا طائعين وقالوا خاضعين ولهذا نفس
بان الفلك والكواكب عالم عند اهل التحقيق من الحكماء والمتوقف فاعلم
مبنى قواعد هذا الفن على العرف وهو بخلاف ذلك وان لا يكون افعل
الذي مؤنثه فعلا مثل احمر ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل سكران واجاب
ابن كيسان اخرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت سات بني
نزار خلال احمر من واسود بيا وهو عند غيره شاذ ولا يوصف المذكر
مع المونث الا ما كان على خلقة اخرى اصلية كقهصلق فانه يستوي مذكره
ومونثه ومكسر جمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرد مثل خرج وصبور قال الشيخ في مباحث
المذكر والمونث فالاصح انه لا يلحقه التاء غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه
المذكر والمونث مفعل وفعلان وفعيل وفعال نحو محرب ومعطار ومطفل
وحصان وفعلى نحو سيوسه امراه جبان وحصار وكذا فعول بمعنى فاعل وكذا
فعول بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث كالركوب لكن كثر اما
للحوق التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحوق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمونث ولا لحقة التاء فعل بمعنى مفعول الا ان حذف

موصوفه نحو هذه قبيله فلان وحرفته ولتسميه لفظا فعيل بمعنى فاعل
او قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراه قتيله كما يحمل
فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف منه التاء ولا تاء التانيث مثل علامه
وتحذف نونه بالاضافه وللضروره وتصغير الصدر وقد شذ اي وقع
على خلاف القياس نحو ستين بكسر التاء وقد جاء صحيحا قليلا وبني جمع سنه
مع انها علم مجرده عن التاء ولية عن التاء ولا عاقلا واثنين رفع الزاي وجر
الباقي ايضا وهي جمع اثنين مع انها يعبر عنها ولا عاقلا واما لم
يعبر الشاذ وذا بالقله لكثره امثال ستين وقد يضمن المونث اي جمع
المونث الصحيح ما اي جمع فيحتج بحو سلقاه وبني وتاء المره من سلقيته
اذا القيته على ظهره وعلى هذا لا حاجه في حد المذكر الى قوله ليدل على
ان معه اكثر منه ولذا قال الشيخ الاولى ان يقال انه ليس منه كجد
وساعده شرح المصنف وقد مر مثله في تعريف الاعراب لحق اخره
الف وتاء وشرطه ان كان صفه وله مذكر فهو ان يكون مذكر جمع
بالواو والنون خرج بهذا الشرط نحو [illegible] وخرج بقولنا
مذكره ومونثه واذا غلبت الاسميه على الاولين جاز جمعهما بالالف والتا
اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقه وكذا اذا
جعلتهما علما لغير المذكر الحقيقي وقد يجمع الاسم بالالف والتا مع اشتراكهما
المذكر والمونث فيه وهو شاذ وقال الشيخ الوصف الذي يكون
له مذكر في المذكر والمونث نحو علامه ومعطار يجمع بالالف والتا
وان كان صفه ولم يكن لمذكره فان لا يكون مجرد عن التا كحائض

متعلق بقوله محددا فلا يجمع حايض على حايضات بل يجمع على حوايض
وحيض وما جمع على حائضات فهو حايضه والفرق بينهما انه اذا قصد
الحدوث فالتا لازمه يقال حاضت فهي حايضه وان لم يقصد فلا
تا والا اي وان لم يكن صفه جمع مطلقا فيه بحث لان الاسماء المونثه
مقدره التي تاسيسها غير حقيقي كقدم ونار لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا
بل هو فيها سماعي كالسموات والحمامات جمع الكسير ما تغير بناء
كرجال واقراس قال الشيخ لا شك ان جمع السلامه قد يغير بناء
واحده ايضا كالتعب الياءين لكنك بينت بهما بناء مستقلا كما ذكرت في
حد الجمع فالاولى ان يقال جمع السلامه هو الجمع الذي لم يعبر مفرده الا بالحاق
اخره علامه الجمع وبنى الكسير ما عبر ذلك جمع القله وهو من الثلاثه الى
العشره والكثره ما فوقه افعل وافعال وافعله وفعله كانفس وانفس
واحوه وعلمه والصبيخ كغلمه ومسلمات وراد الفراء قد يقع كل منهما
على الاخر اي قلتهم يكفيهم ما تحت واحد بشبعهم وليس شيء اذا قله
مفهومه من سبعه يا كل زاكي ونقل البتريزي ان منها افعل كاحمد قال
وقال الشيخ ان جمعي السلامه لمطلق الجمع من غير نظر الى قله وكثره
فيصلحان لهما وما سلم بناء مفرده جمع كثره وهو ما فوق العشره وقد
لم يبن اسم الاسناد جمع القله كما قيل في الرجل او الاسناد جمع الكثره كالرجال
في الرجل وكذا كل جمع مكسر للرباعي الاصلي حروفه وما لم يجمع الا جمعه
كالمذاكير ومعاطف فهو مشترك بين القله والكثره وقد يستعار احدهما للاخر
كقوله تعالى ثلثه قروء وحوا فرا المصدر اسم الحدث اي اسم

دال على الحدث وهو معنى قايم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لا كالكتابة
الجاري على الفعل احتراز عن نحو القاعد والجري في كلامهم يستعمل في اسما
يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اى اصله وما اشتق منه
فقاعد في جمدت جمدا ان المصدر جار على فعله وفي كونه مثل له نظر لان
ان تمثيله ليس بجار على ما مثله ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي
يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي
ذلك الشيء متصفها اما مبتدا لما اذ هو خارج او موصوف او موصول
والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة وهو من الثلاثي المجرد نحو ضاع اي
ضياعي ومن غيره وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي فقلقل فقلقلة اي
قياسي كما يقال كلما ماضيه على افعل فمصدره على افعال نحو اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا ونحو على فعله ماضيا او غيره اذا لم يكن منقولا
مطلقا وسيجيء حكم المنقول لا مطلق ولا يتقدم معموله عليه قال الشيخ ان
لا نرى منعا من تقدم معموله اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى ولا يأخذ
بها زادة وبانع متعة الشيعي وقالوا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي
نحو قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتبه على الذين من قبلكم يتقون اما ما
بمعنى صوموا اياما واستخر منعه ايضا ولا يصرف ولا يدخل ذكر الفاعل
لانه لا يطلب الفاعل وصفا ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر وقد
يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما لفظا نحو ما ترك
منصوب تمثيلا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او يجعل الفاعل على تقديره
ضربي نحو اعجبني دق ثوب القصار واما معنى نحو اعجبني اكل خبز واذا

اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما تعمله رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب
اليوم زيد عمرا واما له بالام اي مع لام التعريف نحو مثل ومنع المبرد
فان كان مفعولا مطلقا ولم يكن بدلا من الفعل فالفعل للفعل واما كان
بدلا منه بان حذف الفعل حذفا لازما فوجهان اعماله وهو مذهب
واعمال الفعل المقدر وهو مذهب البيرقي وانما قيد بالحذف بالازم
لما في نحو الضعف من انه اذا لم يكن بدلا من الفعل لازما فالفعل للفعل لا
للمصدر وقال الشيخ الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف او كثيرا فيه خلاف من هو الفاعل في الفعل هو
العامل والاولى ان يجعل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقايم مقام
حقيقة بل مجازا والا لم تقدر الفعل قبله واولى منه لا يستقيم الكلام الا
بحذف اللازم اسم الفاعل ما اشتق من فعل اي مصدر قال سيبويه
سميته فعلا وحدثنا وحدثانا والدليل على انه لم يرد به مفعولا هو قسم الاسم
والحرف وان كان مذهب البيرقي انه يسمى الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل ما حد صرف قام في نحو قام زيد راجع الى الفعل
والقيام هو الحدث والمشتق ان يقال لما قام وقال الشيخ هذا حد
يشمل جميع اسماء الفاعلين وقد زيد مقابل عمرو لان المقابلة تشبه بين العامل
والمعمول لا يوجد باحدهما متعينا دون الاخر واقول هذا مما قد مما
الفلاسفة وقد منعه المحققون والحق ان مقابلة زيد لعمرو غير مقابلة عمرو
لزيد بالشخص وان الحدثان في الماهية النوعية بمعنى الحدوث احتراز
عن الصفة المشبهة لان وضعها على الاستمرار كما عبده وفيه بحث لما صرح به

اسم الفاعل

الشيخ عبد القاهر من انه لا يعرض في زيد مطلق الكثرة من اثبات
الانطلاق قولا له كما في زيد طويل وعمر وقصير وصيغة من الثلاثي المجرد
غير فعل وزن فاعل اذا لم يكن للمبالغة ومن غيره وهو الثلاثي المزيد
فيه الرباعي على صيغة المضارع بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الاخر سواء كان في المضارع مكسورا كمدحرج ومستخرج اولا
نحو مدحرج ومضارب ويسمى اسم فاعله اي المضارع المبني للفاعل شرط
معنى الحال حقيقة او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ومعنى حكاية
الحال ان يقدر ويفرض كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن اما الاستقبال فممنوع اما الاطلاق فصرح الشيخ
في باب الاضافة اللفظية بان اسمي الفاعل والمفعول يرفعان مطلقا سواء
كانا بمعنى الماضي او الحال او المستقبل او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل
كانا للاطلاق المتعاقد مع الاستمرار وكذا يعملان في الظرف والجار
والمجرور مطلقا نحو مررت برجل ضارب امس في الدار وكذا ينبغي ان
يكون الحال اذا شابهت للظرف وكذا المفعول المطلق كما سيجيء بي واما
ثانيا فلانه صرح هناك ايضا بان شرط عملهما في غير ما ذكر من المعمولات
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق الذي للاستمرار والاعمال
على صاحبه وهو المبتدا نحو زيد ضارب اخواه وكان زيد ضارب اخواه
والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا
وهذا الشرط لابد منه مطلقا او على المختار او ما قال الشيخ الاولى كما قال
الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي يشتغل بعمل ضارب الزيدان ولا

ضارب

ضاربا اخواك وقد عرفت في باب المبتدا ان المناسب ان يقال
اداة الاستفهام لتشمل اين جالس اخواك والفحش والكوفيون يجوزون
عمله غير معتمد على شيء نحو قائم الزيدان تعني ما مر فان كان للماضي وجب
الاضافة الى ما بعده ما يكون في المعنى مفعولا معنى اي فتكون اضافة
معنوية كما مر وهذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا
ضارب امس خلافا للكسائي فانه جاز ان يعمل بمعنى الماضي ايضا
فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مفعول اخر غير الذي اضيف
اسم الفاعل اليه فمفعوله مقدر نحو زيد معطي عمر وامسى درهما امس كانه
لما قال زيد معطي عمر وقيل ما اعطى فقال درهما كما مر في قوله لبيك يزيد
ضارع هذا ما ذهب اليه ابو علي واتباعه وقال الاندلسي الاستقبال هذا
في نحو زيد ظان عمرو امس قائما لانه لم يحدث حدث ظان في الماضي
ان يركب جواز ذلك مع القرينة وان كان متعلقا كما يجيء في ان وصلت اللام
اي لام الموصول المستوي الجنسين بمعنى عمل بمعنى الماضي والحال والمستقبل
وقال السيوطي في شرحي ان لا يعمل الا اذا كان ماضيا وما منع من
للمبالغة كضراب وضرب وضراب وعليم وحذر لعمله في الفعل على التفصيل
المتقدم فنقول زيد ضرب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضرب
عمرا امس كما في شرح المصنف وقد الشيخ لم يشترط فيها معنى الحال
او الاستقبال وصرح في بحث الاضافة اللفظية ان اتيانه المبالغة لما كان
للاستمرار علمت واعلم ان الشرط الاول من الاربعة المذكورة فما بعده

باتفاق البصريين والاخيرين عاملان على مذهب سيبويه وقال الكوفيون
لا يعمل شيء من ابنية المبالغة والفرق بين هذه الابنية وبين ما على وزنها
من الصفات المشبهة ان اصل هذه هو الفاعل الذي حول اليها بخلاف
الصفات المشبهة وقد يجيء بعض منها مبالغة بفعل نحو حساس وهوان والسم
والمثنى والمجموع مصححا او مكسرا مثله فيما ذكره واما المصغر والموصوف
فلا على الاصح ويجوز حذف النون اي نون التثنية والجمع مع العمل اي
النصب والتعريف اي دخول لام الموصول تخفيفا بطول الصلة بنصب
المفعول كقوله تعالى والمقيمي الصلاة بنصب الصلوة في بعض القراآت واما
حذف النون مع الحرف التعريف نحو الضاربو زيد فلاضافة ولا يلزم
ان يكون الاضافة للتخفيف وان حصل التخفيف معها اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن بل لما وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليشمل نحو معلوم وصيغته
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما
قبل الاخر وامره في العمل اي عمل الفعل المضارع المبني للمفعول والاشتراط
كامر اسم الفاعل وعلى ما عرفت نحو زيد معطى غلامه درهما وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن
المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن بل لما قام به على معنى الثبوت اي الاستمرار
وقال الشيخ الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى

اسم المفعول

الصفة المشبهة

حسن

82

حسن في اصل الوضع ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها
ولكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجر نفيه في جميع الازمنة
كان الظاهر ثبوته في جميعها الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها وصيغها
مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وفرح وحب وصعب وصلب
وصفي وشديد وعبور وضيق وجبان وشجاع وقد جاءت من الالوان
والعيوب الظاهرة وقياسه كاسود واعور ويعمل عمل فعلها مطلقا من
غير شرط زمان واما الاعتماد على احد الامور المذكورة فلا بد منه
وتقسيم مسائلها ان يكون الصفة المشبهة باللام او مجردة عنها وعلى كلا التقديرين
معمولها مضافا او باللام او مجردة عنهما اي الاضافة واللام فهذه ستة
حاصلة من ضرب الاثنين في الثلث والمعمول في كل واحد منها اي الستة
مرفوع ومنصوب ومجرور صارت المسائل ثمانية عشر حاصلة من ضرب
الستة في الثلثة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في
المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين لانهم قائلون بوجوب
كون التمييز نكرة وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم لا يميزون
في التمييز بين المعرفة والنكرة واستدلوا بقوله تعالى سفهت وقال
بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع والجر على الاضافة وتفصيلها
حسن وجهه ثلثة اي يرفع المعمول ونصبه وجره وكذلك حسن الوجه
حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه بالوجوه الثلاثة اثنان
منها اي هذه المسائل ممتنعان باتفاق الحسن وجهه بالجر وكذا اذا كان

المفعول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه وهلم
جرا وذلك لان الاضافة ههنا لم تعد حقه لا بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فيها ولا بحذف
التنوين او النون من الصفة ولا شبهة في انه لا يحصل الخفة في اضافة
الصفة المشبهة الا بالاول كما في الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بالثاني كما في حسن وجهه او بهما كما في حسن وجه واما المثنى والمجموع
نحو الحسنا وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف فيهما حاصل وكذا
اختلف فيهما كما في حسن وجهه بالجر والحسن وجه بالجر وكذا الحسن
وجه غلام قال الشيخ وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف
الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب
فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المعنوية فاذا لم يكن مثلها لجواز
تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المعنوية فلا اقل من
ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه واقول فيه بحث لان ما هي عليه اما تنكير المضاف وتعريف
المضاف اليه او تنكيرهما قصد ما هي عليه اما تعريف المضاف وتنكير
المضاف اليه او تعريفهما فالمناسب ان يقال هذه الاضافة وان
كانت لفظية وبناء صحتها على حصول التخفيف لكنها فرع الاضافة المعنوية
وجاء تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المعنوية فلو جاء تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه ايضا ههنا ولم يجز في المعنوية لكانت

اللفظية

اللفظية ضدا للمعنوية واختلف في حسن وجهه بالجر فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط اذ اللايق بالاضافة
لقصد التخفيف ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة لحصول تخفيف في الجملة
والبواقي بعد اسقاط الثلاثة ما كان فيه ضمير واحد وهي تسعة حسن
وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والجر وحسن وجها والحسن وجهه
بالرفع والحسن الوجه بالنصب والجر والحسن وجها وحسن وجه بالجر
احسن لحصول المحتاج اليه بلا زيادة ونقصان وما فيه ضميران وهو اثنان
حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب فيهما حسن لحصول المحتاج اليه بافراط
قال الشيخ هاتان المسئلتان قبيحتان عند النحاة واستحسنهما المصنف
ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة
وانما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا تستقبح
الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها
قبيحة في الظاهر لان الصفة المرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما
في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة
الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل غير المحضة فجعلوا
المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى
الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد

نصبه كانت كاضافة الشئ الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل
توطيه الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان الفاعل امتنع نصبه
ايضا وكالم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع
حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا
لذاته لكنهم جوزوه مما على قبح في النثر ايضا ليطرد النصب وبما كان فاعلا
سواء جازت الاضافة اليه او لا عامه الظهور فنحو زيد حسن في الحرة لانه
كان قبله مصوبا واقول عاد كره لا بلام كلامه بعد هذا حيث قال
ثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جايز في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه نصب وجهه فيهما
وحسن وجهه بجر وجهه وما لا ضمير فيه وهو اربعة الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجهه من وجه بالرفع في الكل قبح فحالا ينتهي الى امتناع
قال السعة اتفقوا ان المجتلب اليه وقال ابو علي الوجه في هذه الاربعة
بدل من الضمير المستكن في الصفة وعلى رفعت بها ظاهرا او ضميرا فيها
فهي كالفعل اي مسندة موصوفة باعتبار فاعليها الظاهر والمستتر
جمع الصحيح بما عتبار دلالة الالف على صنف كما مر في النعت والا اي وان لم
يرفع بها ظاهرا او ضميرا فهي المرفوع اي ضمير راجع اليه فيكون مثنى
وجمع حسب الضمير المستكن الراجع الى الموصوف وانث الفاعد والمعمول
غير المحدود نحو زيد شاتم الذب ومضروب الغلام ونعني باسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط

واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد
نحو زيد معطى علما درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين
نحو زيد يعلم اخوه عمرا فاضلا مثل الصفة المشبهة فيما ذكر كلها واما اذا
كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا وهو معطى اخوه درهما فان
قدرت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لبلا يلتبس المفعول وان
ذكرت المفعول منصوبا وقد الفاعل فلم يلتبس المنصوب اذ المجرور بالفعل
لم يمنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره احرا له مجرى حسن الوجه ومنعه
غيره واعلم ان المنصوب ايضا كذلك نحو زيد مضروب غلامه وقد تجري
بعض الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه اي حسن الوجه في الاسباب
المذكورة وهو قليل اسم التفضيل اسم يقل افعل التفضيل لانه قد لا يكون
على وزن افعل في الظاهر ما السني من فعل المخوف بزيادة على غيره
بدا متعلق بنحو طابي اي زايد في البطول على غيره واما نحو قولهم انت
اعز علي من ان اضربك فمعناه ليست بغضيلة واضربك ليس بافضل على
عكسه منه مثنى مجاوز وناس ومن متعلقة بكان قبلها ات مجاوز
من ان اضربك لعرطعريكتي وهو افعل ايضا على وزنه واما خير وشر
فهما في الاصل اخير واشير فحففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد استعملا
على الاصل وشرطان مبني من ملائي مجرد لكن ليس بيان افعل منه ليس
بلون ولا عيب صفة مايه لملائي ومبني ان تعتد العيب بالظاهر
اذ العيب الباطن مبني منه افعل التفضيل فقال فلان ابلد وارعن وافعن

اسم التفضيل

من فلان واجاز الكوفيون بناءه من لفظي السواد والبياض لانهما
افعل لغيره اي لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل
لالتبس احدهما بالاخر وبهذا التعليل انما ستم اذا بين ان افعل الصفة معدم
بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على مطابق الصفة معدم
بالطبع على ما يدل على زيادته في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو الطبع
ومضاهاته اذ لو تم هذا الدليل لوجب ان لا يبنى افعل التفضيل من
الرعونة والحمق وامثالهما اذ ليس منها افعل الصفة نحو زيد افضل الناس
فان قصد غيره وهو الرباعي والثلاثي المزيد فيه واللون والعيب الظاهر
يوصل اليه باشد ونحوه على حسب الغرض الذي يقصد ثم ما بني منه مضموم
على التميز عن النسبة نحو هو اشد منه استخراجا واكثر دحرجة واحسن
ساضا وراقع عمي وبعضهم يسوي فيقيس من باب افعل مع كونه دا
زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف
وانت اكرم لي من فلان وهو عندي خير شاعر مع كثرة ونقل عن الاخفش
والمبرد جواز بنائه لافعل التفضيل من جميع الثلاثي المجرد كالمنقول المتقدم
وغيرهما قياسا وليس بشيء لعدم السماع وفيات الفاعل اي فياسا ان يكون
لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي اضارب اكثر ضربا من
شاربين الضاربين وقد جاء للمفعول نحو اعذر واللوم واشهر وهو مردود
بوجوب مشغوليه ومشهوريه و لا لتفضيل الا على احد ثلاثة اوجه مضافا
او من او معرفا باللام العهدي فلا يجتمع اثنان منها ولا يخلو عن الجميع الا

ما شيء وقال الشيخ يجوز استعماله عاريا عن الجميع مجردا عن معنى
التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند
غيره وهو الاصح فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة على ما اضيف اليه قال الشيخ هذا ليس بمرضي لانه مفضل على ما
سواه من جنس ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل
الشيء على نفسه وقول المصنف في دفع هذا الاعتراض ان زيدا لم يذكر في
الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا
الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افضل يكفي في هذا
الغرض واقول لا يخفى عليك ان القول المنقول عن المصنف في شرحه
على تقدير صحته لا يدفع الاعتراض المذكور وما اورده المتم لدفعه بل جعله
دافعا لتفضيل الشيء على نفسه اللازم من قوله واشترط ان يكون منهم اي ممن
اضيف اليه نحو زيد افضل الناس ولا يكون بهذا المعنى يوسف احسن
اخوته فرد منهم اي يوسف اخوته باضافة افعل وان كان داخلا في
مطلق الاخوة والثاني ان يقصد به مطلقا اي بغير تفضيل على
ما سواه مطلقا الا على المضاف اليه وحده و لا يضاف الا للتوضيح والتخصيص
كما تضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم فما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه ببعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيف الى جميعه
نحو هو داخل فيهم نحو فولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قرشي بمعنى افضل

الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها مسكنه او منشاه هذا ما
ذكره الشيخ في هذا المقام ولا يتوهم من اطلاقه في العبارة ان المعنى الثاني
هو تفضيل صاحبه على كل ما سواه سواء كان من افراد نوعه او لا لانه خصص
المضاف اليه في باب الاضافة بافراد نوعه وصرح بان المراد بقولهم
زيد افضل بغداد انه افضل افراد الانسان وله اختصاص ببغداد وايضا
تفسيره هنا للمثال الاول دال على ذلك ويجوز في الاول من المعنيين
الافراد في جميع الاحوال نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان
والهندات افضل القوم والمطابقة لمن هو له في الافراد واخوته والتذكير
واخته نحو الزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم وهند فضلى
القوم والهندان فضلتا القوم والهندات فضليات القوم وقال
ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش لا يجوز المطابقة واما الثاني منهما
والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات والفضل والذي عن مفرد لا غير وان كان
من هو له مثنى او مجموعا او مونثا ولا يجوز زيد الافضل من عمرو
بالجمع بين اللام ومن واما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر وقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست
من بينهم

من بينهم بالاكثر منهم حصى وقال الشيخ لا منع من اجتماع الاضافة
ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه نحو زيد افضل البصرة
من كل فاضل لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل
مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا زيد افضل
بالخلو عن الثلثة المذكورة الا ان يعلم المفضل عليه ويكون افعل خبرا
نحو الله اكبر ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاء رجل افضل في جواب من
قال ما جاءك رجل افضل من زيد ويعمل افعل التفضيل في فاعل مستتر
ولا يعمل في المفعول به فان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم
من يضل وقولنا انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا اي
انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا وقال
صاحب المغني لا يجوز حذف احد مفعولي علمت دون الاخر فالاولى ان يقال
هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق وقال الشيخ
اختصر هذا كله وابعد عن التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وذهب الكوفيون
الى ان الثياب ومنطلقا منصوبان بافعل نفسه ولا في فاعل مظهر الا اذا
كان في اللفظ صفة لشيء وهو في المعنى صفة لمسبب يعني لمتعلق ذلك الشيء
وفيه بعد تفضيل ذلك المسبب باعتبار الاول اي بالنظر الى ذلك الشيء
على نفسه اي على نفس المسبب باعتبار غيره اي بالنظر الى غير ذلك الشيء
وحكى يونس عن بعض العرب انه يعمل في الفاعل المظهر بلا شرط نحو مررت

برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمرو وليس ذلك بمشهور فان قلت
كيف يتعلق باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين
من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فلا يقال مررت بزيد
بعمرو بلا حرف عطف قلت هما حالان الاول من المضمر المرفوع في مفضل
اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به والثاني من قوله نفسه منفيا اي
مفضل تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه اي من
الكحل في عين زيد فاحسن صفة رجل في اللفظ وهو في المعنى صفة للكحل
الذي هو متعلق رجل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل والكحل مفضل
باعتبار كونه في عين الرجل على الكحل باعتبار كونه في عين زيد تفضيلا منفيا
لانه بمعنى حسن او المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه
في عين زيد وههنا بحث اذ هذه العلة مطردة في مطلق افعل التفضيل
فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل
احسن منه ابوه حسن ابوه اكثر من حسنه مع انهم هذا تعليل سيبويه لو رفعوا
احسن على انه خبر والكحل مبتدا فصلوا بينه اي احسن وهو ضعيف في العمل
وبين معموله اي منه باجنبي وهو الكحل ولو نصبوا احسن لا يلزم ذلك لان
الكحل حينئذ فاعله والفاعل غير اجنبي والمراد بالاجنبي ما لا يكون من جملة
معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف
والكحل مبتدا واحسن خبره وعند الفراء والكسائي ليس الفصل ههنا باجنبي

لان المبتدا

87

لان المبتدا عندهما معمول للخبر كما مر وقيل قدم منه على الكحل حتى لا يلزم
هذا المحذور واجاب الشيخ بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور
ولا يجوز واقول فيه نظر اذ الكحل على تقدير كونه مبتدا مقدم تقديرا
والتقدم التقديري كاف في المرجع ولا يخفى عليك ان هذا الدليل بعينه
مطرد لو كان الكلام مثبتا ايضا ونقل عن الرماني كونه مثبتا والسماع
لم يثبت الا في النفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه
نحو قلما رايت ولك ان تقول هذا المعنى بعبارة اخصر وهي ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد على حذف المضاف اي من كحل عين
زيد فان قدمت ذكر العين المفضل عليه قلت ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل وانما جازت مع انه لم يكن فيها فصل ظاهر على تقدير
رفع افعل بالابتداء لانها فرع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها معتبرة
ههنا ايضا بعد الكحل كما مر وقولك احسن بدل من قولك كعين زيد بدل
الكل والمعنى ما رايت عينا كعين زيد ولا زايدة عليها عينا احسن فيها
الكحل ولا مثلها فحذف الموصوف والمعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح
المعنى ولا يحسن يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد
اذ يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة عليها
في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زايدا عليه في ذلك
الوصف في حالة واحدة هذا ما ذكره الشيخ وقد يقال يجوز ان يكون احسن
منصوبا بفعل مقدر اي ما رايت لعين زيد ما رايت عينا احسن فيها الكحل

جوازه

وهذه العبارة الثالثة مثل قوله مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حال من واديا لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت
على الحالية ومن يظلم ظرف بمعنى المكان اي واديا يشبه وادي السباع
وقت اظلامه واديا مفعول لارى ويجوز ان يكون عطف بيان
لقوله كوادي السباع والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك
عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كواد
السباع اقل به ركب فاعل اقل اتوه تائه اي توقفا تمييز عن اقل واخوف
عطف على اقل اي اشد مخوفة الا ما وقى الله اي وقت وقاية الله فما مصدرية
والمضاف محذوف ساريا في وادي السباع وهو مفعول وقى من السرى
والحاصل ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر
الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد ولو عبرت بالعبارة
الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع ولو
عبرت بالثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تائه من وادي السباع
الفعل ما دل دلالة تضمنية على معنى في نفسه اي معنى مشتغل بالمفهومية
وتقدم تحقيقه في حد الاسم فيذكر مقترن باحد معين من الازمنة الثلاثة
بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوصفه
له اولا فدخل امثال عسى وبعت ومن خواصه دخول قد وتجي الحقيقة في باب
الحرف والسين وسوف وسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وقد يقال سو

الفعل ما دل

وسي

وسي وسف بالسكون والجوازم وسيجي بعيد هذا ولحوق تا التانيث
الساكنة ولحوق نحو فعلت من الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة
الماضي ما اي فعل فلا يدخل امس دل على زمان قبل زمانك الحاضر بالوضع
فخرج لضرب في لم يضرب اذ دلالته على الماضي بواسطة لم ودخل ضربت
في ان ضربت ضربت لان دلالته على المستقبل بواسطة ان مبني على الفتح
لفظا نحو ضربت او تقديرا نحو رمى مع الضمير المرفوع المتحرك فيبنى معه على
السكون واحترز بالمرفوع عن المنصوب نحو ضربك وبالمتحرك عن الساكن
نحو ضربا ومع غير الواو فيبنى معه على الضمير المضارع ما اي فعل اشبه الاسم
مطلقا وفيه تنبيه على وجه تسمية المضارع فان المضارعة هي المشابهة باحد
حروف نأيت الباء هنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول
الماضي مع تغير حركاته سبب لحصول وجه المشابهة فهذه الباء كما في قولك
بزيد ضرب كقارون في الثروة واشار الى وجه المشابهة بقوله لوقوعه
مشتركا بين الحال والمستقبل وتخصيصه بالمستقبل بالسين او سوف
كما ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل
وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل وقيل بالعكس فهنا
ثلثة مذاهب وقال الشيخ الثاني اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل
الا على الحال وقال بعض المحققين المذهب الاصح هو الاول والمفهوم
من كلام بعضهم ان المراد بالمشابهة اعم من اللفظية والمعنوية وقوله باحد
بيان المشابهة المعنوية وما في حيز ترك العطف وايضا قوله باحد

غير صح

لا يصلح الا لبيان المشابهة اللفظية بينه وبين اسم الفاعل وقوله لوقوعه
بيان المشابهة المعنوية بينه وبين مطلق الاسم فالهمزة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مونثا والنون له اي للمتكلم مع غيره سواء كان ذلك الغير واحدا
او اكثر وسواء كان الجميع مذكرا او مونثا او مختلفا ويقول الواحد المعظم
يفعل وفعلنا وهو مجاز عن الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد
الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا او فعلتم في الكلام القديم المعتد به
وانما هو استعمال المولدين والتا للمخاطب مطلقا مذكرا كان او
مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا والمونث والمونثين عينه والتا
للغايب غيرهما اي غير المونث والمونثين عينه فيكون لواحد المذكر
ومثناه ومجموعه ولجمع المونث وحرف المضارعة مضموم في الرباعي اراد
به ما كان ماضيه على اربعة احرف سواء كان الجميع اصليا او لا نحو
يدحرج ويكرم فان اصله يكرم مفتوح فيما سواه واما اهراق يهرق
واستطاع يستطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على غير القياس وكثر
حروف المضارعة الا التالية غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور
العين ويكسرون التا ايضا اذا كان بعدها يا اخرى ولا يعرب من الفعل
غير اي غير المضارع واعرابه للمشابهة المذكورة في حده عند البصريين
وبالاصالة عند الكوفيين اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونث
فان المضارع المتصل به احد من النونين مبني عند الجمهور وقال بعضهم
هو معرب تقديرا واعرابه رفع ونصب وجزم قال الشيخ لولا كراهة

الخروج

الخروج عن اجماع النحاة لحسن ادعا كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا
على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا واصل
كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكن الاخر ولهذا لا يطلب
العلة للبنا على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة
عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول نحو لم يغز ولم يرم
ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين
المعرب المقدر اعرابه والمبني فالصحيح وهو ما لم يكن لام فعله حرف
علة ويقابله المعتل المجرد عن ضمير بارز مرفوع ولا يكون ذلك الضمير الا
للتثنية والجمع والمخاطب المونث بالضمة لفظا حال الرفع والفتحة لفظا
حال النصب والسكون حال الجزم نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والصحيح المتصل ذلك الضمير المذكور وهو الالف والواو
والتا نحو يضربان ويضربون ويضربين بالنون المكسورة مع الالف المفتوحة
مع غيره حال الرفع وقد جا عن بعض العرب فتحها معه كقراءة اتعدانني بالفتح
وحذفها حالتي النصب والجزم والمعتل بالواو والتا نحو يغزو ويرمي
بالضمة تقديرا حال الرفع والفتحة لفظا حال النصب وجا في بعض القراات
او يعفو الذي بسكون الواو والحذف حال الجزم وجا في قراءة قنبل
انه من يتقي ويصبر باثبات التا والمعتل بالالف نحو يخشى بالضمة
والفتحة تقديرا حالتي الرفع والنصب والحذف حال الجزم ويرتفع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يكن صريحا

في ان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل اللفظية كما هو مذهب الفرا
لكنه كالايما الى ذلك وقال البصريون ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم
فاعطي اقوى اعراب الاسم وهو الرفع وقال الكسائي عامل الرفع فيه
هو حرف المضارعة وينتصب بان ظاهرة ولن وكي واذن وبان مقدرة
بعد حتى ولام كي اي لام بمعنى كي ولام الجحود وسيجي بيانه والفاء
والواو واو وذهب الكوفيون الى ان الثلثة
الاولى تنصب بنفسها وعند الجرمي ان الثلاثة الاخيرة كذلك فان مثل
اريد ان تحسن الي وان تصوموا وتسمى مصدرية وقد يقع المضارع
بعدها مرفوعا فان مجاهدا قرا لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع والتي
تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه اي مصدرية نحو علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وانما اورد السين ولا لما يجي في باب الحروف
المشبهة بالفعل من ان المخففة يلزمها مع الفعل الصرف المتصرف
السين او سوف او قد او حرف النفي وتسمى حروف العوض والتعويض
لانها كالعوض من احدى نوني ان والمفهوم من كلام بعضهم انما هو
بمعنى العلم كالعلم واقول كانهم ارادوا ما هو بمعنى مجرد العلم فلا ينافي
ما قاله الشيخ وهو ان التي بعد ما تودي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى
القول كتحققت وانكشف وظهر فهي مخففة لا غير وان كان فيه معنى القول
كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى علم وقال معا فنقول ان وليها
فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شي فهي مفسرة او مخففة وليست

مصدرية

مصدرية لانها تكون مع فعل بتاويل المصدر ولا مصدرية لغير المتصرف
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية
وان يكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك نحو قوله تعالى
نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة
وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو امرته ان لا يفعل وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف
العوض فهي مخففة او مفسرة نحو وناديناه ان يا ابرهيم وان لم يليها الفعل
الصرف بل وليها اسمية او شرطية نحو ناديته ان زيد في الدار وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم فهي مفسرة او مخففة ولا يجوز ان تكون
مصدرية لوجوب دخولها على الفعل الصرف والتي تقع بعد الظن الغالب
وكانت بعدها لا من حروف العوض داخلة على الفعل فيها الوجهان كونها
مصدرية ومخففة نحو حسبوا ان لا تكون قرا بالرفع والنصب فان كانت
بعدها غير لا فهي مخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل
نحو ظننت ان لا مال لك وقال الشيخ كما جاز ان تاول الظن بالظن
الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يستدل
الخوف او الرجا حتى يلحق بالمتيقن فتقع بعدهما ايضا المخففة وجوز بعضهم ان
تاول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت
وجوز الفرا وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير ماول وان
بعدها بقي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام والتابيد كما قيل لقوله

تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي فان التقييد بحتى ينافي الدوام
وقال الفرا اصل لن ولم لا وقال الخليل اصل لن لا ان وقال سيبويه
هو مفرد **واذن** قال الشيخ الذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصله
اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين اذ قولك اذن
اكرمك في جواب من قال انا ازورك بمعنى اذ تزورني اكرمك
اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما
قبلها بان يكون خبرا عن المبتدا الذي قبلها نحو انا اذن اكرمك او يكون
جزا للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك او يكون جوابا للقسم الذي
قبلها نحو والله اذن لاخرجن **وكان الفعل مستقبلا** ويجب ايضا ان لا
يفصل بينها وبين الفعل الا بالقسم نحو اذن والله اكرمك او الدعا نحو اذن
رحمك الله اكرمك او النداء نحو اذا يا زيد اكرمك وقال سيبويه زعم
عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا يبعدن ذا ولم يكن يروى غير ما سمع
وذهب الخليل الى انه لا ينصب المضارع الا ان ظاهره او مقدره وارتكب
تقدير ان بعد اذن وكي **واذا وقعت** اذن **بعد الواو** نحو اذن لا يلبثون
خلفك **والفا** نحو تاتيني فاذن اكرمك **فوجهان** رفع الفعل ونصبه لانك
عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فالرفع بالنظر الى الربط المفهوم من العطف
والنصب بالنظر الى الاستقلال لكن الرفع اكثر ولذا لم يقرا واذن لا يلبثون
الا في الشاذ وقال الشيخ ويجوز في نحو ان تاتني انك واذن اكرمك

ثلث اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على
الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية لما مر على الجملة
الشرطية والرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اي اذن اكرمك **وكي مثل اسلمت**
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها
واختلف فيها فذهب الاخفش الى ان كي في جميع استعمالها حرف جر
وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب
لكي ان اكرمك ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة
وقال البصريون هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وقد تكون جارة مقدرا
بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس
فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جا بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام التعليلية وفي غير هذه المواضع يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى
التعليل وان تكون جارة مقدرا بعدها ان نحو جيتك كي تكرمني **وحتى اذا**
كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها قال الشيخ اي لا يجب ان يكون الدخول
مثلا وقت المتكلم بقولنا سرت حتى ادخلها مستقبلا مترقبا اذ بل الشرط ان يكون
مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز
النصب سوا كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
احد الاوجه الثلث وذلك بان حصل منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى
كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول

فلم يكن الدخول لما مضى ولا حالا ولا استقبالا وهذا متعذر لابد ان يكون
علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا
الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب
لابد ان يكون بعد التسبب والنهاية بعد البداية فالاولى انما يحمل جوابا
عن اعتراض يورد بقوله ان يقال اذا جاز فى كوثرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما هو كذلك مستقبلا
فكيف انتصب الفعل بان التى هى علم الاستقبال فمجاب عنه بان الفعل
مستقبل بالنظر الى حال التسبب لا بالنظر الى حال التكلم فهذا معنى قولهم
بان معنى كى او الى ان اصول الامر استقاط ان لان حتى بمعنى الى
ويقدر ان بعدها وقال الاخفش ليس حتى بمعنى كى بل الا تاتى
الا للانتهاء مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا متعين لمعنى السببية وكذا
سرت حتى ادخل البلد هذا يحتمل للسببية والانتهاء واسير حتى يغيب
الشمس هذا متعين لمعنى الانتهاء فان اردت ان مضمون ما بعد
حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم تقصد
لا حصوله فى احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا
وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سواء حصل فى احد الازمنة الثلثة
او عرض مانع من حصوله وان اردت الحال تحقيقا او حكاية حدث
الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمان

الماضى

[illegible] بمعنى كى او الى ان
[illegible] وحصول ما بعدها
[illegible] بمعنى كى
[illegible] الاول وما بعده الا
[illegible] الاول وما بعده الا
[illegible] الاول الا بالنظر
[illegible] وما بعده الا
[illegible] وما بعده امتناع

المتقدم عليه متى سبيل حكايته الحال الماضية كانت حرف ابتدا اى يبتدا بما
كلام مستانف لا تعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب
لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بكونها
حرف مبتدا ان بعدها مبتدا مقدرا اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى
قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول الا يرفع هذا كله موافق لكلام الشيخ
وجعل بعضهم قوله فان اردت الحال مقابلا لقوله اذا لم يكن مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وقال انى اذا فقد كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وذلك بارادتك الحال ويوافقه كلام المصنف فى الشرح وتساعده
عبارة المتن لكنه مردود بما مر آنفا من ان حتى الواقع بعدها المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
فيرفع المضارع اى يجب رفعه حينئذ ويجب ايضا السببية اى سببية ما
قبلها لما بعدها مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم اى من جهة ان حتى الرفع ما بعدها
حرف استيناف وان السببية لازمة امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ظنها
فى الناقصة او يلزم من الرفع تقدم الخبر كان الناقصة بلا خبر وامتنع ايضا فى سرت
حتى تدخلها لانك لم تحكم بالسير الذى يوجب الدخول وجاز الرفع فى
كان يسيرى حتى ادخلها فى التامة لانها لا تستغنى غير الفاعل جار فى اليوم
سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير سابق على يقين السابر ولام
كى مثل اسلمت لادخل الجنة اى كى ادخل الجنة ولام الجحود اى الاكيد
لام تاكيد اى لام زائدة للتاكيد بعد النفى لكان اولم يكن نحو ما

كان الله ليغفر لهم ولم يكن الله ليغفر لهم وكان بعد اللام في الاول هي
التي في نحو قولهم انت لهذا الخطب اي مناسب لهذا وهي متعلق بك والظاهر
ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزايدة التي تجئ بعد فعل الامر والارادة
نحو امرت لاعدل وبرد الله ليذهب والفارسي طس احد معاني السببية
والثاني ان يكون قبلها امر نحو زرني فاكرمك واذا كان الامر ضربيا
فلا كلام في صحته وان لم يكن ضربيا واذلك بان يكون بعد لو لاعلى
بالخبر مثل حسبك الكلام فسم الناس او اسم فعل نحو عليك زيدا
فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فنحوا فاكتابي تحري
جميع ذلك مجرى صريح الامر او نهي نحو لا تطيعوا فيجعل قلبكم غضبي او نفي
صريح نحو لا يعصي عليهم فيجوعوا او مأول نحو ما تلقاني فتكرمني واما ما يفيد
معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا يطلب جوابه عند الاكثر
كقولك انت غير امير فتضربني وقد يحمل التشبيه المفيد لمعنى النفي منصوب
الجواب نحو كاد يكاد وال علينا فنشفعنا اي ليت لنا او استفهام
نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا او من نحو بالليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما او عرض نحو الا تزورنا فتكرمنا وركن التخصيص وهو من قبل الاستفهام
المذكور نحو لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع ايانك وركن الترجي ايضا
نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى حتى فراه النصب واما الجحد فهو داخل
في باب الامر الذي عند النحاة لا عند الاصوليين نحو اللهم ارزقني
مالا فاتصدق منه واللهم لا تواخذني بذنبي فتمكك والكتاي والظرف

حوا نصب الدعاء لمدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة وقد تضمران الناصبة بعد الفاء والواو والواقعتين بعد الشرط قبل الجزا
نحو ان ماتني فكر مني او فكر مني اكنت وبعد الشرط والجزا نحو ان ماتني
اكنت فاكر مني او فاكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزا
الجزا في الثاني للفي اذ الجزا مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط
معروض فكلا معا غير موصوفين بالوجود حقيقة وقد سمى ما بعد فا السببية
والواو واو مع ربعة قليلا نحو كلا لو دن لم فعذرون قالوا والسرطس
الجمعية يعني اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد
وبمعنى واو الصرف وان تكون قبلها مثل ذلك اي احد من السته
المذكورة بل من الثمانية واعلم ان التقدير عند النحاة في قولنا زرني
فاكرمك وقم واقوم لكن مثلك زيارة فاكرام مني ولكن منك قيام
فقيام مني وقال الشيخ المعذر في الاول زرني فاكرام مني مات
والمقدر في الثاني قم وقيامي مات اي في خال ثبوت قيامي فالواو
للحال او قم مع قيامي فالواو بمعنى مع وعلى هذا القياس في البواقي
واو يشترط معنى الى ان بل معنى الى عند الاكثر ويشترط معنى الاعند
من يسميه والمعنيان متغايران نحو لالزمنك حتى او تعطيني حقي
اي الى زمان اعطائك حقي او الا زمانه هذا ما ذكره بعضهم والمفهوم
من كلام الشيخ انه لا تقدير الزمان الاعلى تقدير كونه بمعنى الا والظاهر
ان حتى هو مجرور معطوف على حتى في قوله مان مقدره بعد حتى وهذا اولى

مما ذكره الشيخ وهو انه مرفوع معطوف على حتى في قوله وحتى اذا كان
مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما ليكون
الاسم معطوفا على اسم نحو اعجبني ضرب زيد ويشتم او فيشتم او ثم
يشتم او او يشتم والواو والفا واو في مثل هذه المواضع لا تشوبها معنى
السببية والجمعية والانتهاء ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو اسلمت لان
ادخل الجنة ومع العاطفة نحو اعجبني ضرب زيد وان يشتم ومع اللام
الزايدة سوى لام الجحود نحو امرت لان اكون والكوفيون جوزوا اظهار
ان مع لام الجحود ايضا ويجب اظهارها مع لا في اللام اي لام كي نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب ويجزم بلم ولما هي حرف واصلها لم زيدت عليها
ما وقد يكون اسما فيدخل الماضي ولام الامر ولا النهي بالاضافة لان لا
ههنا اسم اذ المراد بها اللفظ وكلم المجازات اسما كانت او حرفا وهي
ان ومهما هي اسم بدليل رجوع الضمير اليها قال الله تعالى مهما تاتنا به من
اية واختلف فيها فقيل هي مفرد وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق
بمتى وغيره ثم اسكن تتابع المثلين فابدل الف الاولى ها وقال الزجاج
هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وتوجيهه ان يقال مهما تفعل افعل
رد على كلام مقدر كان احدا قال لا تقدر على ما افعل فقلت مهما تفعل
افعل وفيه بعد واذما هي عند سيبويه حرف مفرد وقيل اصلها اما وقال
المبرد هي اسم وما كافة لاذ عن الاضافة وقال السيرافي ما علمت احدا
من النحويين ذكروا اذما غير سيبويه واصحابه وحيثما ما فيها كافة عن الاضافة

لا زايدة كما في اما واين ومتى وما ومن واي وانى ويجوز اتصال ما
الزايدة بان واين ومتى واي واما الجزم مع كيفما واذما فساد وبان
مقدرة فلم تقلب المضارع ماضيا بحسب المعنى ونفيه اي الماضي ولما
مثلها اي تقلب المضارع ماضيا ونفيه ويختص بالاستغراق اي امتداد
نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم فعدم
النفع متصل بحال المتكلم ومنع الاندلسي معنى الاستغراق فيه وجواز
حذف الفعل اي ويختص بجواز حذفه ان دل على الفعل دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها وقد جاء ذلك في لم لضرورة الشعر كقوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وجدت وان لم
ويختص ايضا بعد دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما اضرب
ومن لما اضرب كما تقول ان لم اضرب ومن لم يضرب ويستعمل في الاغلب
لنفي الامر المتوقع ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام
الدعا نحو ليغفر الله وهي مكسورة وفتحها لغة وجاز اسكانها بعد الواو والفا
ولم نحو ولتات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ولم ليقضوا ويلزم في النثر
فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل الفاعل المفعول نحو ليضرب وليضرب
انت ولاضرب انا واما فعل الفاعل الغايب نحو فيضرب زيد واما
فعل الفاعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل معكم وهذا قليل جدا
وقال الشيخ جا في الحديث لتزره ولو بشوكة بنا الخطاب وان
كان المامور فوق واحد بعضه حاضر وبعضه غايب فالقياس تغليب الحاضر

فيقال افعلا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد
التا الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ لمجموع الامرين نصا على كون بعض
الامور حاضرا وبعضه غايبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرا
في الشواذ فبذلك فليفرحوا ولا النهي ضدها اي المطلوب بها الترك او
الكف على اختلاف المذهبين ويجي في المخاطب والغايب كثيرا وفي
المتكلم قليلا وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها
كي نحو جيته لا يكن له علي حجة وقال الشيخ لا يمنع ان تجعل لا في مثله حي للنهي
وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني وسميان
شرطا وجزا قال السيرافي العامل فيها كلمة الشرط وذهب الخليل والمبرد
الى انها تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزا وقال الاخفش انها تعمل
في الشرط والجزا محروم بالجوار وقال المازني هما مبنيان فان كانا مضارعين
نحو ان تكرمني اكرمك او كان الاول مضارعا نحو ان تزرني زرتك
او فانت مكرم فالجزم واجب وان كان الثاني مضارعا نحو ان زرتني
اكرمك فالوجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب
الرفع واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى الظاهر من شراح
المص انهما لتفصيل الماضي نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اهنتني لم
اكرمك والمفهوم من كلام بعضهم انهما لتفصيل قد لقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت وجب دخول الفا واقول فيه بحث اذ المناسب ح ان يقال

لفظا

لفظا ومعنى لم يجز الفا فيه وان كان الجزا مضارعا مثبتا نحو ان تاتني
اكرمك او فاكرمك او منفيا بلا نحو ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم
ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا فالوجهان الفا وتركه وقال ابن جعفر
يجوز الفا وتركه في لم ولم يثبت والا فالفا واجبة وقوله تعالى ان اطعتموهم
انكم لمشركون لتقدير القسم وقوله تعالى الذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
لكون اذا فيه لمجرد الزمان من دون ملاحظة معنى الشرط وقال الشيخ
ان كان الجزا طلبية كالامر والنهي والاستفهام وغيرها او انشائية
يجب مقارنتها لعلامة الجزا والا فان جملة اسمية او فعلية مصدرة بحرف
منوي سوا لا ولم في المضارع فكذلك فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة ومصدرا بما او لا وفي المضارع مصدرا بان او السين او سوف
واما الماضي الذي لم يصدر بحرف والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما
الفا اصلا والمضارع الذي لم يصدر بحرف والمصدر بلا يجوز فيهما الفا
وتركه ثم قال اذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سوا
كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفا قال تعالى ارايت ان كذب وتولى
الم يعلم بان الله يرى واما باقي كلمات الاستفهام فيجوز فيها الفا وتركه
قال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله
وقال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني
واقول يخفى عليك ان بين الكلامين تنافيا في الظاهر وكان الاول بيان
مذهب القوم والثاني تحقيق خاص به ويجي اذا المفاجاة مع الجملة الاسمية

غير الطلبيه موضع الفاء نحو ان تضربهم تضربهم بسببه اذا تضربهم
يقطعون وان تجزم مقدرة مع الشرط بعد الافعال الستة بدل الثمانيه
المذكوره قبل هذا الا النفي ويجوز ههنا بالاتفاق جزم الجواب بعد
الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك الكلام ينم الناس وكذا اسما
الافعال نحو صه يكلم والامر المقدر نحو الاسد الاسد اذا قصد التسبيه
اي تسبيه الاول للثاني وظاهر مذهب الخليل ان الجزم المحذوف بعده
الاشياء نحو ائتني تدخل الجنه في الامر اي ان تأتني تدخل الجنه ولا تكفر تدخل
الجنه في النهي اي لا تدخل الجنه وابن بيتك ارزك في الاستفهام
اي ان تعرفني بيتك ارزك وبيتني حالا انفقه في التمني اي ان ارزقه
انفقه والا تنزل تصب خيرا في العرض اي ان تنزل تصب خيرا واسع
لا تكفر تدخل الجنه بالجزم اي العهد ان لا تكفر تدخل النار اذ يجب ان يكون
المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما من في العرض فلان كلمة العرض هي
الانكار دخلت على حرف النفي فقيدته بالاثبات خلافا للكسائي فانه
يجوز عند قيام ان تضمر المثبت بعد النفي وبالعكس نحو ذلك بمعنى ان
لا تكفر تدخل النار ويجوز اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار
بعد اما ذكره الشيخ وقال بعض المحققين جعل النفي قرينة الاثبات اقرب
لاستعمال النفي بمعنى نهوم الاثبات وكونه وارد اعليه واما العكس ففيه
بعد اذ ليس في الاثبات استشمال على مفهوم النفي وكذلك يجوز القسم
الاول منه اشهر الامر اي امر المخاطب بما مر من انه المراد اذا لم يكن الامر

صيغه بطلب بها الفعل لو قال صيغ بصح ان يطلب بها الفعل لكان
اصح في شمول ما كان على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا والتهديد نحو
اعملوا ما شئتم من الفاعل المخاطب يخرج به نحو ليفعل هو ولا فعل انا ونحو
خطابا كم حذف حرف المضارعة يخرج نحو لسعم انت يا ابن خير قريش هو علم
البصريين مبني على السكون والكسرة حكم امره حكم المحذوف في حذف الحركة
وحرف العلة والنون وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده ابي بعد حرف المضارعة المحذوف ساكن وليس بالف يعني
به ما كان ماضيه على اربعة احرف وقد مر مثله رمت همزة وصل وهي
ما سقط في الدرج مصدومه قال من الهمزة ان كان بعده ابي بعد الساكن
صحة مكسوره فان بعد حال فيها سواء سواء كان بعد الساكن مفتوحة او مكسورة
نحو اقبل اضرب اعلم وان كان بعد حرف المضارعة ساكن وكان رباعيا
مضمومه ابي فالهمزة مفتوحة مقطوعة وهي ما لا تسقط في الدرج نحو اكرم
فعل ما اي مفعول واما اضيف اليه لانه مبني له لم يسم فاعله ابي فاعل ذلك
المفعول هو ما حذف فاعله هذا الحد منقوض عند الكتابي نحو ضرب
زيدا على ما مر في باب التنازع وايضا حكى الوعلي ان الاخفش جوز
حذف الفاعل فالاولى ان يقال ما غير صيغته لاجل حذف فاعله فان
كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره وان كان لا شا او مضارعا مجردا او مزيدا
فيه ضم اوله وفتح ما قبل اخره ابي همزة الوصل وضم الفاء فاذا زاد الثاني
حذف الالف قال الشيخ اضمحل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضم ما

وكسرها ما قبل الاخر لا التبس بالماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك
الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله ولو لم تضم ما بعد التا ايضا
فيما اوله تا زائدة لالتبس في حال الوقف بصفة مضارع ما هو مطاوع
له والمفهوم من كلام بعضهم ان قوله خوف اللبس علة لجميع ما ذكر من
قبل ومعتل العين من الماضي الثلاثي فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات
الافصح قيل وبيع باشباع كسرة الفا وجا الاشمام وهو ان ينحو بكسرة
فا الفعل نحو الضمة فيميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها والواو اي قول وبوع والاصل قول وبيع استثقل الكسرة
على حرف العلة فحذفت فبقي قول وبيع بيا ساكنة بعد الضمة قلبت اليا واوا
لضم ما قبلها ومثله في مجي اللغات الثلث باب افتعل وانفعل نحو اختير
وانقيد دون استفعل وافعل نحو استخير واقيم فان الاخيرين لا يجيئان
فيهما وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره سوا كان في المبني للفاعل
مفتوحا نحو يتكلف او لا نحو يستخرج ومعتل العين يقلب عينه فيه اي
المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع المتعدي وغير المتعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق بفتح اللام كضرب فيه بحث اذ يلزم منه ان يكون قرب
وبعد وامثالهما متعديا اذ لا تفهم معانيها الا بمتعلق بلى يقال لمثل هذه الافعال
انها متعدية بالحرف العلاني لكن لا يقع عليها اسم التعدي مطلقا بل يقال هي
لازمة وغير المتعدي بخلافه كبعد والمتعدي يكون الى مفعول واحد
والى اثنين وهذا نوعان احدهما ما لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا في الاصل

كاعطى ولا مصير لهذا النوع والثاني ما يكون مفعولاه مبتدا وخبرا في
الاصل نحو علم وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت قال وكذا قالوا
في خبر كان والى ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وعند الاخفش يتعدى
ثاني افعال القلوب بالهمزة الى ثلثة قياسا لا سماعا نحو اظننتك والحق
بعضهم ارى التي من الرويا باعلم سماعا نحو اراني الله في اليوم عمرا سالما
واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث وكلها بمعنى اعلم وقد تستعمل هذه الخمسة
متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون
الثالث وحده بالبا نحو حدثتك بخروج زيد بالخروج وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي كالاول مفعولي
اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لان هذه
الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين ثانيهما مضمون الثاني والثالث
معا فمعنى اعلمتك زيد منطلقا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا
درهما فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا وان تذكر جميعها وان
تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون
الاول وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني
والثالث لانه قال لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلث وقال السيرافي
مراده ان ذلك لا يحسن والثاني واعلمت كمفعول اعلمت فلا يجوز
ذكر احدهما وحذف الاخر كما سيجي افعال القلوب وتسمى افعال
الشك واليقين ظننت وهو للظن مع ان يكون في بعض المواضع

لليقين نحو ظننت اني ملاق حسابيه وحسبت وقلت وهما للظن فقط
وزعمت وهو للقول بان الشي على صفة قولا لم يستند الى وثوق
وقد يستعمل في التحقيق وعلمت وهو لليقين فقط وقال الشيخ دري
بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل يرد الاسمية
بعدها مصدره بان نحو دريت انك قايم وتعلم ان بعد العي ولا يتصرف
في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل تعلمت بل علمت
والعجب فيه ان لم يسمع قول الشاعر ا تعلم شفا النفس قهر عدوها
وبالغ بلطف في التحمل والمكر ورايت وهو للاعتقاد الجازم في شي ما
على صفة معينة سوا كان مطابقا للواقع اولا وقد يلحق رايت التي من الرويا
برايت العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لي ساجدين ووجدت
وهو لاضافة الشي على صفة تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما اي شي هي
اي الجملة الاسمية بل حكم المتكلم فيها على المبتدا بالخبر صادرة عنه اي عن
ذلك الشي ففي علمت زيدا قايما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم
وفي ظننت زيدا قايما عن ظن فتنصب الجزئين ومن خصايصها جمع
خصيصة انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فيه بحث لجواز ذكر احدهما وحذف
الاخر مع القرينة نحو ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو
خيرا لهم بالنا [illegible] هو خيرا لهم لا يجوز ذكر احدهما وحذف الاخر
نسيا منسيا وايضا لا يجوز حذفهما كذلك بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
حذف احد مفعوليه وحذفهما نسيا منسيا ومنها اي من خصايصها انه يجوز

فيها اي افعال القلوب الالغا وهو ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت
بين المفعولين او تاخرت عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لانهما في الاصل مبتدا
وخبر بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قايم وزيد قايم علمت ويجوز
الالغا اذا تاخرت عن معمول الخبر ايضا نحو متى تظن زيد ذاهب ولكنه
لا يخلو عن قبح ما ومنها انها تعلق التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي
مفقود الزوج وهو ابطال عملها لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تاويل
المصدر مفعولا به لفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق ولذا جاز
عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المتعلق عنها نحو علمت لزيد منطلق وبكرا
فاضلا بخلاف الالغا فان الجملة معه ليست بتاويل المصدر اذ معنى زيد
ظننت منطلق زيد في ظني منطلق فلا محل لها ولهذا لم يقل يجوز فيها التعليق
كما قال في الالغا لان التعليق ضروري والالغا اختياري حرف الاستفهام
اي الهمزة بالاتفاق نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي علمت احدهما عندك
منهما وهل عند من جوز وقوعها بعد افعال القلوب وقد يكون المعلق
اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى ليعلم اي الحزبين احصى وعلمت
اين جلست او اسما مضافا الى كلمة الاستفهام نحو علمت من عندك وفي
بعض النسخ قبل الاستفهام وهذا اولى والنفي نحو علمت ما زيد قايما وان
زيد منطلق ولا رجل في الدار واللام اي لام الابتدا نحو علمت لزيد قايم
او القسم نحو ولقد علمت لتاتين منيتي وسكت بعضهم عن الثاني وقال
الشيخ من المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جا في خبرها

لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لمنطلق فان اللام لا تدخل على الخبر الا مع
المكسورة واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها
وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب
في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل
القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله
واعلم ان الالغا والتعليق لا يجوزان بلا خلاف في باب اعلم وارى بالنسبة
الى المفعول الاول واما بالنسبة الى المفعولين الاخرين فذهب الشيخ
والمالكي الى جوازهما فتقول اعلمتك لزيد منطلق ومنعهما الاندلسي وفي
كلام الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنعا وان
بنيته للمفعول جازا ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
لشي واحد نحو ان الانسان ليطغى ان راه استغنى واما اذا كان احدهما
متصلا والاخر منفصلا فيجوز في غير افعال القلوب نحو ما ضربك الا انت
وقد يجري مجراها راى البصرية حملا على القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد
ولبعضها معنى اخر يتعدى به اي تلك المعنى الى مفعول واحد فظننت بمعنى
اتهمت والاتهام ان تجعل شخصا موضع الشي الظن الشي وعلمت بمعنى عرفت
اي اذا قصد به علم الشي في نفسه لا على صفة كقوله تعالى نحن نعلمهم وقال
الشيخ لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى فان معنى
علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان حرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار

العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون
الاخر كذا الحال في وجدت واصبت واجاز هشام الحاق عرف
وابصر بعلم في نصب المفعولين واجاز ابن درستويه الحاق اصاب
وصادف يوجد في ذلك ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
وقد يكون حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وحلت
بمعنى صرت واحلا وزعمت به اي كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني
تكون لازمة الافعال الناقصة انما سميت بها لانها لا تتم بالمرفوع بها
كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما
بالمرفوع مع المنصوب وعن الزجاج انها حروف ما وضع لتقرير الفاعل
وتثبيته على صفة قال الشيخ ينبغي ان يقال على صفة غير مصدره فان
زيدا في ضرب زيد ايضا متصف ايضا بصفة الضرب وكذا جميع الافعال
التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة
فمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي
الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى
المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن وقال بعض المحققين
لا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك
المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزء الموضوع له والافعال التامة
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير
الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها

دون التامة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل ومضارعه
يظل ومصدره ظلول وبات ومضارعه يبيت وبيات ومصدره
بيتوتة واضحى وغاد وهما بمعنى صار وغدا وراح قال ابن مالك
هما لا يكونا الا تامين والحق انهما ان كانا بمعنى مشى في الغداة ورجع
في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فهما تامان وكذا ان كانا
بمعنى دخل في الغداة والرواح وان كانا بمعنى كان في الغداة والرواح
فهما ناقصان وما زال هو واوي مضارعه يزال واما زال يزول
وزاله يزيله اي فرقه فتامان وما برح هو في الاصل بمعنى زال عن مكانه
وما فتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال وما انفك هو بمعنى
انفصل وما دام وليس واصله ليس بكسر السين اليا واحد قولي ابي
علي انه حرف وجا منها ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك فما
استفهامية وتانيث الضمير باعتبار الخبر ويروى ترفع حاجتك على انها
اسم جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس
حين جا اليهم رسولا من علي عليه السلام ارهف سفرته حتى قعدت
اي صارت كانها حربة ارهفت سيفي اي رققته والشفرة السكين العظيم
قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اي جا وقعد الموضع الذي استعملهما فيه العرب
وطرد بعضهم [illegible] الاولى [illegible] وجا في مثل جاء البر قفيزين واما قعد
فلا يطرد وان قلنا يطرده فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه
اولا فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان واعلم انه

وقعد

لم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير
عشرة كاملة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وقال تعالى فتمثل لها بشرا
اي صار مثل بشر يدخل على الجملة الاسمية لاعطا الخبر حكم معناه قال
الشيخ لما تقدم من ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها
وقال بعض المحققين هذا التوجيه يقتضي ان يكون لفظ حكم مستدركا
وجعل اضافته الى معناها بيانية لا تدفعه غاية ما توجه به ان يقال معنى صار
مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه وهذا
معنى مفرغ عن الانتقال فهو حكمه فقد اعطي صار خبره حكم معناه فيرفع الاول
وينصب الثاني نحو كان زيد قائما ويسمى المرفوع بها اسما وفاعلا والمنصوب
بها خبرا لا مفعولا ويسمى المرفوع اسما اولى من تسميته فاعلا لان الفاعل
في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وكان يكون ناقصة لثبوت خبرها
ماضيا ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال دائما نحو كان الله سميعا
بصيرا او منقطعا نحو اذ كنتم اعدا فالف بين قلوبكم ولم يدل لفظ كان
على احد الامرين بل ذاك الى القرينة وفيه رد على من قال هو للاستمرار
وبمعنى صار وهو قليل نحو فكانت هباء منثورا ويكون فيها اي في كان
الناقصة على اي معنى كانت ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا او الخبر بعدها
منصوبة المحل خبر الكان وقال بعضهم كان الضمير فيها ضمير الشان تامة فاعلها

ذلك الضمير اى وقعت ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى
اذ لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال او في باب
وتكون تامة بمعنى ثبت وتحقق كوان كان ذو عسرة ومنه ان لحى بمعنى
كفى وعزل وتكون زايدة اى عن معموله اى الا محض الماكد ومنه ما بمعنى
زيادة الكلمة في كلام العرب وقد تسمى التي دلت على الزمان الماضي ولم
تعمل نحو ما كان احسن زيدا زايدة ومنفكة التي وصار للانتقال هذا
معناها اذا كانت تامة ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
وفاعلها في الحقيقة مصدر جزء ما مضاف الى اسمها خلاف فاعل التامة فانه
المجموع بها واصبح واسمى واضحى للاقتران مضمون الجملة بازمانها بمعنى
كان في الصبح وكان في المسا وكان في الضحى فتقرن مضمون الجملة اعني
مصدرها الخبر مضافا الى الاسم بالزمان الذي يدل عليه مادة الفعل والذي
يدل عليه صيغة معنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في
الزمان الماضي ومعنى صبح قاعما مقارنة قيامه مقترن بالصبح في الحال
او المستقبل ومعنى ما زال من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها مادة
الفعل اعني الصباح والمسا والضحى بل باعتبار الازمنة التي تدل
عليها صيغة الفعل اعني الماضي والحال والمستقبل وتكون تامة كقولك
اصبحنا واكدرته واصبحنا ملكا بالله اي وصلنا الى الصباح والمسا
وقد جاء فيهما كذا اصبحنا فبدل كل منهما على الزمانين وما زال وما
لا فتئ مضمون الجملة لوقوعه بمعنى كان في جميع النهار وكان في

جميع الليل فيقترن مضمون الجملة مالزمانين ومعنى صار تحول الشيء
المدلول عليه بالمادة عما كان عليه وهو مشهورا وقال الشيخ في بحث بات
معنى صار نظر وقال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار اه
دام موحى بات تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سوا نام او لم ينم وما زال
وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها حذف صلة
له فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد
حذفتها واستغنى عنها بموقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها في
ما قبل ذلك ويقترن بالنفي وتحذف منها كثيرا في جواب القسم لقولهم تالله
تفتؤ تذكر ومادام ومادام لموقت امر مبهم بثبوت خبرها لفاعلها
مدة صلة ومن ثم اي من اجل كونه للتوقيت صح اني كلام لا طرف
والظرف فضلة فلا بد له من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا
وما في ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف فمعنى جلس
ما دام زيد قايما مدة دوام قيام زيد وليس لنفي مضمون الجملة حالا عند
الجمهور وقيل اي قال سيبويه وابن السراج لنفيه مطلقا يقول ليس
خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في
المستقبل وقال الاندلسي ان لم يقيد خبر ليس بزمان حمل على الحال
واذا قيد بزمان من الازمنة حمل عليه ما قيد به وتوسطت اخبارها كما
على ايتها جاءت وهي اي الافعال الناقصة في تعدتها اي اخبارها غيرها اي الفاعل
على ثلاثة اقسام منها ما يكون الخبر فيه في الترتيب الذي

ذكره المص وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان والكوفيين
غير الفراء في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس فالاكثر على الجواز ومنعه
الكوفيون والمبرد وابن كيسان والسراج والجرجاني وههنا بحث اذ لا
فرق بين ليس وغير ما دام فما في اوله ما في ثبوت الاختلاف فيهما كما
صرح به المص غاية ما في الباب ان الاختلاف في ليس بخلاف الاختلاف
في غير ما دام فما في اوله ما فان الاكثر في الاول على الجواز والاقل على
عدمه والاخر في الثاني بالعكس فالمناسب ان يقال وقسم لا يجوز
وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو البواقي وقد يعتذر بانه لا اعتداد
بمخالفة ابن كيسان والكوفيين غير الفراء افعال المقاربة ما وضع لدنو
الخبر اي قربه رجاء او حصولا او اخذا اي شروعا فيه قال الشيخ فيه خبط
لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون
فاعلا للدنو في المعنى كما تقول اعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد
فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس
عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو خبره على ما ذهب اليه المص وكذا طفق
واخواته ليس لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب
حالا من الخبر على تكلف اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قريب الحصول وبين
قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد فالفعل اي الذي
لدنو رجاء الخبر بل لرجاء الخبر عسى قال سيبويه هو طمع واشفاق اي
خوف

خوف فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت الى موت
وقال الشيخ الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة لان ليس
متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا
سواء جيء حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله تعالى ان
يدخلني الجنة وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد
ان يخرج فهو بمعنى لعله ولا دنو في لعل اتفاقا وهو غير منصرف اي لم يات
منه الا الماضي ولذا زعم الزجاج انه حرف وقد يكسر سينه اذا اتصل
ضمير المتكلم او المخاطب او نون جمع المؤنث نحو عسى زيد ان يخرج
المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان
بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره ونقل عن سيبويه ان ان يفعل ليس في
موضع خبر عسى لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة فاعتذر بعض من جعله
خبرا بتقدير مضاف اما في الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي
عسى زيد صاحب ان يخرج وقال بعضهم ان زائدة وقال بعضهم المقترن
بان مشبه بالمفعول وليس بخبر وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم يعبر معنى الكلام عنه بافادة عسى انشاء الطمع كما كان
معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم يعبر عنه بافادة انشاء التعجب وذهب
الكوفيون الى ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله وهو الاشتمال وليس
بوجه بعيد وعسى ان يخرج زيد من ذهب الى ان ان مع الفعل في نحو عسى
زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول هاهنا ان ان يخرج خبر ايضا وهو

من باب التنازع فنقول في التنبيه على اختيار البصريين عسى ان
يخرج زيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا زيدان وجاز ان
نقول ان ان يخرج زيد فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فنقول في التنبيه
عسى ان يخرج زيدان لا غير ولا حاجة على هذا التقدير الى الخبر كما لا حاجة
في علمت ان زيدا قايم الى المفعول الثاني ومن قال ان المفعول
الثاني محذوف هناك والتقدير علمت قيامه حاصلا فلا بعد ان نقول
مثله ههنا وقد يحذف ان في عسى زيد ان يخرج كقوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب والثاني اي ما وضع
لدنو حصول الخبر كاد ومضارعه يكاد ومصدره كيد ومكاده وحكى
الاصمعي كودا والاول اشهر ومعناه في اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل يقول كاد زيد يجي وقد يدخل
ان على خبره نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا واذا دخل النفي على كاد
فهو منفي كالافعال التي يدخل عليها النفي على الاصح وقيل يكون للاثبات
مطلقا سواء كان في الماضي او في المستقبل وقيل يكون في الماضي للاثبات
وفي المستقبل للنفي كالافعال تمسكا بقوله وما كادوا يفعلون
وقد ذبحوا والجواب انهم لم يقاربوا الذبح في اول الامر لم ذبحوا
ويدل عليه تقييد في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما
هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وبقوله تعالى او كظلمات في بحر
لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق
بعض

بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ويقول ذي الرمة اذا غير النأي
المحبين اي الهجر المحبين اي محبيهم لم يكد رسيس الهوى ورسيس الحمى
ورسيسها واحد وهو اول مسها والهوى المحبة من حب مية اسم جملة
يبرح اي يزول وتمسك الفرقة الثانية بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبتخطئة الشعراء ذي الرمة في هذا البيت حتى ادى ذلك الى ان غير ذي
الرمة لم يكد الى لم احد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا
الاثبات لم يخطئوه والحق ان المخطئون مخطئون واصابت بديهة
ذي الرمة واخطات رويته والثالث اي ما وضع لدنو الاخذ في الخبر
بل ما وضع لافادة شروع فاعله في مضمون الخبر جعل وطفق بكسر العين ومضارعه
يطفق بفتحها ومصدره طفق بالفتح وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد
جاء طفق بفتح العين وتطفق بكسرها واحد قال الشيخ في عدهم طفق ومراد فانه
جاء من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد
يخرج انه شرع في الخروج وليس باول اجزايه ولا يقال ان الخروج قرب
الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع
في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة
التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومراد فانه وهي مثل كاد في الاستعمال
بالمضارع من غير ان وقد يجي خبر جعل جملة اسمية او شرطية مصدره بادا
واوشك عطف على جعل وقال الشيخ هو بمعنى كاد ومعناه في اصل
الوضع اسرع وقد يستعمل على اصل الوضع فيقال اوشك فلان في السير

ومعنى مثل عسى وكاد في الاستعمال فتقول اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد واوشك زيد يخرج فهذا التعجب ما اي فعل فلا
نتقض بعض نحو لله دره فرض لانشا التعجب هو انفعال يعرض للنفس عند الشعور
بامر تخفى سببه وتحقيق الكلام في هذا المقام انك اذا قلت بعت مثلا
على سبيل الاخبار فلا بد من وقوع امر في نفس الامر فاصل بغير هذا
اللفظ تقصد مطابقته ذلك الامر واذا قلته على سبيل الانشاء فلا شيء في
نفس الامر تقصد مطابقته لذلك الشيء بل البيع يحصل في الحال بهذا
اللفظ فهذا اللفظ موجد له فكذلك اذا قلت ما احسن زيدا فقد اثبت
التعجب اوجدته بهذا اللفظ وما قصدت مطابقته التعجب موجود في
نفس الامر في احد الازمنة حتى يكون خبرا بل تقصد احداث التعجب
في نفسه الموجود في نفس الامر فالتصديق والتكذيب لا يتعلقان به
من حيث هو بل يتعلقان بما يلزمه من الخبر وايضا اذا قلت نعم الرجل
زيد فانما انشات المدح واحدثته بهذا اللفظ ولم تقصد مطابقته لمدح
موجود في نفس الامر بل قصد احداث المدح على حد ما قلته في
نفس الامر فقول الاعرابي لمن بشره بمولود وقال نعم المولود هو والله ما
هي بنعم المولود ليس تكذيبا له بالمدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو تكذيب
لما يلزمه من الحكم بجودة المولود وكذا الحال في كم الخبرية ورب
وقال الشيخ فيه نظر اذ يطرد جميع ذلك في الاخبار لانك اذا قلت
زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التعجيل

الغار

ويقال انك لم تفصل بل التكذيب انما تعلق بما فصلته زيد وكيف
اذا قلت زيد قايم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من
حيث الاخبار اذ يقال انك باخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا
اللفظ لا اخبارا بل بدلالته من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او لا
فكذا قوله لبيت نعم المولود هو بيان ان الجودة المحكوم بشوتها خارجا
ليست بابنة وكذا في فعل التعجب في كم ورب وقال بعض المحققين
لا يخفى عليك ان التفضيل ههنا ليس بمعنى جعلك اياه افضل بل بمعنى الاخبار
عن كونه افضل ثم الاخبار الذي هو فعل المتكلم كما مر لا مدلولا اصليا للكلام
الخبري ولا مقصودا منه بل مدلوله الاصلي المقصود منه هو الحكم بالنسبة
بين الطرفين وذلك محتمل للصدق والكذب كقولك زيد قايم فلا
يكون انشاء اصلا واما صيغة التعجب فمدلوله الاصلي ايجاد التعجب واحداثه
وذلك مما لا تتطرق اليه صدق ولا كذب واما كون التعجب منه كمن
زيد مثلا حاصلا في الواقع فمما لم يلتزم عربي للمعنى المقصود وليس مقصودا
من الصيغة فلا يلزم كونها خبرا وكذا الحال في صيغة المدح واما نحو قولك
كم رجل عندي فمعناه الحكم بحصول الرجال عنده واستكثاره لتلك
الرجال والاول خبر والثاني انشاء ومما يتبعان ما افعل وافعل به وهي
اي صيغة التعجب غير متصرفة اي لا تكون على حد من الموزنين ولا تثنى ولا
تجمع ولا يونث مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد وتوهم الكوفيون ضد ذلك
في ان افعل التعجب اسم مبني على الفتح وما بعده منصوب لكونه مشابها للمفعول

لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل وقد مر ويزيد عليه فعل التعجب بان لا يبنى الا مما وقع في الماضي
واستمر بخلاف افعل التفضيل فيقال انا اضرب منك غدا ويتوصل في
الممتنع بناء افعل التعجب عنه وهو الرباعي والثلاثي المزيد فيه واللون
والعيب الظاهر بمثل ما اكثر دحرجته وما اشد استخراجه وما احسن
بياضه وما اقبح عماه واكثر بدحرجه اشدد باستخراجه واحسن ببياضه
واقبح بعماه وقد يبنى من باب افعل قياسا عند سيبويه سماعا عند
غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما انقصني له والاخفش والمبرد جوزا
بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل ولا يتصرف فيهما
اي الصيغتين بتقديم ولا تاخير الا بسبب الاكتفاء بذكر احدهما اذ كل
منهما مغن عن الاخر لتلازمهما ولا فصل بالاجنبي اتفاقا نحو لقيته فما احسن
امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت واجاز المازني والفراء والجرمي
وابو علي الفصل بالظرف المتعلق بفعل التعجب نحو ما احسن بالرجل
ان يتصدق واحسن اليوم بزيد ومنعه الاخفش والمبرد واجاز ابن
كيسان توسط المعترضة بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا خلقه زيدا وتفصل
بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وهي ملغاة كما مر
وكاوقات السيرافي كان خبرها وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان
وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما
امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يقاس بكون على كان في الاصح

خلافا

خلافا لابن كيسان وما في ما احسن زيدا ابتدائية اي مبتدا نكرة
بمعنى شيء عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب انما
يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسبه فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل
شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى معنى الانشاء والمجيء
عنه معنى الجعل مجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل
نحو ما قدروا الله وما اعلمه ما بعدها الخبر وفي افعل ضمير راجع الى ما وهو
فاعله والمنصوب بعده مفعوله وما موصولة عند الاخفش في القول
الاخر والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف قال الشيخ اي الذي احسن
زيدا موجود واستبعده لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير
سيبويه وقال بعض المتبحرين اي ارى جعل زيدا حسنا شيء عظيم
وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ما بعدها خبرها
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان يجهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين و
الامر في احسن به بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة اي صار ذا حسن
كاللحم اي صار ذا لحم وبه فاعل عند سيبويه على ان الباء زائدة فلا
ضمير في افعل وبه مفعول عند الاخفش والامر بمعناه والمخاطب
كل احد وقيل المخاطب مصدر الفعل اي باحسن احسن بزيد وفيه
تكلف وسماجة والباء للتعدية ان كانت الهمزة في افعل للصيرورة والمعنى

صيره ذا حسن وهذا مذهب الفرا والزمخشري وابن خروف
او زايده للتاكيد ان كانت الهمزه للتعديه والمعنى اجعله حسنا اي
اعتقد حسنه وصفه بالحسن وهذا مذهب الزجاج وفيه ضمير للمخاطب
افعال المدح والذم ما وضع لانشا مدح او ذم قدم تحقيقه ايقاعا لا
مزيد عليه فمنها نعم وبيس هما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر
العين والاكثر فيهما كسر الفا واسكان العين وقد يستعملان على الاصل
وقرئ قوله تعالى فنعما هي بفتح الفا وكسرها ولم يجز فيه اسكان العين
لقصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار
بفتح الفا وسكون العين وزعم الفرا انهما اسمان وشرطهما في بعض
النسخ شرطها وقيل اي شرط هذه الافعال ولا يخفى ركاكته ان يكون
الفاعل معرفا باللام اي لام العهد الذهني وقال ابو علي هي لام الاستغراق
نحو نعم الرجل او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او
مضافا الى المضاف الى اللام وهلم جرا وقد ورد نعم رجل زيد ونعم
صاحب قوم لا سلاح لهم لكنه قليل او مضمرا مميزا نكره منصوبه اقول
اي بحسب اللفظ فان ما فنعما هي ايضا نكره منصوبه عنده لكن بحسب المحل
وهذا الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يونث في الاغلب بخلاف مميزه نحو نعم
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوه وحكى الكسائي نعما
رجلين ونعموا رجالا او مميزا بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل
كافه هيات نعم وبيس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما وقال الفرا

وابو علي

افعال المدح والذم

وابو علي في احد قوليه هي موصوله بمعنى الذي فاعل لنعم وبيس
والجمله بعدها صلتها وقال سيبويه والكسائي هي معرفه تامه بمعنى الشي
فنعما بمعنى نعم الشي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص
وقال الزمخشري وابو علي في القول الاخر هي نكره مميزه منصوبه المحل
اي نعم شي هي وهذا هو الذي ارتضاه المصنف وقد يجي عند المبرد
وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال جرير تزود مثل زاد
ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ومنعه سيبويه وقال
زادا مفعول تزود ومثل حال عنه ولا يمتنع عند المبرد وابي علي وهو الحق
خلافا لغيرهما اسناد نعم وبيس الى الذي الجنسيه وكذا ما ومن والمراد
بالجنسيه ما يكون صلتها عامه بخلاف نعم الذي كان اليوم في الدار
وقال امير المومنين عليه السلام في نهج البلاغه ولنعم دار من لم يرض
بها دارا وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وهو مبتدا اما اي الجمله
التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا لقيام العهد الذهني مقامه
كما مر او خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل الرجل سيل من هو فقيل زيد اي
هو زيد وقال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا ما قبله خبره لجواز
دخول نواسخ المبتدا عليه مقدما نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل
وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل قال
بعضهم اي في الجنس والافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث تقول
نعم الرجل زيد نعم الرجلان الزيدان نعم الرجال الزيدون نعمت

لام ح

المراد بهذا وقال المتم اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث واقول الاول اثبت لانه ملائم لمقوله وبئس مثل القوم
الذين وكذا مثاول دون الثاني وقال الشيخ يعني سلفي ان يطبع
اطلاقه عليه والمتبادر الى الذهن انه حمل المطابقة على المطابقة في الجنس
ويمكن ايضا حمله على التوحيد الاول وبئس القوم الذين كذبوا باياتنا
ونحوه مثاول على حذف مضاف الى الذين هو مخصوص اي بئس مثل
القوم مثل الذين او على حذف المخصوص عمدا والذين صفة القوم اي بئس
مثل الذين كذبوا منهم اي مثل المذكورين وقد تحذف المخصوص اذا علم
لقرينة كونعم العبد اي ايوب ونعم اي نحن وسنفصل من
اي نستعمل استعمالها ومعناها وان كانت تاتي في الاخبار كقولك سنافي
ذلك وهو يقتضي سرني ومنها جيدا واصل جب جبب نعم العين بمعنى صار
جيبا وقاعدا ولا اعرفه اي لاتثنى ولا تجمع ولا تونث فيقال جيدا الزيدان
وجيدا الزيدون وجيدا هند ولا يقال جبت ذان ولاتب اولاء ولا
تب تا وقلع من دا معنى الاشارة لغرض الابهام فمعنى جب الشيء وبعده
المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين وقال المتمم المخصوص
بعد جيدا خطف بيان لذا وقال الرضي ذا والده كما فما اضعف
والمخصوص فاعل جب وقال المبرد وابن السراج ان تركب جيد مع ذا
ازال التعليب جب فجيدا مبتدا بمعنى المحبوب والمخصوص خبره وقال بعضهم
بل التركيب ازال التعجب ذا وبعد كبعض حروف الفعل فجيدا فعل والمخصوص

فاعله واذا دخل لا على جيدا وافق بئس معنى وكونه ان نفع وان لم يفع
او بعده تمييزا وقال غيره وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث نحو جيدا رسولا يحمد حمدا احمد رسولا الحرف جاء لمعنى
في غيره اي معنى غير مستقل في التعقل وقد يعنى كخيفة ومن ثم اي من اجل انه معنى غير
مستقل في التعقل احتاج الى جزء كلام اي اسم كالسوط
في زيد نعم او فعل كقد في قد قام زيد وقد يحتاج الى جملة كحروف الشرط
والاستفهام وقد يحذف المحتاج اليه فيبقى مثل نعم ولا حروف الجر وتسمى
ايضا حروف اضافة ما وضع للانتساب بفعل او شبهه فعل او الاضافة هو
الوصول والباء للتعدية او معناه اراد به ههنا ما يمكن ان يستنبط منه
معنى التعقل سواء كان ملاقيا له في الاشتقاق اولا وفي بعض النسخ او
شبهه او معناه وهذا اولى الى ما يليه المراد باتصال التعقل الى الاسم
سعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به كذلك التعقل فيكون منصوبا
المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم وهي من
والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاء والقسم فقط
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا اقول الاثبت
ان لا يعد المتمم عدا وخلا من حروف الجر اذ شعر تاتما لا يجران الا
عند شرذمة قليلة لانه قال في باب المستثنى ان ما بعد هما منصوب
في الاكثر المهم الا ان يقال ليس المراد بقوله في الاكثر في مذهب
الاكثر بل المراد في اكثر الاستعمالات فانهما قد يكونان فعلين وقد

[illegible] من حرفين واستعمالهما فعلين اكثر من حرفين لكن شرح المص هنالك
[illegible] بخلاف ذلك **فمن للابتدا** في غير الزمان عند البصريين سوا
كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا والظاهر
مذهبهم اذ لا منع في قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول
الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وكثيرا ما يقع في كلامهم من لابتدا
الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدا
والمراد ههنا هو الثاني اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية ويعرف
من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو اعوذ
بالله من الشيطان لانه معنى اعوذ به التجي اليه وافتر اليه فالبا ههنا
افادت معنى الانتها واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشي وخرج منه لا كونه مبتدا الشي ممتد جاز ان يقع موقعه عن
لانها لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت عنه ومنه واما التفصيلية فهي وان
كانت لمجرد المجاوزة لكنها لم تستعمل مكانها عن لانها صارت عملا علما
في التفصيل واجاز ابن السراج كون من لابتدا غايتي الفاعل والمفعول
معا نحو شممت المسك من داري من الطريق **والتبعيض**
ويعرف بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض المجرور بها نحو خذ من اموالهم
صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم شيا وقال المبرد وعبد القاهر
والزمخشري اصل من التبعيضية لابتدا الغاية لان الدراهم مبدا الاخذ

والتبيين

والتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويعرف بان يكون قبل
من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها مفسرا له ويوقع اسم ذلك
المجرور على ذلك المبهم كما يقال للرجس انه الاوثان والتي يسمى تجريدية
نحو لقيت من زيد اسدا ليست بيانية كما هو مذهب الزمخشري بل
المحققون على انها ابتدائية وقد تكون من للظرفية نحو من بيننا وبينك
حجاب وللبدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ويعرف
بصحة قيام لفظ بدل مقامها وللتعليلية نحو احبك من كثرة ادبك وقال
الشيخ كانها ابتدائية وقد تكون مضمومة الميم ومكسورتها للقسم ولا تدخل
اذن الا على لفظ الرب كما ان با القسم مختصة باسم الله وشذ دخول كل
منهما على معمول الاخرى وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة
من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن **وزايدة** بشرطين احدهما ان يكون
في غير الموجب وهو اما نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب
من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد والثاني ان يكون داخلة
على النكرة **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم لا يشترطونها استدلالا
على نفي الشرط الاول بما حكى البغداديون من قول العرب اي قد كان
من مطر لان من فيه زايدة في الايجاب وعلى نفي الشرطين بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم لان من فيه زايدة في الايجاب داخلة على المعرفة
واما الثاني فلما ذكره سيبويه وهو ان التقدير يغفر لكم من ذنوبكم شيا
ومن للتبعيض وهذا خطاب لامة نوح فلا يناقض قوله تعالى ان الله يغفر

الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم على ان غفران
البعض لا ينافي غفران الكل الخ والجواب ان ما ذكرتم وهو قد كان
من مطر وشبهه اي يغفر لكم من ذنوبكم متاول اما الاول فلان التقدير
كان شيء من مطر ومن للتبعيض والتبيين كذا في شرح المصنف وقال
الشيخ فيه نظر لقلة حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بدون
ان يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن او في كقوله تعالى وما منا الا
له مقام معلوم اي الا ملك وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا ويجوز
تقويه المص بقوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين ويجوز ان يقال ضمير جاء
للقران ومن بيان حال وقد يجاب ايضا بانه على سبيل الحكاية كانه سئل
هل كان من مطر فقيل في الجواب قد كان من مطر فزيدت في الموجب
لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب واما الثاني فلما ذكره سيبويه فلما ذكر
وهو ان التقدير يغفر لكم من ذنوبكم شيئا وهذا خطاب لامة نوح فلا يناقض
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله
عليه وسلم على ان غفران البعض لا ينافي غفران الكل والى الانتهاء في
المكان والزمان بلا خلاف والاظهر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء
في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم
ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يعدل في غيره الا مجازا وقيل
ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر
الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل ومعنى مع

قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي
تضيفونها الى اموالكم وحتى كذلك اي للانتهاء وقد تكون بمعنى كي ولا تجر
بمعنى كي الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو
سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا حتى مطلع الفجر وعتى
بالعين لغة هذيلية والعاطفة مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كي
ويشتركان في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء لفظا او تقديرا ويفترقان بان
العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا
او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا مما دل عليه
ما قبلها نحو القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال
ان نعله تعطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه
اذا القى الصحيفة التي لا يمشي الا بها فقد القى كل شيء واما الجارة فالاكثرون
على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر جزءا مما قبلها نحو نمت البارحة حتى
الصباح والسيرافي اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة
يجوز عنده نمت البارحة حتى الصباح بالجر كما لم يجز بالنصب وهو مردود
بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب دخول ما بعد العاطفة في حكم
ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد ايضا
واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول
مطلقا وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا وفصل عبد القاهر
والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة

المتقدم ماخرا خرا ما قبلها غير داخل ومعنى مع كثيرا قال الشيخ
العاطفة كالواو والعطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو كما توهم بعضهم لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو
وبهذا التوهيم كما توهم المتمم ان حتى تكون بمعنى مع لدخول ما بعد حتى
الجار فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ومخالفتها الظاهر بخلاف الى والعاطفة
فانها قد يبدو للانسان على المضمر كوطرت اليه وجاء القوم حتى اباك ومررت بالقوم
حتى اباك ومررت بالقوم حتى بك فلانا للجر دون العطف
فلا والله لا يلفى اناسى الخ حتى فتاك يا ابن ابى يزيد وهو شاذ
وفى الظرفية فه كقولك نحو زيد فى الدار وقد يرد نحو فكر فى العلم كان
العلم محيط بالفكر من جميع الجوانب ومعنى على قليلا نحو لاصلبنكم فى
جذوع النخل الاولى انها للظرفية لتمكن المصلوب فى الجذع فتمكن المظروف
فى الظرف والباء للالصاق نحو مررت به اى التصق به ومررت به اى
التصق المرور بمكان قرب منه وقال الشيخ منه اقمت بمكة فتدخل
بعض المتاخرين ان القسم يقابل الالصاقية والاستعانة نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة بمعنى مع نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقيل لا تكون الا
مستقرا اى كاسن بالكفر والظاهر انه لا مانع من كونه لغوا والمقابلة
نحو اشتريته بدرهم والتعويض اى جعل المجرور عوضا عن المتعلق نحو زهدت بزيد
اى اذهبته او جعل المتعدى الى واحد متعديا الى اثنين نحو جبت زيدا
عمرا والظرفية بمعنى فى نحو جلست بالمسجد وقد تجىء للتبيين نحو فظلم
من الذين هادوا وهى فرع الاستعانة والتبعيض نحو فامسحوا برؤسكم

وبمعنى من نحو عينا شرب بها ومعنى عن نحو سال سائل بعذاب
واقع نحو لتعلمن نبأه بعد حين وزيادة فى الخبر فى الاستفهام قليلا
فى مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم والنفى كليس نحو ليس زيد
بقائم وقيل ملازمة التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى فى ولم يتمم فى النفى ما ان ما كان للتمم ان مطلق الاستفهام والنفى
فناسب قال الشيخ ويراد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت
وسمعت وتعجبت واحتشت وهو بعد قياسا الضا فى كل ما كان فاعلا
لكنى ومنصرفاته وفى فاعل فعل فى التعجب على مذهب سيبويه و
زائدة فى غيره سماعا نحو بحسبك زيد وانفى بعده المفهوم من كلام الشيخ
ان زيادة الباء فى المبتدا الذى هو حسبك قياسيه وانقول كان نظر المتمم
الى ان زيادة الباء فى المبتدا مخصوصة بلفظ حسب ولا تراد فى مبتدا
غيره فيكون ايضا زيادة الباء فى مفعول علمت واخواته وفى فاعل كفى
ومنصرفاته سماعيه عنده ونظر الشيخ الى ان المراد فى هذا اللفظ سواء
كان الخبر زيدا او عمروا او غيرهما فزيادة الباء فى بحسبك زيد سماعية
من وجه قياسية من وجه بخلاف زيادة الباء فى انفى بعده فانها سماعية
محضة اذ لو دل الفى او بدا الى غيرهما لا مراد الباء واللام هى مكسورة مع غير
الضمير والمستغاث ونحوه مما هو مفتوح معها وكسرها مع الضمير لغة
فراعيه وقد جامعت قيل انها للتعدية نحو لعلم بفتح الميم وقيل فتحها مع جميع
المظهرات للاختصاص اما بالكعبة نحو الجمال لزيد او لغيرها نحو الخانة للمومن
والتى تسمى لام التعليل نحو لد واللموت فرع لام الاختصاص كان ولادتهم

للموت واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخر عن معموله نحو لزيد
ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد
حسن او بكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة
مع ذلك للاستغاثة او التعجب والتعليل نحو جئتك للضرب وهذا
اصل فرع لام الاختصاص وقد يجي بمعنى الى نحو وجهت وجهي للذي اي
الى الذي وبمعنى على نحو تله للجبين اي عليه وزايدة نحو ردف لكم لان
ردف يتعدى بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي عن الذين امنوا ولو كانت كاللام في قولك
قلت لزيد لقال ما سبقتمونا وقد يقال انهم خاطبوا بعض المومنين كابرهم
مثلا وارادوا بفاعل سبقوا البعض الاخر منهم كاصاغرهم وبمعنى الواو
للقسم نحو لله لتبعثن في التعجب اي في الامر العظيم الذي يستحق ان
يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام ورب قال الشيخ فيها ثمانية لغات
اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة والثانية ضم الرا وفتح البا المخففة
والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة
والخامسة فتح الرا وفتح البا المشددة والسادسة فتح الرا وفتح البا
المخففة والسابعة والثامنة ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة بعدها تا
مفتوحة وزاد بعضهم اثنين اخرين فتح الرا وفتح البا مشددة ومخففة
بعدها تا مفتوحة للتقليل في اصل الوضع تقول في جواب من قال
ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت
منهم شيئا وان كان قليلا ثم استعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة

وفي

وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وهي حرف جر عند البصريين
خلافا للكوفيين والاخفش وانما حمل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا
مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير
في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة كما تنجر كم
بهما فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل وقال الشيخ الذي يقوى
عندي مذهب ما الكوفيين والاخفش اعني كونها اسما قرب مضاف
الى النكرة ومعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان
معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له
كما قال ابو علي في اقل رجل يقول ذلك الا زيد لان اقل هنا بمعنى الفعل
كقائم في اقائم الزيدان وهما صدر الكلام مختصة بنكرة اتفاقا موصوفة
على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج وقيل لا يجب ذلك وفعلها
الذي يتعلق هي به ماض البتة محذوف غالبا النحاة كالمجمعين على ان رب
جواب لكلام اما ظاهرا او مقدرا فاذا كان الكلام الذي رب جواب
عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة
عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجي به
وقد يدخل رب على مضمر مبهم وهو نكرة عند الشيخ وصاحب اللباب
مميز بنكرة نحو ربه رجلا والضمير مفرد مذكر وان كان المميز مثنى او مجموعا
او مونثا خلافا للكوفيين في مطابقة المميز لما يقصد وقال الشيخ ما ليس ما
ذهبوا اليه ببعيد ويلحقها ما الكافة او الزايدة نحو ربما ضربه بسيف صقيل

فيدخل على الجمل والمكفوفة لا تدخل الا على الفعل عند سيبويه والتزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا والمشهور جواز دخولها
على المضارع كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وواوها اي الواو التي بمعنى رب
تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس وذهب سيبويه الى
ان الجر برب مقدرة والواو للعطف وقال الكوفيون انها كانت
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها بصيرورتها بمعنى
رب والظاهر مذهبهم لان واو العطف لا تكون في اول الكلام وقد
تقدر رب بعد الفاء وبل ولا خلاف في ان الجر ليس بها بل برب المقدرة
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل فلا يقال اقسم والله كما يقال
اقسم بالله لغير السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني مختصة
بالظاهر فلا يقال وك كما يقال بك والتاء مثلها اي مثل الواو في الخصائص
الثلثة المذكورة مختصة من الظاهر باسم الله تعالى وحكى الاخفش تربي وتربي
الكعبة وهو شاذ كما مر والتاء اعم منها في الجميع فتكون مع الفعل وحذفه
والسؤال وغيره والظاهر والمضمر والله وغيره وتلقى اي تجاب يقال
تلقاه بكذا اي اجابه به القسم الذي لغير السؤال وهذا القيد للاحتراز
عن نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد باللام اي لام الابتداء المفيدة للتاكيد
لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وان مشددة ومخففة وحرف
النفي اي ما ولا وان وتفصيل الكلام ان جواب القسم اما اسمية
او فعلية فالاسمية ان كانت مثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام

وان كانت

وان كانت منفية تصدر بما عاملة عند الحجازيين غير عاملة عند غيرهم
او بلا التبرئة نحو والله لا رجل في الدار او بان نحو والله ان زيدا قائم
والفعلية ان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون
نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف
التنفيس والله لسوف اخرج وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون
ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون
اجازوه بلا ضرورة وبعض العرب يكسر اللام الداخلة على المضارع وان
كان مضارعا منفيا فنفيه بما او ان او لا دون لم ولن وان كان ماضيا
مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس
فاللام وحدها وان طال الكلام جاء الاقتصار على احدهما نحو والشمس
وضحاها اي قد افلح وكذا في ضرورة الشعر والاقتصار على اللام اكثر
من العكس وان كان ماضيا منفيا فنفيه بما نحو والله ما قام فان نفي
بلا او ان انقلب الى الاستقبال ويحذف جوابه اي جواب القسم
اذا عرض القسم اي وقع في وسط الكلام نحو زيد والله قائم او تقدمه
اي تقدم القسم ما اي كلام يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم
والله وكل من هذين الكلامين من حيث المعنى جواب القسم وعوض
عنه مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني وقد يجي بعد القسمية
ما يدل على الجواب وليس من حيث المعنى بجواب فيحذف نحو والفجر

والاول الصق بعباره المصنف فيما بعد نحو ما رايت مذ يوم الجمعه
اي منه **والظرفيه** بمعنى في **في الحاضر** اي الزمان او الفعل الحاضر **نحو**
رايته قال الشيخ نحو ما زاه **مذ سهرنا ومذ يومنا** اي في شهرنا وفي يومنا
وذكر الاندلسي ان هذا تقريب والاحسن بعضي ابتدا الغايه وفي لا
تقتصر **وخلا وعدا وحاشا** وقد مر بعض الكلام فيها فيذكر
الحروف المشبهه بالفعل لما بها على ثلثه احرف فصاعدا ومبنيه على الفعل
الفتح كما ماضي وفيها معاني الافعال اذ في ان وان معنى حققت واكدت
وفي كان معنى شبهت وفي كل معنى استدركت وفي ليت معنى تمنيت
وفي لعل معنى ترجيت **ان وان وكان وكمن ولكن ولعل بما صدر**
الكلام سوى ان المفتوحه فهي بجملتها اي لا تقع في صدر الكلام البته **وتليها**
فعلي عن الفعل **على الاصح** نحو اغا الهكم اله واحد قال الشيخ اذا دخلت
ما على ليت جاز ان تعمل فتلغا والالغا كثير [illegible] كافه ومذهب
الجمهور ان ما الكافه حرف وقال ابن درستويه انها نكره مبهمه بمنزله
ضمير الشان فيكون اسما والجمله بعدها خبرها واذا عملت فزايده حرفيه
وردى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغا كل الاعمال
فقيل ولم يسمع الاعمال في كانما ولكنما فالغاء وفيهما في الاعمال على
ليتما قليل بالغ عبد الكتابي واكثر النحاه يقيسونه جميع الاعمال في غير ليتما
للسماع المشهور فيه دون غيره **وقد تجر** على الافعال كما تدخل على الجمل
الاسميه **فان المكفوره** بغير معوضه **قد** بل بما هو منوعه لتاكيد معنى الجمله فقط

سو ليالة عشر اي التعاقبين لدلاله قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك الى
لغزاله عليه **وعن للمجاوره** اي لبعد شيء عن المجرور بسبب المصدر
المعبر بما نحو رميت السهم عن القوس بسبب الرمي واطعمه عن
الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام **وعلى للاستعلا** حقيقه نحو قوله
على الشجع او مجازا نحو علب دين **وقد تكونان** عن وعلى اسمين **اسمين نحو**
من عليها قسيان وتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق **والكاف**
للتشبيه وزايده فتكون شيئا وقال الشيخ يجوز ان لا تكون زياده
الكاف فيه بل تكون على طريقه قوله ولا كرز النصب بما بي [illegible] فتكون
ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء نفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
هو زيد فعبر بهذا اللازم واراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ
لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هنا غير ان تكون
لمثل الله تعالى مثل واراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى
مثل مثله **وقد تكون اسما** وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند ضروره نحو تحكي
عن كابر داء المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذي ندوب للطافته واما
الاخفش فمحوز اسميتها بلا ضروره وتبعه الجزولي **ومذ ومنذ للزمان**
ويكونان للابتدا معنى من في **حرفي** المعلوم من كلام بعضهم ان
المراد بهو الزمان الماضي اي اذا كان المجرور بهما ماضيا وظاهر
كلام الشيخ ان المراد بهو الفعل الماضي اي اذا كان الفعل العامل ماضيا

والاول

وان المفتوحة مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد اي تساويها مصدرا وخبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر خاصا نحو بلغني انك زيد اي زيد تشبه فان يا التحتية اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر ومن ثمة اي من جهة عدم تغير المكسورة لمعنى جملة وتغير المفتوحة لمعنى ما الى المفرد وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء اي مبتدا بها سواء كان في اول كلام المتكلم او كان في وسط كلامه لكنه ابتدا كلام اخر نحو لا تجزنك قولهم انك الغوية تبيعا هو كلام مستانف وقع عدما بعد ما تقدمه وبعد القول بمعنى الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كل فتح بعد العلم والظن وبعد الموصول نحو ما ان مفاتحة لتنوء بالعصبة واذا وقعت حالا نحو اعجبني انك قايم ان كانت خبرا عن اسم عين نحو زيد انه قايم واذا دخلت على مبتدا في خبره لام الابتداء نحو ان زيدا لقايم وفي جواب القسم نحو والله انك قايم خلافا للمبرد والكوفيين فيما لم يكن في خبره لام وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم مفعوله نحو علمت انك قايم ومبتدا بها نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو عجبت من كونك قايما وكذا المجرور بحرف جر نحو عجبت من انك قايم ولولا انك بالفتح مع ان لولا لا تدخل على الجملة الا اسمية فالظاهر كسرها لانه ابتدا الا ان يقال ان الجملة بعد لولا يجوز اطراد حرفها بعد حذف الخبر كما مر فلو كسر فان كان الكلام ظاهرا فهو مقدر

ولا يجوز فتحها لئلا يكون ان مع جزئها في موضع المبتدا والخبر محذوف وقالوا لولا انك لانه فاعل يعني ان لو خفف شرط فلا يدخل على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحها لئلا يكون مع ما بعدها خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو احبني ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويقدر دخولها على الاسمية فالمقدر بما ثبتان زيد قايم فان جاز الاعتباران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فانه يكرمه فالكسر ظاهر والفتح بتاويل فاكرامي اثبات وكذا بعد اذا المفاجاة نحو وكنت ازى زيدا كما قتل سيدا اذا انه عبد لقفا واللئيم اي لئيم فالكسر ظاهر والفتح على تاويل فاذا عبوديته لقفاه ولملازمته ثابتة واللئيم تمتان عظام ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين وجمع الشاعر عرفا حولهما كقولهم حب فلان بطن فلان وذلك اي لاجل ان المكسورة لا تعرف الجملة بان المفتوحة تعرف كانت المكسورة في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط بخلاف المفتوحة فكان اسم المكسورة في محل الرفع دون اسم المفتوحة وجاز العطف على محل اسم ان المكسورة لعطا او حملا عملها للمكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان بمنازع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمها اذان اسمها وخبرها بتاويل مصدر مفعول علمت كان ان المكسورة

مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدا والخبر وقال الشيخ فيه نظر لانا لا نسلم
ان ان المفتوحة مع ما في جزئيها بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير
اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنقولان مؤوّلان به
ولئن سلمناه نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا
قايم بتقدير ان زيدا قايم قولك علمت زيدا قايما بتقدير علمت قيام
زيد فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك
الاسمان بتقدير الاسم المفرد بالرفع اي في حق المعطوف وبهذه العبارة
اولى مما ذكره الجزولي وهو جار العطف على محل ان المكسورة مع اسمها
دون العطف على محل اسم ان المفتوحة لفظا وحكما بالرفع مثل ان زيدا
قايم وعمرو وزعم بعض النحاة انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان
المفتوحة مطلقا اي سواء كانت في حكم المكسورة اولا وقال السيرافي وابن
يجوز ذلك مطلقا [illegible] الوصف وعطف البيان والتاكيد كالقول
في جواز الحمل على المحل عند الجزولي والمصنف ولم يذكر غيرهم في
ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم نذكر احد كلهم
البدل والعاشر ان يكون مثل سايرالتوابع في جواز الرفع والشرط
عند البصريين في جواز العطف على محل اسم ان المكسورة مضي الخبر اي
ذكره اولا لفظا كخوامر او تقديرا كان زيدا وعمرو قايم اي زيدا قايم
وعمرو قايم فلا يجوز ان زيدا وعمرو اقايمان خلافا للكسائي فانهم منعوا
هذا الشرط مطلقا ولا اثر ههنا لكونه اي الاسم مبنيا او معربا بتقدير خلافا

للمبرد والكتابي فانهما قالا ان حق اعراب الاسم يكون مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر كما انك وزيد ذاهبان
وانا العتيق وعمرو قاعدان والا فلا قال الشيخ الظاهر ان هذا مذهب الفرا
والاطلاق مذهب الكتابي كما هو مذكور في كتب النحو ولكن كذلك اي
في جواز العطف على محل اسمها وفي احكام ذلك العطف وزعم بعضهم انه
لا يجوز العطف على محل اسمها واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كما وليت
ولعل اسم ومنعه غيره وهو الحق ولذلك اي لاجل كون المكسورة مع خبرها
في تقدير المفرد بخلاف المفتوحة دخلت اللام مع المكسورة دونها اي المفتوحة
على الخبر نحو ان ربك لهو فضل او على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف
هو الخبر نحو ان عليا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا
قايم او على اسمها اي بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وهذه
اللام لام الابتدا وحقها ان يكون في صدر [illegible] كان معنا
ومعنى ان سوا اعني التاكيد على الحقق وكلاهما حرف ابتدا كرر هوا احدهما
فاخروا اللام وصدروا ان على الوجه المذكور ولا يقولون ان زيدا قايم
لفي الدار ولا ان زيدا اكل لطعامك ليلا يلزم تاخرها حقه صدر الكلام
عن حزيه الذين هما عجزتان وقد يكون اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه
نحو ان زيدا لعمرك لراغب وهو قليل ومنع المبرد واجازة الزجاج قياسا
وكلا على لام الابتدا لتقدان المفتوحة فلا يجوز ايضا بعد الا ربما يغلب الظن
للكوفيين في كون فاتحة جوزوا اللام بعدها ملا ضعف وقالوا وجه الجواب

في نسخ الدين
في بعض الحواشي
صوب الصواب

انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع
واقول قوله ولام الابتداء في لكن ضعيف لا يوافق مذهب البصريين
والكوفيين اذ لا جواز على مذهب البصريين ولا ضعف على مذهب
الكوفيين وكانه محاكمة وبحذف المكسورة فيلزمها اللام حينئذ سماعا
اذا اهملت كذا في شرح المصنف وقال الشيخ هذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا الفاعلة لا يلزمها اللام وقال ابن مالك
وهو حين يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم اللام
اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقدرا الاعراب كما اختلف في هذه اللام
الفارقة من النافية والمخففة فقال بعضهم هي لام الابتداء ومنعها اوعلى
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال
فجعلها في الاسماء مخففة وفي الافعال نافية وقال اللام آت بمعنى الا وغيره
من الكوفيين يعوضون [illegible] طلقا دخلت على الفعل او على الاسم
واللام بمعنى الا ويجوز الغاؤها اي [illegible] كان كلاما يفتقر الى ما يعلمها خلط
ولحق الالغاء عند الكوفيين ورده قوله تعالى وان كلا لما لتوفينهم اجورهم
بتخفيف ان ويجوز دخولها على ما من افعال المبتدا اي الافعال
الناسخة للمبتدا نحو وان نظنك لمن الكاذبين وان كنت قلته لمن الفاضلين
خلافا للكوفيين في التعميم فيجوز دخولها على الافعال كلها قياسا
نحو انا نعلم ربك ان قلت لمسلما وحبذا علي منزلة المتعبد انا ولو
ممنا لحث لما علم اتفاقا من ان التي تدخل على الفعل نافية وحد

رجح الكوفيين وبحذف المفتوحة معنى وهو با في غير شنان مغذ كما
قد دخل على الجملة مطلقا اشبه نحو آخر دعواهم ان الحمد لله او فعلية
الحسب الانسان ان لا يزال يجمع غطامه وسدا عما لها في غيره اي غير ضمير
الشان نحو فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها مع الفعل المتصرف فان لم يكن مع الفعل
نحو آن مالك كل من يحيى وينتعل او لم يكن مع الفعل المتصرف نحو ان
لو استقاموا او لم يكن مع الفعل المتصرف نحو ليس الانسان فلا
يلزمها شيء السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو علمت ان
سوف يقوم او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف النفي نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم وكان قال بعضهم انها مفرده ومذهب الخليل ان اصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه فوجب فتح
المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها [illegible] الاصلي المفرد فصحت لفظا
وهي في المعنى باقية على [illegible] حرفا مصدريا للتشبيه قال
الزجاج بهذا اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد واما اذا كان
خبرها مستقا فبني للشك نحو كانك ضاحك لان الخبر في المعنى هو الاسم
والشيء لا يشبه نفسه وقال الشيخ الاولى ان يقال هي ايضا للتشبيه
والمعنى كانك شخص قائم وقال بعض المتاخرين الحق انه قد يستعمل عند
الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
وقد اكثر في كلام المولدين وبحذف فعلي في ان فتح وقد تعمل نحو

تمامه عصيفر تلقاه عند الغضب

كان وزيديه رشاء خلب ولكن هي مفرده عند البصريين وقال
الكوفيون هي مركبه من لا وان المكسوره المصدره بالكاف الزايده واصلها
لا كان فنقلت كسره الهمزه الى الكاف وحذفت الهمزه للاستدراك
وهو رفع توهم تولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثنا المنقطع
ومن ثمه قدر الاستثنا المنقطع بلكن فاذا قلت جاني زيد فكانه توهم
ان عمروا ايضا جاك لما بينهما من الالفه فرفعت ذلك التوهم بقولك
عمرو لم يجي متوسط بين كلامين متغايرين اي متخالفين بالنفي والاثبات
معنى سوا كان مع التخالف المعنوي تخالف لفظي ايضا نحو ان ربك لذو
فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون او لم يكن نحو فارقني
زيد لكن عمرو حاضر وتخفف فتلغى ويونس والاخفش اجازا اعمالها
مخففه ويجوز معها اي مع لكن المشدده والمخففه دون العاطفه الواو
قال الشيخ يصح كون الواو عاطفه للجمله على الجمله وجعلها اعتراضيه
اظهر من حيث المعنى ولعلك تقول كيف [illegible] الواو اعتراضيه والمشهور
ان الاعتراض ان يوتى في اثنا كلام او بين كلامين متصلين معنى بجمله
او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنه سوى وقع ايهام خلاف المقصود
فاقول كان الشيخ وافق [illegible] فسروا الاعتراض بان يوتى في اثنا
الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين بجمله او اكثر لا محل لها من الاعراب
لكنه ومنهم صاحب الكشاف وليت للتمني وهو محبه حصول الشي
سوا ينتظره ويرتقب حصوله او لا فيستعمل في الممكن والمحال واجاز

الفرا

الفرا ليت زيد قايما لان ليت بمعنى تمنيت واجازه الكسائي ايضا
على اضمار كان اي ليت زيدا كان قايما ويجوز عند بعض اصحاب
الفرا نصب الجزيين بالخمسه الباقيه ايضا ولعل لامها الاول زايده
عند البصريين اصليه عند الكوفيين وفيها احدى عشره لغه اشهرها لعل
وعل مفتوحتي اللام الآخره ومكسورتيها وجا لعن بعين مهمله ولعن
بغين معجمه ورجا رعن ورعن بجعل الرا مقام اللام ولان وان ولعا
بالمد للترجي وهو ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فلا يستعمل الا في
الممكن ويدخل في الارتقاب الطمع نحو لعلك تعطينا والخوف لعلك
تموت الساعه وقيل انها تجي للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو
كذلك واضطربت اقوالهم في لعل الواقع في القران اذ يستحيل عليه
ترقب امر لا وثوق بحصوله فقال قطرب وابو علي هي للتعليل وقيل للتحقيق
وقال سيبويه ان الرجا والخوف [illegible] كان او للفايده
للشك اذا وقعت في كلام [illegible] كانت للتشكيك لا للشك وسد الجر
بها اي بلعل وعل مفتوحتي اللام الاخيره ومكسورتيها وهذا الجر لغه عقيل
الحروف العاطفه عشره والعطف الاماله ووجه التسميه ظاهر الواو
والفا وثم وحتى واو واما بكسره الهمزه وحكى قطرب فتحها وهي مفرده عند
الجمهور مركبه من ان وما عند سيبويه وام ولا وبل ولكن بالتخفيف وبعضهم
عد الى المفسره منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو ليست منها لان ما

بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح فالاربعة الاول
للجمع لا نعني بالجمع ههنا ما مر في نواصب الفعل بل نعني انها ليست لاحد
الامرين او الامور كالبواقي فالواو للجمع مطلقا اي يحتمل ان يكون الفعلي
في مثل جاء زيد وعمرو حاصلا من كليهما في زمان واحد وان يكون حاصلا
من زيد اولا وبالعكس فان قلت لو لم يجئ بالواو في عطف الجملة
لعلم ايضا حصول الجملتين فما فايدتها قلت بلى ولكن يحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا فبالواو صار نصا في حصول
الامرين ففايدة الواو هناك كفايدة لا في قولك ما جاني زيد ولا
عمرو فكانه زايد يفيد النص وان لم يفد النحاة من الزوايد لا ترتيب
فيها اي الترتيب ليس شرطا لا ان عدم الترتيب شرط وفيه رد
على الفرا والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبعض الفقها
والفا مثلها اي مثل الواو في الجمع ترتيب بلا مهلة فان عطفت
مفردا على مفرد ففايدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب
اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك
قام زيد فعمرو حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وان عطفت
جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون
الجملة التي قبلها في الزمان بلا فصل وربما افاد اتصال اول الثاني
باخر الاول نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة
وقد يفيد فا العطف في الجمل كون المذكور بعدها قريبا في الذكر على ما
قبلها

قبلها كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين
ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي والفا التي لغير العطف
ايضا لا تخلو عن معنى الترتيب وتسمى فا السببية وتختص بالجمل وتدخل
على ما هو جزا مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو زيد
فاضل فاكرمه وكثيرا ما تكون فا السببية بمعنى لام النسبة كقوله تعالى
اخرج منها فانك رجيم فهذه تدخل على ما هو شرط في المعنى كما ان الاولى
دخلت على ما هو جزا في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه
فهذا داخل على الجزا فاذا عكست الكلام وقلت اكرم زيدا فانه فاضل
فقد دخل على ما هو شرط ولا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية
وهي مع ذلك عاطفة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف
نحو ان لقيته فاكرمه وثم مثلها اي مثل الفا في الجمع والترتيب بمهلة
وتراخ ولا يكون الا عاطفة وقد يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون
ما بعدها عن مضمون ما قبلها لعدم مناسبته له كما في قوله تعالى ثم انشاناه
خلقا اخر وقد يكون لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء
وذكر ما هو الاولى فالاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وهذه الحروف
الثلث قد تكون زايدة عند الاخفش وحتى مثلها اي مثل ثم في الجمع والترتيب
والمهلة ومعطوفها جزء من مقبوعه ليعد قوة او ضعفا قال الجزولي المهلة

في حتى اقل منها في ثم وقال الشيخ الذي ارى ان حتى لا مهلة
فيها بل حتى العاطفة يفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة
او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل
بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي
حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثنا تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس
حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي ايضا لا يعتبر فيها المهلة
المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس واو واما وام لاحد الامرين او والامور منهما اي
لا على التعيين وام المتصلة لازمة بل ملزومة لهمزة الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو او لهمزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت ام لم تستغفر
لهم وربما تجي هل قبلها وهو شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو واما المنقطعة
فغير ملزومة لها نحو انها لابل ام شاء واعلم ان همزة التسوية وام التسوية
هما اللتان يليان قولهم سواء ولا ابالي وما وافقه نحو قولك سواء علي
اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت
ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو
العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك
عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد جاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدا
واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين وقال الشيخ الذي
يظهر لي ان سواء خبر مبتدا محذوف تقديره الامر ان سواء علي ثم بين الامرين
بقوله

بقوله اقمت ام قعدت يليها احد الامرين المستويين او احد الامور
المستوية ويلي الاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما او احدها عند المتكلم لا
على التعيين لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم بها عن
التعيين ويكون فيها المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد
ولذا سميت متصلة واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم
بل ما قبل ام وما بعدها كلامان لانه اعراض عن الكلام الاول وشروع
في استفهام مستانف ولذا سميت منقطعة ومنفصلة ومن ثمة اي
لاجل ان المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم تجز ارايت زيدا
ام عمرو لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقال سيبويه
مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمروا احسن واولى
ولذا غير المصنف عبارته وقال ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام
عمروا على الافصح ومن ثمة اي لاجل كونها لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين
دون نعم او لا فانهما جوابان عن ام المنقطعة اذ هي استفهام مستانف
او عن الهمزة واو فان معنى قولك ارايت زيدا او عمروا احدهما رايت
بخلاف ارايت زيدا ام عمروا فان معناه ايهما رايت وام المنقطعة
كبل والهمزة اي شيء واما بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا
نحو قولك لشيخ رايته من بعيد وانها لابل وهي جملة خبرية فلما قرب
وعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء
ام شيء اخر فقلت ام شاء اي بل هي شاء وقال الجوهري اذا كثرت الشاه

يقال لها الشاء واما بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام
اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وفيها مع
معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية كالمثال الاول او الهمزة الانكارية
كالمثال الثاني وقد تجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا
الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جات بعدها
اداة الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور وامن هذا
الذي هو جند لكم وكلمة اما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما فيقال
جاني اما زيد واما عمرو والاغلب ان يكون مع الثانية واو وربما
ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك ومنع ابو علي وعبد القاهر من
كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شي والثانية
مقترنة بواو العطف وصححه الشيخ وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية
حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصير الحرف واحد ثم تقطعان
معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ولا يخفى ما فيه من التكلف البارد
وجائزة مع او فيقال جا اما زيد او عمرو وجا زيد او عمرو ولا بل ولكن
لاحدهما اي لاحد الامرين معينة فلا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع
فلا تجي الا بعد خبر موجب او امر وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو
قليل نحو اقوم لا اقعد ولا يجوز تكريرها فلا يقال قام زيد لا عمرو
لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو

في المكرر

في المكرر فتخرج لا عن العطف وتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه
وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا نحو قوله انما تجزي الفتى ليس الجمل
والصحيح انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا وبل اما ان
يليها مفرد او جملة فان وليها مفرد فلا يخلو ان يكون بعد الايجاب او لا
فان كان الاول فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع
نحو جا زيد بل عمرو فافادت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان
غلطا عن عمد او سهو لبيان فيحتمل زيد ان يجي وان لا يجي وان كان
الثاني فالظاهر انها للاضراب ايضا وهو جعل الحكم الاول كالمسكوت عنه
بالنسبة الى المعطوف عليه وقال ابن مالك انها نحو لكن فيكون عدم
مجي زيد فيما جاني زيد بل عمرو متحققا واما حكم المعطوف فعند الجمهور
انه مثبت فكانك قلت بل جاني عمرو وقال المبرد انه منفي فكانك
قلت بل ما جاني عمرو وان وليها جملة فهي للانتقال من جملة الى اخرى
اهم من الاولى وقد تجي لتدارك الغلط ولكن لازمة للنفي قال بعض الشارحين
انها اما تعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها
النفي تقول ما جاني زيد لكن عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها
او بعدها النفي تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو فيكون
المراد بالنفي اعم من السابق واللاحق والمفهوم من شرح المصنف
ان المراد هو النفي السابق فكان لكن عنده مخصوصة بعطف المفرد
على المفرد واجاز الكوفيون مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا

نحو جاني زيد لكن عمرو جلا على بلى وليس لهم به شاهد واعلم ان لكن
مع الواو ليست عاطفة افاقا واما المجرده عنها فان وليها المفرد
فعاطفة عند الجمهور وان وليها جمله فقيل عاطفة فلا يحتاج الوقف على
ما قبلها وقيل تخفه فيحتاج الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال
يونس هي تخفه مطلقا حروف التنبيه اى تنبيه المخاطب قبل الشروع
في الكلام على حسن الاستماع ليضبط ما يقال له الا واما قال الشيخ
هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنويه توكيد مضمون
الجمله وكل منهما مركبان من همزه الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي
النفي اثبات ركب الحرفان لافاده الاثبات والتحقق فصار معنى
الا ايها غرضا مين وقد يسدل همزه اما تاما وعينا فعال بها وتحاد فتحذف
الفها في الاحوال الثلث فيقال ام ويم دعم وبا لما سبق ذكره الكلام
الا ايها حروف النداء يا اصلها اى ينادى بها القريب والبعيد وقال
الزمخشري هي للبعيد وايا وهيا وآ اصلها الف دا واي بهمزه
بعدها الف بعدها ياء ساكنه للبعيد واي والهمزه المفتوحه للقريب وزعم
بعضهم انها اسماء افعال حروف الايجاب والتصديق نعم وبلى واى
بكسر الهمزه واجل وجير فتحا وكسرا وان المكتوبه المعجمه فيه اربع
لغات المشهوره فتح النون والثانيه فتح النون وكسر العين
وهي كذلك والثالثه كسر النون والعين والرابعه ضم فتح النون
وقلب العين المفتوحه حا مقره لما استقر بها من كلام خبري او غيره سواء
كان

كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد او ما قام زيد اى
نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال لم يقم زيد او الم
يقم زيد اى نعم لم يقم زيد ولذا قال ابن عباس رضي الله عنه لو قالوا في
جواب الست بربكم نعم لكان كفرا وبلى زعم الفراء ان اصلها بل زيدت
عليها الالف للوقف والاولى كونها حرفا برأسها مختصه بايجاب النفي اى
نفي المنفي المعدوم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو على في جواب من قال
ما قام زيد اى بلى قام او كان مقرونا باستفهام نحو الست بربكم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا وزعم بعضهم انها قد تستعمل بعد الايجاب وجود
بعضهم اتفاق نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزه داخله على نفي لفائده التوقف
اى الحمل على الاقرار والطلب له وبذا اشتهر هذا في الوقف فنحو ان يقول
في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزه للانكار
دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف عليه الم نرح قوله
ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فتكون
نعم في الحقيقه تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا
تقرير ما بعد همزه الاستفهام فلذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما على كون
نعم تقرير المدخول الهمزه لما بعد الهمزه والذي يجوز بهذا العامل مسئلة
كونه تقرير المدخول الهمزه مع حرف النفي فلا مناقض القولان واي اثبات
بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها تجي للتصديق الخبر ايضا ويلزمها القسم
ولا تستعمل بعده فعل القسم كما تعالى اقسمت بربي ولا تكون المقسم

بعد يا اللهم الرب والله ولعمري واجل وخبر وان المصدر بي الخبر وكلى
الجوهري عن بعضهم ان نعم اكثر من نعم اجل في الاستفهام واجل احسن
من نعم في الخبر حروف الزيادة ويسمى ايضا حروف الصلة اذ يوصل بها
اي الفوايد المذكوره بعد هذا ان وان مخففتين وما ولا ومع الباء
واللام قيل فايدتها اللفظية تزيين اللفظ وكونه بزيادتها ارفع اواق
الوزن او السمع او غير ذلك والمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباقي خبر مما وليس ورد بانها اذا افادت فايده معنويه فكيف تكون
زايده واجيب بانها انما سميت زايده لانه لاتتغير بها اصل المعنى بل لابد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وعونه وفيه بحث اذ يلزم منه ان
يكون ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد زوايد ولم يقولوا به فان المكسوره
تزاد مع النافيه لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا وقال الفراء واوان
حرف نفي تزاد فكحروف في التاكيد كوان زيدا لقايم ولقد
زيادتها مع ما المصدريه نحو استطرق ما دام مجلس القاضي ابي حمده جالسه
ومع ما الاسميه نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد لا لاستغراق
نحو لا ان قام زيد ومع لما نحو لما ان ضربت قمت وان المفتوحه تزاد
مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم اي قبل لو وبعد
القسم نحو والله ان لو قمت لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبيه
تعطو الى ناضر السلم مى بعد سر خرطيه وما تزاد مع اذا نحو اذا ما اكرمتني
اكرمتك وهي نحو متى ما تكرمني اكرمك واى كقوله تعالى ايا ما تدعوا

قال الاسماعيلي

فله الاسماء الحسنى وابن نحو اينما تكن اكن وان نحو فاما نرينك بعض
شرطا قد للخمسه المذكوره وقد يزاد ايضا بعد ايان قليلا ومع نعم حروف
الجر نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل وزيد صديقي كان عمرا اخي
وقلت زيادتها مع المضاف نحو ايا الاجلين قضيت ولم يعدوا ما
الكافه من الزوايد وان لم يكن لها معنى لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخل ولا تزاد مع الواو العاطفه
بعد النفي نحو ما جاء زيد ولا عمرو والعجب انهم لا يعدون ما تاثير الحرف
ما تاثيرا معنويا كما تاكيد في البواقي مع انه اقرب الاقسام في لاحقه ما معها من كونه
زايدا ويعدون ما تاثيره ما تاثير الغطاء كونها كافه ما تقدم من ذلك وتعد ان
المصدريه كقوله تعالى ليعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد وقلت
زيادتها قبل لم كقوله تعالى لا اقسم وان جاءت قبل المقسم به كثر اللايذان
بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل وشذت زيادتها مع المضاف
نحو في بئر لا حور سرى وما شعراي في بئر حور والحور جمع حايرة من حار اي
هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها في حروف الجر وقيل الكاف ايضا
تزاد وقد مر هناك فوجب هنا ما ذكرها ايضا اوكرنا بعده الثلثة

حروف التفسير اي وان المفتوحه المخففه فاي لتفسير كل مبهم مفردا او جملة نحو
زيد اي ابو عبد الله وبئس رفدا اي هات وان مخففة بمعنى القول
اي لا بسر الا مفتوحا لما دل على معنى القول واوى معناه سواء كان المقول
ظاهرا نحو اوحينا الى امك ما يوحى او مقدرا نحو ان امشوا واصبروا

نحو ونادیناه ان یا ابرهیم تفسیر لمفعول نادینا المقدر ای نادیناه
بلفظ هو قولنا یا ابرهیم وقد یکون ان تفسیر المفعول القول ایضا عندهم
بعضهم نحو ما قلت لهم الا ما امرتنی به ان اعبدوا الله ویحتمل ان یکون
ان فیه تفسیرا للضمیر فی به وقال الشیخ لا منع لو ارتکب ان ان المسماة
بالمفسرة زایدة حروف المصدر ما وان مخففة وتمیم واسد یقلبون همزتها
عینا وان مثقلة فالاولان للفعلیة وجوز غیر سیبویه ان تکون صلة
ما اسمیة وهو الحق وان کان قلیلا کما فی نهج البلاغة بقوا فی الدنیا ما الدنیا
باقیة وان المشددة الاسمیة هذا اذا کان عاملة فانها اذا کفت تدخل
الاسمیة والفعلیة حروف التحضیض هلا والا مشددتین ونقل عن
الاخفش تخفیف الا ولولا ولوما ومعناها فی المضارع الحض علی الفعل
والطلب له وفی الماضی التوبیخ واللوم علی ترک الفعل فکانه تحضیض
علی فعل مثل ما فات لها صدر الکلام ویلزم الفعل بالرفع ای یلزمها
الفعل لفظا نحو لولا ارسلت او تقدیرا نحو هلا زیدا ضربت واذا
ولها الظرف فهو منصوب بالفعل الذی بعده لا بمقدر قبله نحو لولا اذ
دخلت جنتک قلت لان الظرف یتسع فیه حروف التوقع قد لا بد فیها
من معنی التحقیق فاذا دخلت علی الماضی فقد یضاف الی التحقیق
التقریب من الحال مع التوقع کما تقول لمن یتوقع رکوب الامیر
قد رکب ای حصل عن قریب ما یتوقعه وقد یکون مع التحقیق التقریب
فقط فیجوز ان یقول قد رکب زید لمن یتوقع رکوبه واذا کانت

فی المضارع

جعل وقوع قیامه وحصوله لازما لوقوع شیء فی الدنیا وما دامت
الدنیا باقیة فلا بد من حصول شیء فیها واما تفسیر سیبویه لقولهم اما زید
فمنطلق مهما یکن من شیء فزید منطلق فلیس بلان اما بمعنی مهما کیف واما
حرف ومهما اسم بل قصده الی بیان حاصل المعنی ویجوز ان یکون اما عند
الکوفیین لان الشرطیة بالفتح ضمت الیها ما عند حذف شرطها علی ما مر من
مذهبهم فیما فی اما انت منطلق انطلقت وعوض من الفعل والفاعل
المحذوفین بینها ای بین اما وبین فائها اللازمة لها جزء واحد فلا یقال
اما زید طعامک فلا تاکل هکذا ذکره الشیخ واقول فیه بحث اذ قد تجعل
کلمة الشرط مع الشرط عوضا کما سیاتی بعید هذا اللهم الا ان یقال
هما بمنزلة جزء واحد لشدة الارتباط بینهما مما فی حیزها ای حیز الفاء وذلک الخبر
قد یکون معمولا لما فی حیزها کالمفعول به نحو اما السایل فلا تنهر والظرف
نحو اما یوم الجمعة فانا ذاهب والحال نحو اما محمدا فانی مرشدک
والمفعول المطلق نحو اما انعام الامیر فانی منعمک والمفعول له نحو اما
تادیبا فانا ضاربک وقد لا یکون معمولا له کالمبتدا نحو اما زید فقائم وکلمة
الشرط مع الشرط نحو فاما ان کان من المقربین فروح وریحان مطلقا سواء
کان ما بعد اما جایز التقدیم اولا وقیل هو ای الاسم الواقع بعد اما معمول
المحذوف مطلقا فیجوز اما زید فقائم عنده بتقدیر اما ذکر زید فهو قائم
ومثل اما یوم الجمعة فزید منطلق بتقدیر اما ذکرت یوم الجمعة فزید
منطلق ولیس بشیء اذ لو کان کذلک لجاز النصب فی اما زید فقائم علی

تقديرا ما ذكرت زيدا هو قائم ولا يجوز الافتاق وجاز الرفع اختيارا
في اما يوم الجمعة فزيد قايم ولا يجوز الابتداء بل بعيد اي قايم فيه وقبل
اي قال الماتني ان كان ما بعد اما جايز التقديم قبل الاول اي جزء
جايز ها اجا معمولا له او غير مقول كامر والا اي ان لم يكن ما بعد اما
جايز التقدم نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان
فيما قبلها لانقطاعها بتمام الكلام ونحو اما زيد فانا راكب وما ضارب
فان معمول الصفة لا تقدم على الموصوف ونحو اما درهما فعندي عشرون
فان تمييز الاسم التام لا يعمل في ذي التمييز المقدم ونحو اما زيد فلا ضارب
فلان الفعل المذكور بنون التاكيد لا يعمل فيما قبله ونحو اما القميص فان
تلبس خير لك فان معمول الصلة لا تعدم عليه قبل الثاني اي هو معمول
للمحذوف وهذا ايضا ليس بشيء اذ لو كان كذلك جاز النصب فيما
زيد فانه قايم وجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فان زيدا قايم على
ما مر ردوا على الرفع هو الرجز كلا نقول لشخص فلان بنفسك فتقول
كلا اي ليس الامر كذلك اخذ جا معنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا
بعد ان تنقلب انها اسم مبني لكن النحاة حكموا بحرفيتها نا التانيث الساكنة
بالدال ليسهل وقفا وما فان حركها بالفتح لالتقاء الساكنين نحو الماضي
لتانيث المسند اليه فان كان المسند اليه مؤنثا ظاهرا غير حقيقي التذكير
اث في الحاق التاء وعدمه وهذا مكرر لما سبق في حسانيث واما الى في
علامة التانيث والجمع اي جمعي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى

الظاهر بضعيف نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك ومن اخواتك
ونكون الالف والواو النون مثل ابا حرفا منهم قبل اول الامر
على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون ضميرا لما يلزم تقدم الضمير على ما يعود
اليه من غير فائدة كما مثلت في نعم رجلا وكوكب عبدا وكونها لاضمار جاز
استعمال الواو في غير العقلا نحو انكلوني البراغيث وجاز ان استعمال
النون في الرجال كقوله لمعصر الشليط اقارنه وقالمس الشيخ لانه من
جعل هذه الحروف ضمايره وابدال الظاهر منها او يكون المجلة خبر المبتدا
الموخر النتوين في الاصل مصدر نونت اي الحقت نونا وفي غيرهم
نون ساكنة اي بالدراب فلا يعض بالنون المحرك لالتقاء الساكنين
بسبب حركة الاخر اي يكون بعدها فتح نون لدن لالتاكيد الفعل فتحذف
نون التاكيد الخفيفة وهي للتمكن اي للدلالة على تمكن الاسم في الاسمية
والانصراف والتنكير اي للدلالة على كون الاسم نكرة قبل وخص الصوت
واسم الفعل واما التنوين في نحو ضرب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن لان الاسم منصرف وقال الشيخ انا اظهري في ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير مشتركا حرف فقد فابدل من كالالف والواو
في مسلمات ومسلمين فتقول التنوين في رجل بعد التنكير ايضا فادا
دلت على تمكنت للتمكن والعوض عن المضاف اليه كحينئذ وصرت بكل
فاما وبعد بعضهم بتنوين حوار عوض عن ابا كامر والمقابلة لنون الجمع
المذكر السالم في جمع المونث والضم وقدم لخفته ولحذف التنوين

من العلم موضوعا ذلك العلم بابن مضافا ذلك الابن وكذا اسم
والسابعة فليتبين شبلها في الهيجا كما مر واما في غير المبدا ففي جزء محمد
وجهان الاول المنع الى علم نحو جاني زيد ابن عمرو وكذا في هذا فلان
بن فلان لانه كناية عن العلم فان لم يكن الابن بين علمين نحو جاني
كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين وكذا اذا لم يقع
صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبره نون التاكيد فسمان ضعفه
ساكنه وثقيله مفتوحه مع غير الالف اي الف التثنية والف الفصل
فانها مكسورة معهما نحو اضربان واضربنان وكل منهما حرف مستقل عند
البصريين والمعتد اصل المحذوف عند اكثر الكوفيين والمختص نون التاكيد
مطلقا بالفعل المستقبل والملتبس الحال والماضي وقد يلتبس المعنى اذا
كان في المعنى مستقبلا نحو قوله عليه السلام اما اذركن واما يسلم الناس
ومخلص من الافعال المستقبلة بالامر نحو اضربن والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا
تنزلن والقسم نحو والله لاكرمن والتخضيض هلا تاتين وقلب نون
التاكيد في الوقف الفا نحو زيدا نقول قال الشيخ في النون بعد الفتح
اذا كانت لا تختص بالفعل فيا ساتا عند ابن جني وقد تجيء مع لا النافية
منفصلة نحو لا في الدار بل زيد وعند ابي علي لا تجيء بعد النفي اختيارا
وقد لا يسبقه نحو بقدم ولم تات في مثل القسم اي في المستقبل المقسم
عليه المثبت بشرط ان لا يعلق بها ما ساتين كما في قوله تعالى ولين منهم
اوعلم

او علم لان الله تحرون وكرت في كل اداه شرط جا بعد ما ما تنوا
جازة فيها نحو اما تفعلن ومتى ما تفعلن او كانت لازمة لكيما لشرط نحو
وشبها وعند الخليل نون التاكيد لازمة مع لما وقد يلحق نون التاكيد
اختيارا في جواب الشرط انه اذا كان الشرط ماضيا نحو ان قمت قمت ودرجا
يلحق الشرط بالمقدم ما كان ان يفعل فعل وقد يلحق الافعال المستقبلة
التي كان في اولها ما في غير الشرط احيانا لكن قليلا نحو ربما يقولن وكثيرا
يعلن وقليلا يقولن وما قبلها اي نون التاكيد مع الضمير المذكرين
اي الواو مضموم لتدل على الواو والمحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن
ومع ضمير المخاطبة اي الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
نحو اضربن وفيما عداه اي ما عدا المذكور مفتوح للخفة وقال الشيخ ليس ما
قبل في المؤنث ومع المؤنث معتوحا بل هو الف على قبل الالف فتحة
وتقلب ياء وقبل المراد بما عداه الواحد المذكر والمؤنث الغائب
ولم يرد الياء مع المؤنث وان تناوله ظاهر لفظ لانه مذكور بعد بحكمها
نقوله ويقال في التثنية ومع المؤنث اضربان واضربنان مع الالف ولا
مدخلها اي التثنية ومع المؤنث الخفيفة لانه يلزم التقاء ساكنين في حده
خلافا ليونس والكوفيين فانهم جوزوا الاتيان بالخفيفة بعد ذلك
اما ان سمع النون ساكنة وهو المنقول عن يونس واما ان تحرك بالكسر
للتقاء الساكنين وعليه قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فيهما اي نون
التاكيد الخفيفة والثقيلة في غيرهما اي غير التثنية ومع المؤنث ضمن كونهما مع

الضمير البارز كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة عن الفعل فان الضمير فاصل
وان لم يكن ضمير بارز فكالمتصل اي كالكلمة المتصلة تقول اغزون
وارمين واخشين ترد اللامات كما قلت اغزوا وارميا واخشيا واورد
عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي
متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تسهل مع الالف فليس
قوله فكالمتصل على اطلاقه صحيحا بل المناسب ان يقال فكالف
التثنية وكما صح ما ذكره في الافعال المعتلة صح ايضا في الافعال الصحيحة
لكن ذكر بعضهم ان ليس المقصود بيان الحاق النون بالافعال الصحيحة
لكونه ظاهرا بل الغرض بيان الحاقها بالافعال المعتلة ووافقه المصنف
في الشرح ومن ثمه قيل هل ترين بكسر الهاء في هل ترين لانه لما حذف
نون الاعراب التقا ساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما
كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم يرى الناس وترون
بضم الواو في ترون كما تقول لا تنسوا الفضل وترين واغزون بالياء
والواو المفتوحتين في ترى واغز كما في المتصل واغزن بحذف الواو
وضم الراء في اغزوا امرا لجمع المذكر المخاطب كما تقول اغزوا القوم
واغزن بحذف الياء وكسر الراء في اغزي امرا للمخاطبة كما تقول اغزي القوم
والنون المخففة تحذف للساكنين اي اذا لاقاه ساكن نحو لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين وتحذف ايضا
في الوقف ان لم يكن ما قبلها مفتوحا فيرد ما حذف لاجل النون

فتقول

Library Digitised Collections

Author/s:
Ibn al-Hjib, 'Uthmn ibn Umar1175-1249.

Title:
al-Kfiyah

Date:
[17--?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23215

File Description:
Part 2

كان بناؤه بالاصالة دون العروض وهو الحرف والفعل الماضي
وامر المخاطب وقد يعد منه الجملة من حيث هي جملة وان كانت
اجزاؤها معربة وقال الشيخ لا توصف الجملة بالاعراب والبناء لانهما
مخصوصان بالكلمة **وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا**
او تقديرا قال الشيخ اي اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف
لفظ او تقدير نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى والفرق
بين هؤلاء والفتى ان الاول قد زال عنه استحقاق الاعراب وصلاحيته
له بواسطة مناسبته لمبنى الاصل فلا يقدر في اخره اعراب بخلاف
الثاني فانه مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في اخره **الاعراب** ما
اي شيء **اختلف اخره** اي اخر المعرب **به** اي يكون ذلك الشيء سببا
قريبا للاختلاف فيخرج المعاني المعتورة عليه والعوامل وذلك
الاختلاف يحصل بكل من انواعه وحده فان زيد مثلا قبل التركيب
مبني على السكون فاذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلا حصل الاختلاف
وما يقال من انه يلزم ان يكون الاسم عند السكون السابق معربا
بناء على ان نسبة الاختلاف الى طرفيه على سواء يندفع بقيد القريب اذ
لا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف ولعلك
تقول لكن يتوجه النقض بالسكون اللاحق عند قطع التركيب فاقول
يمكن دفعها بان ضمير اخره راجع الى المعرب والمعرب هو المركب المذكور
نعم يرد النقض بوقف المعرب وقال الشيخ هذا اعرب الاسم بالحركات
وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما
رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت
مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا وقلبتها

الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد
في الاخر لعرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف
والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون
علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا
فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو لانهما صارا لشيئين
بعد ما كانا لشي واحد وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في
نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى وعلى هذا القياس وانت
تعلم انه غير عار عن التكلف ولا يتوهم ان هذا الاختلاف في مسلمان
ليس في الاخر لان النون فيه كالتنوين وكما ان التنوين لعروضه
لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الكلمة فكذا ذلك النون واقول
ههنا بحث اذ صرحوا بان الف مسلمان مع انه علامة تثنية تقع اعرابا
ولا شبهة في ان اخره هو الالف وانه لا يختلف بنفسه ولا يبعد ان
تخرج المعاني المعتورة والعوامل بقوله ليدل ذلك الشي على المعاني
المعتورة اي المتعاقبة بكسر الواو عليه اي المعرب لكن كلام المص
في الشرح مشعر بانه خارج عن الحد وانواعه رفع هو الضم والالف
والواو ونصب هو الفتح والكسر والالف واليا وجر هو الكسر والفتح
واليا وزعم الشيخ ان اطلاق الرفع والنصب والجر على غير الضم
والفتح والكسر مجاز كما يجي واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات
البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كضمة حيث او لا
كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا
كقول المص بعد هذا بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون العاب احد النوعين
على الاخر مطلقا فالرفع علم الفاعلية اي علامة كون اللفظ فاعلا

والنصب

والمفعول

والنصب علم المفعولية اي كون اللفظ مفعولا وتخصيص الفاعل بالذكر
لاصالتهما والجر علم الاضافة اي كون اللفظ مضافا اليه والعامل
ما به البا للاستعانة لا السببية فان السبب المقوم في الحقيقة هو
المتكلم والعامل اله يتقوم المعنى المقتضي للاعراب كالفاعلية المقتضية
للرفع فالمفرد واراد به ههنا غير المثنى والمجموع المنصرف سوى
الاسما الستة المكبرة المضافة الى غير يا المتكلم والجمع المكسر المنصرف
بالضمة اي معها او يثبتان بها رفعا حال اي مرفوعين او تمييز
والفتحة نصبا هذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين المجرور
عند المص نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجي والكسرة جرا
نحو جاني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال جمع المونث السالم واولات بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا نحو جاني مسلمات واولات مال ورايت مسلمات واولات
مال ومررت بمسلمات واولات مال غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا نحو جاني احمد ورايت احمد ومررت باحمد وهذا
منقوض بمثل جوار عند من ذهب الى انه غير منصرف ومنهم المص اذ
لو كان جره بالفتحة لفتح عند الجر لخفة الفتحة واعتذر بانه لما ذكر
حالها فيما بعد علم انه خارج من هذا الحكم واختلف في مثل مسلمات
علما فمذهب الزمخشري انه منصرف وقيل هو غير منصرف والتنوين
للمقابلة لا للتمكن لكن نصبه بالكسرة ومنهم من اسقط التنوين وجعل
ايضا نصبه بالكسرة ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة
الاسما الستة وهي اخوك وابوك وحموك الحم من نسب الى زوج
المراة وهنوك الهن الشي المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة

والفعل الفتح لغير ذلك **وفوك وذو مال** مضافة الى غير يا المتكلم
مفرده مكبره **بالواو** رفعا **والالف** نصبا **والياء** جرا نحو جاني ابوك
ورايت اباك ومررت بذيك فاذا قطعت عن الاضافة وصغرت
اعربت بالحركات نحو جاني ابٌ لك ورايت ابًا لك ومررت باب لك
ومررت باب لك واخيك واذا اضيفت الى ياء المتكلم كانت مبنية
على ما قبل الياء نحو جاني ابي ورايت ابي ومررت باب واذا اثنيت او
جمعت فهي كسائر الاسماء المتمكنة والمجموعة نحو جاني ابواك واباؤك ورايت
وذوي مال ورايت ابويك واباك وذوي مال ومررت بابويك
واباك وذوي مال المثنى وجمعا مضافا الى مضمر وكذا كلتا فانها تضاف
الى مظهر فاعربها بالتقديري نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين وكانه يعربهما مضافين الى المظهر اعراب المثنى
واعربان بالالف رفعا **والياء** نصبا وجرا نحو جاني زيدان كلاهما ورايت
ورايت زيدين كليهما واثنين ومررت بزيدين كليهما واثنين وكان
عليه ان يذكر مذ وان ايضا اذ لم تستعمل مفردة وموطرفا السنن
والموصفان اللذان تقع عليهما الوتر من القوس ولو كان واحدة
مدري على ما زعم ابو عبيدة لقالوا مذريان في التثنية لان المقصود
اذا كان على ازيد اعرف بقي ما ليس مطلقا **جمع المذكر السالم والملحق به**
وهو بمعنى ذو
وجمع ذو وعشرون وبابه ليس جمع عشرة والا لما طابق على ثلث عشرات
مع كل عشرة زيد عليها **واخواتها** اي ثلثون الى تسعون **بالواو** رفعا
والياء نصبا وجرا نحو جاني زيدون والمهلل وعشرون ورايت زيدين
واولي مال وعشرين ومررت بزيدين واولي مال وعشرين **المقدر** اي
مقدر الاعراب **فيما تقدر** اي معرب المحال اعرابه لفظا وهو

وان كان علما على احد الراسين وفتح ما قبل بان خرج نحو بعلبك
وخمسة عشر من المركب المزجي معلوم من بيان بنائها في الاصوات
والمركبات بخلاف المركب الاسنادي اذ لم يعرض لهما حالة فيما مر
وانت تعلم ان المركب التقييدي العلم كالاضافي في العلم مع انه لم يخترعه
نحو بعلبك اسم بلد بالشام والبعل صنم كان لقوم الياس عليه السلام
والبك الدق قال المفسر الصغاني هو البلد الذي يقال له الآن تعلبك
وقال صاحب القاموس موسلطان ذلك البلد وكان هذا الصنم مخصوصا
به فعلى هذا لن يكون الالف والنون اذ كان افرد الضمير لانهما معا
سبب واحد **في اسم** اراد به غير الصفة **شرطه العلمية كعمران** او في صفة
فاسقا اي فشرطه اسقا **فعلانة وفعل شرطه وجود فعلى وبلمزة** اسقا فقلا
الا عند بعض من ينى استد **ومنع** ثم اجلف **في رحمن لاسقا رحمان**
ورحمى دون سكران لاسقا سكران ووجود شكرى فهو غير منصرف
اتفاقا **وندمان** لوجود ندمانة واسقاندمى فهو منصرف اتفاقا
والمراد بندمان بمعنى الندم من المنادمة واما بندمان من الندم
بمعنى النادم فهو كسكران **ودون الفعل شرط ان يخص به** اي بالفعل ولم
يات في الاسماء الا اسما نحو شلم بيت المقدس او مصولا عن الفعل
كشمر لعمر **وضرب** واما ديل لدويبة فيحمل ان يكون منقولا من فعل
ماض سمي فاعله من قولهم ديل فلان اي اسرع وسمي ان يكون شمر وضرب
محردين عن الضمير المستتر والا كانا جملتين محكيتين نحو ثابط شرا او كلوا
اولا اي ودون الفعل **زيادة كرباده** اي الفعل **غير قابل** الآن اي تا
التانيث والحاق الالف الياء سود للجمع لان هذا عارض لشبه
الاسم بالاصل ستوكا **ومن ثم امتنع احمر والصرف فعل** اذ بعال اجله

وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل وما فيه علمية مؤثرة اي يكون
منع صرفه موقوفا عليها اذا نكر بان يراد به بعض مسمياته لا على التعيين
او يراد به وصف ينتقل الذهن منه الى ذلك الوصف لاشتهاره به
نحو لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل صرف لما تبين من انها لا
تجامع مؤثرة حال الا ما مفعول به شرط فيه اراد به التانيث بالتاء
الظاهرة او المقدرة والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم واما
الوصف فلا تجامعه العلمية لتنافيهما اقول انت تعلم انه ما تبين فيما
قبل ومراده التبيين هناك كما صرح به في الشرح وتعلم من هذا البحث
ان شرط العجمة ما بيناه لا ما ذكره المص الا العدل ووزن الفعل استثنا
عن حاصل ما سبق اي كل ما تجامعه العلمية مؤثرة فهي شرط فيه الا العدل
وقد يقال المراد لا تجامع سببا غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل
نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا
ولما كانت للمص مظنة ان يتوهم اجتماع العلمية مع العدل ووزن الفعل
مؤثرة اذ يكون منع الصرف منسوبا الى اثنين منها لا على التعيين فمع
التنكير وزوال العلمية ينتفي الاخران فقال هما متضادان اي لا يجتمعان
معا بالاستقراء وفيه بحث لما علمت من اجتماعهما في اخر واجمع فلا يكون
اي لا يتحقق الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب في الاربعة الاول او على
سبب واحد في الاخيرين وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر
هو غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا جعل علما بقي غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل واذا نكر وزالت العلمية فذهب الاخفش الى انه منصرف
موافقا لما ذكره المص وقال سيبويه هو غير منصرف اعتبارا مفعول له
او حال اي معتبرا او مفعول مطلق لخالف اذ المعنى اعتبر سببين دون

الاخفش

الاخفش للصفة الاصلية بعد التنكير مع وزن الفعل ويتوجه عليه
ان وصفية احمر اذا زالت بالعلمية لم تعد بعد التنكير اذ معنى رب
احمر اذن رب شخص مسمى باحمر سواء كان الحمرة فيه اولا ويجاب
بان معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله
لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية لا انه يرجع في الحقيقة
ورده بعض المحققين بان الوصف الاصلي لا يعتبر الا اذا بقيت شائبة
من الوصفية كما في اسود وارقم واما ما زال بالكلية فغير معتبر واقول
لا يبعد ان يقال ان الاحمر العلم بعد التنكير صفة لانه بمعنى المسمى باحمر
وكذا الحال اذا اريد به وصف ينتقل الذهن منه اليه فيجوز ان يكون
منع صرفه لاجل الوصفية العارضة على ما ذكر ونقل عن الاخفش ان خلافه
في مثل احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
هذا كله في افعل فعلا وفعلان فعلى واما افعل التفضيل اذا سمي به ثم
نكر فان استعمل مع من فغير منصرف بلا خلاف والا فمنصرف كذلك
ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه ان يكون باب حاتم غير منصرف باعتبار
الصفة الاصلية مع العلمية لا يلزم ح من اعتبار المتضادين اي العلمية
والوصفية اذ المعتبر في العلم ذات معينة وفي الوصف ذات مبهمة
في حكم واحد اي الحكم بمنع صرفه وهو باطل بخلاف اعتبارهما في حكمين كما
اذا حكمنا بجمع احمر علما على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل علميته
وجميع الباب باللام او الاضافة اي يكون مضافا بنحو بالكسر
وفي انصرافه وعدم انصرافه خلاف بلا ثمر المرفوعات هو الضمير
للمرفوع المفهوم ضمنا او للمرفوعات نظرا الى الخبر اذ المبتدا هو الخبر فيجوز
مطابقته له كمطابقته لما عاد اليه نحو من كان انك والاول اولى اذ

المرفوعات

اللايق ما بالتعريف هو المهيه المطلقة لكن المص اورد المعرف
بصفة الجمع كثيرا كالتوابع واسما الاشارات ما اشتمل على علم الفاعلية
وهو ما اي اسم حقيقة او تقديرا نحو اعجبني ان تضرب زيدا اسند
اليه اخبارا او انشاء ايجابا او سلبا الفعل اي باعتبار الحدث الذي
هو جزؤه فان الفعل المصطلح لا يصلح لان يسند الى شي وانما لم يحمل الفعل
على الحدث لقوله او شبهه هو اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والمصدر ويفهم من هذا الكلام ان نسبة شبه الفعل الى
الفاعل اسناد وسماه بعضهم اسنادا غير اصلي واسناد الجملة اصليا
ولا يتوهم ان هذا لا يلايم اطلاق الاسناد في تعريف الكلام بل لا بد
من تقييده بالاصلي لان الاسناد اذا اطلق فالمراد به هو الاصلي
قال الشيخ لم يقل او معناه فيدخل فيه الجار والمجرور والظرف
المرتفع بهما الضمير نحو زيد في الدار او قدامك او الظاهر نحو زيد
قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل
المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور واقول هذا
القيد ضروري ليدخل فيه بعض اسما الافعال فانهم صرحوا بان شبه
الفعل ما يعمل عمل الفعل وتلاقيه في الاشتقاق ومعنى الفعل ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون ملاقيا له في الاشتقاق ولا يخفى ان كل
اسم فعل لا يلزم ان يكون ملاقيا للفعل في الاشتقاق لكن الشيخ
عده ههنا في شبه الفعل وفي بحث الحال في معنى الفعل ولعله نظر
الى ان بعضا منه ملاق للفعل في الاشتقاق كسرعان وبعضا منه
غير ملاق له كهيهات وقدم الفعل او شبهه عليه احترز به عن نحو
زيد في زيد قام وهو خارج لقوله اسند اليه الفعل لان [illegible] اليه

وسماه

ههنا هو الجملة لا الفعل وحده على جملته اي على طرز قيامه اي الفعل
او شبهه به سوا كان قايما به او لا كما في مات زيد وذكر القيام
لاخراج مفعول ما لم يسم فاعله كما في زيد ضرب ومضروب غلامه
وهو عند عبد القاهر والزمخشري واكثر البصريين فاعل اصطلاحا
وكلامه مبني على ان يكون الحدث في ضرب المبني للفاعل وضرب
المبني للمفعول الضاربية وكانه في الثاني هو المضروبية نحو قام زيد
وزيد قائم ابوه هذا ليس نصا في رفع شبه الفعل للفاعل لاحتمال
كون قائم خبر ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل هو
المسند وقال خلف هو الاسناد والاصل ان يلي الفاعل فعله اي
يقع بعده بلا فصل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لتاخر مرجع
الضمير عنه لفظا وتقديرا وقد جوز الاخفش وابن جني مثله اي اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل واذا انتفى الاعراب لفظا
فيهما اي الفاعل والمفعول والقرينة الدالة على تميز احدهما عن الاخر
نحو علم موسى عيسى بخلاف استخلف المرتضى المصطفى وضربت موسى سلمى
اذ كان الفاعل مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي الفاعل
بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناه نحو انما ضرب
زيد عمروا اي ما ضرب زيد الا عمروا فان انما بمعنى ما والا عند اكثر
النحاة والاصوليين وجب تقديمه اي الفاعل واعلم ان لتقديم المفعول
في الثالث صورتين الاولى ما ضرب عمروا الا زيد وبعكس المعنى حينئذ
لان ضاربية زيد فيما ضرب زيد الا عمروا مقصور على عمرو ومضروبية
عمرو على الاحتمال ومضروبية عمرو ههنا مقصورة على زيد وضاربية زيد
على الاحتمال والثانية ما ضرب الا عمروا زيد وحينئذ اما ان يراد ما

واتسع ضرب غلامه زيدا صح

ضرب احد الا اخذ الاعمر وازيد باستثنا خيئين عن شيئين باداه واحده
وسدامع فهم محمد عبد الكريم بن مغير للمعنى واما ان راد ماضرب
زيد الا عمرا وهذا غير جايز عند اكثر النحاه لانهم منعوا ان تقبل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول العوامل بعد المستثنى هو
المستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى
نحو ما ابتك اذ لم يحق الا الموت ضاحكا والكباي حوره مطلقا
وان الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى ما قبل الا دون النصب
وقال بعض المحققين الحق ان عدم العامل هنا ليس بواجب بل بعد
اولى اذ لولم يقدم فرم فصل الصفة قبل تمامها ولا تصور ما ذكرنا
في امام اذ الحصر هناك يحصر في الحرف لا غير فلو اخر الفاعل لقل المعنى
قطعا واذا انفصل به اى بالفاعل او وصلت وقيل او بصفته ضمير راجع الى
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه والذى ضرب غلامه وضرب هندا
رجل اكرمها لكن الحق جواز ضرب رجل هندا اكرمها لان الفصل بين الموصوف
والصفة بالاجنبى غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول او وقع الفاعل
بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او بعد معنا بها نحو ما ضرب عمرا وزيد
او اصل معموله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا به هو اى الفاعل
غير ضمير منفصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره ولا يعلم هنا مما ذكر وقد
يحذف العامل لقيام قرينة جوازا اى حذفا جايزا في مثل زيد بلى قال
من قام اى قام زيد فان الظاهر ان زيدا بعد الا فاعل لان مطابق الجواب
للسوال اولى والجواب ان السوال تبلا اسميه صوره وفعليه حقيقه لان
اصل قولك من قام اقام زيد ام عمرو او حالة الاستفهام بالفعل اولى
لكونه متعرا فيه الابهام ولما ان بعد الاحتضار وضع كلمة من موضعا

على تلك الذوات المنضمة مناك ومصف بمعنى الاستفهام وبهذا
الفصل وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصوره لتصدم
ما يدل على الذات وفي كشف ي فعليه فتبت يا يراد الجواب جملة فعليه
على اصل السوال فالمطابقة حاصلة تحقيقا ولم نترك ذلك التنبيه الا اذا
منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من يحكم من ظلمات البر والبحر قل الله يحكم
فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى
قل من يحي العظام وهي رميم قل يحيها وقوله من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد وزد اعلى الاصل اذ لا مانع فيهما وليك
يزيد يقال بكيته اى بكيت غلبه ضارع اي ذليل وهو فاعل فعل محذوف
كان السائل قال ليبك يزيد ضارع فقيل من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع فالسوال اصا ههنا مقدر لخصوصه تعلق ضارع وتمامه
ومختبط ما تطيح الطوارق واختبط الذي ما يتك للمعروف من غير وسيله
واطاحت الطوارق اي ذهبت به ورمت به والطوارق بمعنى المطرقات
وما مصدريه وما بطه متعلق بمختبط اي لاجل ذهاب الحوادث ماله
او مكى المقدر اى لاجل ما يملكها ريد وجوبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك اي طلب جوارك لوجود المفسر واعالم الحكم يكون احد
مبتدا واستجارك خبره لعمومه بالاستغراقيا بحاصل حرف الشرط بالفعليه
دلت الى الافتقاش جواز وقوع الاسميه بعد ما يشترط كون الخبر فعليا مثل
ما حق ضرب وبيد الا ول وجوب النصب فيجان ريدا ضربته ضربك وقد
يحذفان اى الفعل والفاعل معا مثل لو لمن قال اقام زيد اى نعم قام
زيد لسطابق السوال والجواب واذا تنازع الفعلان بل الفاعلان
فصاعدا نحو اكرم ومنعم ومنفعل زيدا ظاهرا الظاهر ان المراد

متنازع العاملين انما انما يحسن المعنى بوجهان اليه وهو ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يصح ذلك في الضمير المتصل لانه لا يصح ان يكون معمولا لغيرها اتصل به واما المنفصل في مثل ما ضربت وما اكرمت الا اياك وما ضرب وما اكرم الا انا فيجيء بمذهب سيبويه ويمكن قطعه في الاول بالحذف من الاول او الثاني واما في الثاني فيقطع على مذهب الكسائي بالحذف من الاول وعلى مذهب الفراء بالعكس وهما ولا يمكن القطع بالاضمار مع الاول هو ظاهر ولا مع الثاني اذ يفسد المعنى واقول لا بعد ان يحمل الظاهر على الباقي سواء كان مقدما او غيره وتسمى مسلة بعدهما وهو ان يكون التنازع فيما قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت وفيما بعدهما نحو ضربت زيدا او ابنته لكن اختلف في اعمال الاول بالالغاء فقد يكون اعمال كل واحد منهما في الفاعل نحو ضربني واكرمني زيد وقد يكون في المفعول به نحو ضربت واكرمت زيدا وقد يكون في الفاعل والمفعول مختلفين قيل اي متعاكسين في الاعمال بان يقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس وقال بعض المحققين انه احترازا عما يتنازع الفعلان في اسم باعتبار الفاعلية وفي اسم اخر باعتبار المفعولية نحو ضرب وضربان زيد عمرا فانهما يتنازعان الفعلان في الفاعلية والمفعولية وليس قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين واعلم القسم الثالث أن يتنازعا في اسم فطلبه احدهما باعتبار الفاعلية والاخر باعتبار المفعولية فيكونا مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم وقوله مختلفين لا بد منه في صحة الكلام واقول كان هذا للمعنى مستفادا من سكر ظاهرا واختار البصريون اعمال الثاني مع نحو اعمال الاول ايضا ونحو الكوفيون اعمال الاول كذلك فان اعملت الثاني رفع نحو اما ان يطلب الاول

الفاعل

الفاعل او المفعول فان طلب الفاعل اضمرت الفاعل في الاول مطابقا وفي الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا ضربني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت الهندين ضربني واكرمت الهندات ضربني وبرجهم الاصغر فضل الذكر لعظم رتبته دون الحذف خلافا للكسائي فانه يحذف فاعل الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فنقول ضربني واكرمت زيدا وزيدين وزيدين وهندا وهندين وهندات وان طلب الثاني اذا طلب الاول الفاعل خلافا للفراء فانه يوجب اعمال الاول ابدا ما تقدم بعضهم عنه وقال الشيخ البقل الصحيح عنه ان الثاني ايضا ان طلب الفاعل جاز اعمالهما معا في المتنازع وان طلب الاول فاعل الاول ضمرا منفصلا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعول بعين الاثنان بالضمير نحو ضربني واكرمت زيدا هو وان طلب الاول المفعول حذف المفعول وجوبا ان استغني عنه فتقول ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة والا بان لم يكن المفعول مستغنى عنه بان جاز الحذف لكونه احد معمولي باب علمت مع ذكر الاخر وذلك لكون معمولي هذا المفعول الحقيقي اذ المعلوم في قولك علمت زيدا قائما هو قيام زيد لا زيد فلا يجوز حذف احدهما حينئذ فان كل واحد منهما مفعول به وذكر بعض المحققين ان حذفه جائز لكنه قليل وانما المنع من الاقتصار على احد المفعولين بان يكون الاخر نسيا منسيا فيلزم حينئذ اتفاقا اتحاد طرفي النسبة وهو باطل ضرورة اظهرت نحو جاءني مسلطفا وجئت زيدا منطلقا احسانا مسلطفا وجئت الزيدين منطلقين وان كملت الاول رفع اما ان يطلب الثاني الفاعل

او المفعول فان طلب الفاعل اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر
نحو ضربت واكرمني زيدا ضربت واكرماني الزيدين و ان طلب الثاني
المفعول اضمرت المفعول ايضا على وفق الظاهر في الثاني على الوجه
المختار نحو ضربني وضربته زيد ضربني وضربتهما الزيدان ويجوز حذفه
ايضا نحو ضربني وضربت زيدا الا ان يمنع مانع من الحذف والاضمار فيظهر
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وانما لم يضمر مفعول الفعل
الثاني ههنا لان اضماره بالافراد غير مناسب لحسبتهما وبالتثنية لمنطلقا
لعوده اليه وجوز الشيخ حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا بناء
على قوله تعالى فان كانت واحدة مع ان ما قبله فان كن نساء والضمير
للاول ومن ادلة الكوفيين على دعواهم قول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال فانه من الفصحاء وقد اعمل
الاول اي كفاني بلا ضرورة مع لزوم شيء غير مختار وهو حذف المفعول
من الثاني والجواب انه ليس منه اي باب التنازع لفساد المعنى
وهو لو كان سعيي وطلبي لادنى معيشة وقليل من المال لم اطلب
قليلا من المال واحتمال ان يكون الواو للحال لا يفيد القطع بمطلوبهم
على انه غير صحيح اذ الكفاية انما هي على تقدير السعي لادنى معيشة فلا
يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التامل الصحيح فمفعول لم اطلب
اما المجد المقدر بقرينة البيت الثاني ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي نسبا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي ولم يتحقق من الطلب
وهذا النسب مفعول ما اي العامل الذي لم يسم فاعله سواء كان العامل
فعلا او اسم مفعول كل مفعول الظاهر اسقاط لفظ كل اذ الجد انما هو
للماهية والكل للافراد ومثل هذا كثير في هذا الكتاب فلا يفعل حذف

فاعله

فاعله واقيم هو مقامه في الاسناد اليه وارتفاعه بالفعل وشرطه
ان يغير صيغة الفعل الى مثل فعل ويفعل اي يضم اوله مع كسر ما قبل اخره
ان كان ماضيا ومع فتحه ان كان مضارعا وهذا على تقدير ان يكون عامله
فعلا دون اسم المفعول ولا يقع المفعول الثاني من باب اعلمت على مذهب
المتقدمين وقال المتاخرون كابن مالك يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس
كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد اقيم اذ التنكير يرشد
الى انه الخبر في الاصل ولا الثالث من باب اعلمت كذلك وهو في الحقيقة
الثاني من باب علمت اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا
فاضلا والمفعول له والمفعول معه كذلك واجاز الكسائي نيابة التمييز
لكونه في الاصل فاعلا فيقال في طاب زيد نفسا طيب نفس زيد واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل والكوفيون ذهبوا الى
انه اولى تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير اي قدامه قسمان للمفعول
فيه المنصوب ضربا شديدا مفعول مطلق وانما قيد الضرب اشعارا بان
شرطه ان لا يكون لمجرد التاكيد واستحسنه بعضهم في داره مفعول فيه مجرور
وان لم يكن اي لم يوجد المفعول به فالجميع سواء ورجح بعضهم الجار والمجرور
وبعضهم الظرفين والمصدر وبعضهم المصدر والاولى ان كل ما كان عناية
المتكلم بذكره اشد فهو اولى بالنيابة وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان
وجد المفعول به والاول من باب اعطيت اي ما له مفعولان اولهما غير
مبتدا اولى من الثاني لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا
درهما زيد آخذ والدرهم ماخوذ وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة
مكتسا ومنها اي من المرفوعات وانما لم يصدر مفعول ما لم يسم فاعله لشدة
ارتباطه بالفاعل حتى عده بعضهم فاعلا وعلى هذا القياس المرفوعات

المبتدا والخبر

التي ذكرها بعد المبتدا والخبر لكونها راجعة اليهما المبتدا والخبر فالمبتدا
هو الاسم حقيقة او تقديرا نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
تجردا حقيقيا او حكميا ليشمل نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد فان الباء
ومن زائدان فكانهما معدومان مسندا اليه او الصفة اراد بها اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفي حكمها المنسوب كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام المناسب ان يقال اداة الاستفهام سوا
كان حرفا او اسما وعن سيبويه والاخفش والكوفيين انهما تقع مبتدا
من غير نفي واستفهام لكنه عند سيبويه قبيح رافعة لظاهر اي بارز مظهرا
كان او مضمرا واحترز به عن نحو قايمان الزيدان وقيل هذا الحد يصدق على
قايم في اقايم ابوه زيد مع انه خبر والجواب ان زيد مقدم رتبة لكونه مبتدا
فحرف الاستفهام لم يدخل على الصفة اقول هذا الحد منقوض بنحو غير قايم
الزيدان ولا يفيد تغيير حرف النفي باداته كما توهمه بعضهم لان المبتدا هو غير
لا قايم اذ الاعراب جار عليه والنظر في هذا الفن الى اللفظ فان قلت
كما انهم ذهبوا الى ان زيدا في ما رايت اليوم الا زيدا مستثنى واذا
ابدل غير بما لا يجري اعرابه على غير مع انه باق على كونه مستثنى فلم لا يجوز
ان يكون قايم في ما قايم الزيدان مبتدا واذا ابدل غير بما يجري اعرابه
على غير مع كونه باقيا على الابتدا قلت لان معنى الغير لا يصلح لكونه مستثنى
ويصلح لكونه مبتدا نحو زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان وهل
قايم هما وهل جالس اخواك قالوا قايم مبتدا والزيدان فاعل له ساد مسد
الخبر المحذوف وانما لم يجعل قايم خبر الزيدان لعدم المطابقة وقال الشيخ
لا خبر لهذا المبتدا اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له واقول الانسب
ان يقال قايم خبر مبتدا محذوف والتقدير الزيدان قايمان فحذف

الزيدان

الزيدان وابدل الضمير الذي في قايمان وعلامته اي الالف بالمظهر
اي الزيدان وقال بعض الافاضل التقدير قايمان الزيدان الزيدان
فالزيدان الاول مبتدا والثاني تكريره وقايمان خبر محذوف المبتدا
اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قايمان
وعلامته واقيم المظهر وهو الزيدان الثاني مقامه واقول تقدير ما اسد
من تقديره اذ المبتدا هناك مقدم على الخبر والخبر ههنا مقدم على المبتدا
السداد وايضا مثل هذا التركيب يستعمل مطلقا سوا اقتضى المقام تاكيد
المبتدا اولا فان طابقت تلك الصفة مفردا بعدها في الافراد جاز
الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها والخبر
هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند المغاير للصفة المذكورة
هذا الحد منقوض بمومن في قوله ولعبد مومن خير وههنا بحث لان
المراد اما الاسم المجرد فيخرج قام في زيد قام او اللفظ المجرد فيخرج
فيدخل يضرب في يضرب زيد وكانه اراد الاول بناء على انه في قسم
الاسم وتدارك ما اوردناه بقوله فيما بعد والخبر قد يكون جملة واختلفوا
في عاملها فقال البصريون العامل في المبتدا هو الابتدا وفسروه بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد اليه وبه يشمل قسمه وفسره الجزولي بجعل الاسم
في صدر الكلام كذلك وقال الزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل
في الخبر ايضا ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وقال الكسائي
والفرا هما يترافعان واصل المبتدا التقدم على الخبر ومن ثمة جاز في دار
زيد وامتنع صاحبها في الدار ونظيره في الفاعل فتذكر وقد يكون المبتدا
نكرة اذا تخصصت بوجه ما نحو ولعبد مومن خير من مشرك فان عبدا تخصص
بالصفة وارجل في الدار ام امراة فان الاختصاص حاصل عند المتكلم

لعله يكون احد هما في الدار ولا يخفى عليك ان الاختصاص الواجب
هو الاختصاص عند المخاطب دون المتكلم **وما احد خير منك** اذ النكرة في سياق
النفي تعم عند العموم وقد علمت ان المقام ههنا اثبات الخصوص واقول لا
يبعد ان يقال المراد من التخصيص ههنا هو التعيين **وشر اهر ذا ناب** لان
المبتدا ههنا فاعل في المعنى اذ معناه ما اهر ذا ناب الا شر والفاعل
يخص بالحكم المتقدم عليه ويدل على اختصاصه بالحكم انما يجعل احد جزئيه
محكوما عليه بانتساب الحكم اليه فاو توقف جعله محكوما عليه على اختصاصه
بالحكم للزم الدور واقول لا يبعد ان يقال ان الفاعل يختص اختصاصا قبل
انتساب الحكم اليه فانك اذا قلت قام رجل فعند تلفظك بقام يعلم
السامع ان الفاعل الذي تذكره بعده متصف بالقيام ويحتمل هذا الا
الاختصاص وقال بعضهم التخصيص ههنا بالصفة المفهومة من نكير
شر اي شر عظيم والاول اثبت بالمقام والهرر صوت الكلب عند ما ذبه
وهمزه تنابزوه وقال في المحكم همزته دون بناحه من فمه صوت عند
البرد **وفي الدار رجل** والمختص فيه تقدم الخبر على ما هو الغالب **وسلام**
عليك اصله سلمك الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال
وفي المصدر منصوبا ونصبه دل على الفعل لان الفعل على الحدوث والمقصود
ههنا هو الدوام نزول سلام الله عليه فعدل الى الرفع وقيل اصله
سلمت سلاما عليه وفيه بحث لان سلمت ما هو مأخوذ من سلام عليك بمعنى قلت
سلام عليك كسبحت من سبحان الله هذا والحق ما ذكره ابن الدهان وهو انه
اذا خصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة كما في قولك اذا لعرض من الكلام
افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء اختص المحكوم عليه او لا بخلاف
الفضلة التي تستفاد **والخبر قد يكون جملة** ظرفية او شرطية والكذب عند

قطع النظر عما عند المتكلم معلوم وجوز الشيخ وجوه جملة اشتمل عليها لعل
بل انتم لا مرحبا بكم ولا اهلا بهم على جواز الرفع في نحو قولهم زيد ضربه
والحق ان الاول مؤول بانتم مستحقون لان يقال فيكم لا مرحبا بكم والثاني
زيد مطلوب ضربه او مستحق ان يقال فيه اضربه **مثل يدا بوه قائم**
في الجملة الاسمية وهي ما كان جزؤه الاول اسما **وزيد قام ابوه** في الفعلية
وهي ما كان جزوه الاول فعلا واما الشرطية مثل زيد ان تضربه تضرب كل
واحد في نحو زيد في الدار فقسمان من الفعلية فان قلت انهم صرحوا بان
الكلام هي الجزاء وجده والشرط قيد له اذ قولك ان جئني اكرمك منزله
قولك اكرمك وقت مجيئك ولا شبهة في ان الجزاء قد يكون اسمية ايضا
فلا وجه لتخصيص الشرطية بانها فعلية قلت الحق ان الكلام هو المجموع المركب
من الشرط والجزاء اذ الصدق والكذب انما يعتقبان النسبة التي بين طرفي
الجزاء والا لكان صدق قولك ان ضربني زيد ضربته موقوفا على تحقق
الضرب منك في ضرب زيد اياك ولا شك انهما متلازمة اذا كنت بحيث
ان ضربك زيدا ضربته وان لم يتحقق الضرب منك اصلا او تحقق لكن لم يتعلق
وقد ضربه اياك **ولا بد من عائد** الى المبتدا اي ضمير او شبهه كاللام في
نعم الرجل زيد اذ جعل زيد مبتدا وما قبله خبره وقد توضع الظاهر موضع
الضمير سواء كان في معرض التفخيم كالحاقة ما الحاقة اي هي او لا كقوله
الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم
وهذه الجملة اذا لم تكن نفس المبتدا معنى كما في هو زيد قائم ومقولي زيد
منطلق **وقد يحذف** العائد كقولهم ضربي وعفرا ان ذلك لمن عزم الامور
اي ان ذلك منه **وما اي خبر وفي ظرفا** او جارا ومجرورا وقد يتوهم
بعضهم ظرفا وكان المتوهم منهم فذا اضطر على ذكر الظرف **فالاكثر على انه**

مقدر بجملة فعل والواضح جا الذي في الدار والصانعان كل رجل في
الدار فله درهم بالرفع امتناع كل رجل قام فله درهم وافول فيه
بحث اذ لا امتناع فيه بل في كل رجل فله درهم كما صرح به الشيخ والعجب
انه ايضا ذكر ذلك فالملائق استقاط لفظ كل وايضا ذهب ابن الحاج
وابو الفتح إلى انه مقدر باسم مفرد واذا كان المسند اسما تماما على حاله
صدر الكلام كالاستفهام والشرط نحو من ابوك هذا على مذهب سيبويه
فانه جوز الاخبار معرفة عن نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام والباقون على
ان ابوك مبتدا ومن خبره قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدر الكلام فالمبتدا
المعلق عليه من قام واذا كانا معرفتين ولم تكن قرينة تعين المبتدا نحو زيد
ابوك بخلاف بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنونا بنو الرجال الاباعد
او متساويين اي نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة نحو افضل
منك افضل مني او كان الخبر فعلا له اي مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام
وقيد بعضهم الفعل بالمفرد احترازا عن نحو الزيدان قاما وقد يقال المعدم
منا ايضا واجب لئلا يلتبس المبتدا بالبدل والفاعل على لغة يعاقبون
فيكم ملائكة وجب تقديمه اي المسند اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان نحو هو الله احد او اقترن الخبر بالا نحو
كل رجل فله درهم او وقع بعد الا لفظا او معنى نحو ما محمد الا رسول وانما
انت نذير واذا تضمن الخبر المفرد احترازا عن نحو زيد من ابوه ما له صدر
الكلام نحو اين زيد لاستوائهما التناقض بين قوله ههنا ان مفردا ليس فعلا
فما قبل وما وقع طرفا فالاكرام انه مقدر بجملة لان لفظ ان مفردا تقديرا حالي الثاني
انه متعلق بمحذوف واطلاق الخبر عليه مبني على انه قام مقام الخبر المحذوف
او كان مقدم الخبر معجلا له اي لمجيء المبتدا نكرة نحو في الدار رجل كما مر وقال

القرشي

الاخفش والكوفيون الظرف عامل في الاسم الذي بعده مطلقا الا ان
الاخفش قائل بحواز ذلك والكوفيين بوجوب قليل وان هذا
الباب او المتعلقة اي المتعلق الخبر بكسر اللام ضمير في المبتدا اي اتصل المبتدا
ضمير يرجع الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان تعلق التمرة خبر ورجع
الى متعلقها اي جرها ضمير مثلها وقد تعلق الخبر محذوف والتمرة متعلق به
بواسطة على وهذا الوجه الصق بلفظ المعلق لكن اوقع في عليه وهو لهم
على الله عبد مملوكه ولا يرد على الوجه الاول اذا الخبر في نحو الظبي
نتوكل وفي هما لنا على التمرة او كان الخبر حرفا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
نحو عندي انك قائم وحق انك عارف وذهب ابو علي الى جواز ان يكون
الظرف عاملا في ان مع صلتها كما يجيء وجب تقديمه اي تقديم الخبر وكذا اذا
اذا وقع المبتدا بعد الا لفظا او معنى نحو ما قائم الا زيد وانما قام زيد
اذ قصد معنى لا يفهم الا من تقديم الخبر نحو تميمي انا لعرض الحصر وقد يعرد
الخبر لفظا ومعنى بدون العطف ومع مثل زيد عالم فاضل وعلى ولي
ومتى اذا لفظا فقط نحو هذا حلو حامض اي هو وللمستعمل عطف الا عند
ابي علي وقد يحذف المبتدا معنى الشرط فحسب اي فيجوز لغة تميم والذي جا
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون واما الوجوب في مبتدا دخل
عليه اما كالعاري المذكور نحو الفاني الجزء ذلك المبتدا الاسم الموصول
بفعل دخل فيه اللام الموصولة نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلته فعل
في صورة الاسم او ظرف وهو الاسم الموصوف بالموصول المذكور والمراد
الظرف الموصوف بهما اي الفعل والظرف وهذا عند سيبويه واما الاخفش
فيجيز زيادة الفاء في كل خبر للمبتدا نحو الذي ماسي فله درهم وكل رجل
ماسي فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم المنتسب لهم كل لفظ كل

لتطابق المثال الممثل له والفاء تدخل على خبر كل وان كان مضافا
الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم او كان مضافا الى موصوف
بغير ما ذكر نحو كل رجل عالم فله درهم وليت ولعل مانعان عن دخول
الفاء في الخبر باتفاق النحاة والحق بعضهم اي سيبويه خلافا للاخفش
وقيل بالعكس ان المكسورة بهما في ذلك المنع والحق ان جميع نواسخ
الابتداء مانع سوى ان وان ولكن لقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول
الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل المبصر للهلال الهلال
والله اي هو الهلال وجوبا اذا قطع النعت في مقام المدح او الذم او الرحم
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وقد يحذف الخبر نحو خرجت فاذا
السبع فان اذا التي للمفاجاة تدل على مطلق الوجود وتنضم اليها قرائن
تدل على خصوصيته كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا السبع بالباب
او واقف او نحوه واختلف فيها فقال الاخفش وابن مالك هي حرف
وقال المبرد ظرف مكان وقال الزجاج ظرف زمان فيجوز عندهما ان
يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع او في ذلك الوقت
حصول السبع بتقدير مضاف لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة
لكن مذهب المبرد لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك
فبالمكان السبع بالباب الا ان تجعل بالباب بدلا وهو تعسف ظاهر واما
الفاء اللازمة لها فقيل فاذا السببية التي يراد منها لزوم ما بعدها لما
قبلها اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقيل زائدة وقيل للعطف حملا على
المعنى اي خرجت ففاجات كذا ووجوبا فيما اي خبرا التزم اي التزم العرب

جوازا

في موضعه غيره وهو خمسة الاول خبر ما وقع بعد لولا الامتناعية الدالة
على امتناع الثاني لوجود الاول بشرط ان يكون الخبر عاما لتدل لولا عليه
نحو لولا زيد لهلك عمرو ولولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود
فان كان الخبر خاصا فلم يجب حذفه وفي الحديث لولا قومك حديث
تمهيدهم بكفر لاسست البيت على قواعد ابرهيم وقد يقال يجوز اظهار
الخبر وان كان عاما وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل
محذوف لانها لو التي لامتناع الاول لامتناع الثاني وقد دخلت على
لا وهي ملزومة للفعل والتقدير لولا يوجد علي لهلك عمر وقال الفراء لولا
هي الرافعة لما بعدها والثاني خبر مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او كليهما بعده حال عن احدهما او عنهما او افعل تفضيل مضاف الى المصدر
المذكور نحو ضربي زيدا قائما الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
وفيه انهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائم ما اضرب زيدا الا قائما
وهذا المعنى لا يستفاد منه على انه ليس فيه ما يسد مسد الخبر فاوله
البصريون بضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقد يفهم منه الحصر اذ
المفهوم من اسم الجنس بلا مخصص هو الاستغراق وكان تامة وقائما
حال من ضميره اذ لو كانت ناقصة وقائما خبره لجاز تعريفه ولسمع ذلك
مع طول الاستقراء فحذف الخبر وهو حاصل ثم اذا مع شرطه واقيم الحال
مقام الظرف لان فيها معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر ولا يخفى ما فيه من التكلفات والذي
اوقعهم فيه التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ولا ضرورة
الجاتهم اليه بل الحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه
المالكي فتقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي

العاملين

ضاحبا ضرب وقال الاخفش لقدير ضربي زيدا ضربه قايما وفيه
ان حذف المصدر مع بقاء معموله ممتنع عندهم واولا الشيخ بضربي زيدا
ملابسي اوملابسه قايما والثالث حرما عطف عليه بواو ومعنى مع نحو
كل رجل وضيعته الضيعة العقار وهي مناكنايه عن الضيعة قال
البصريون اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه انه ليس هنا مبتدا
مسند الخبر وقال شيخ الطائفة ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
وفي مجمع البلاغة انهم واساعة في قرن والقرن جيل يقرن به البعيران
وقد يقال اذا كمال الوا ونقصا في المفتاح فالحذف واجب وقال
الكوفيون ومنيعته خبر المبتدا كما في كل رجل مع ضيعته والواو
خبر ما يتعين للفهم في ابكل لعمرك لافعلن كذا اى لعمر ما اقسم به
والعمر بالفتح والضم بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح والاكثر عدم
يتعلق به ظرف نحو زيد قد امك خلافا لابن جني خبران واحوالها هو
المسند قال الشيخ حب يقتضيه ما الواقع بالاصل خبر المبتدا البكار والنقض
نحو حسنا في ان رجلا حسنا وجميلا في الدار واقول لمكن ان يكلف وقال
اغا ادخل الفاء دخول في قوله بعد دخول ما بعد الحروف سيما على ان
هذا القيد والمراد هو الذي يبغي مسندا بعد دخولها كما انه مسند بكونه
خبر المبتدا في الاصل واغا لم صرح به اعتمادا على ما اشتهر بينهم من انه
في الاصل خبر المبتدا ويؤيد هذا انه لم يقل بنها خبران كما قيل عليه
امثاله الآتية نحو زيد انا قايم ورفعه بعد الحروف عند البصريين وهي
كان غالبا عند كوفيين خبر المبتدا عند الكوفيين واخواتها كما خبر المبتدا في
احكامه واقسامه وشرايطه الا في تقديمه على اسمها فانه لا يجوز الا اذا
كان ظرفا نحو تقديمه اذا كان الاسم معرفة نحو ان ابانا ابانا بهم

وجب اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وايضا لا يجوز
حذفا اسم ما ولا النافية لجنس الخبر وليس
ايضا هو المسند بعد دخولها كما انه مسند يكون خبر المبتدا في
الاصل فلا بعض نحو ليس في الرجل ابوه في الدار ولعلك يقول
كيف ان يدعي هذا النقض والفصل السابق بان المراد بهو المرفوع
المسند اذ الكلام في المرفوعات فاقول لو كان الكلام كذلك لكان ايضا
قيد المنصوب بعنترا في تعريفات المنصوبات وبهذا الايراد قوله فيما بعد
المنصوب ما الاتي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل ظريف اغا اورد الاتم
مضافا فالاولى ان يكون ظريفا صفة لها فان اسم المضاف لا يوصف الا
منصوب عند المكي بخلاف المفرد فان صفته ترفع وتنصب والمبني كما
فيها كما لا يخفى ودرة يلا وفي لا سيبويه ان كان اسمها مبنيا نحو لا
رجل ظريف وفيه يكون خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا
وحذف كثيرا نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي وبنو تميم لا يثبتونه اى لا
يظهرونه اصلا كذا قال الزمخشري وقال الجزولي هم لا يلفظون به الا
اذا كان ظرفا وقال الاندلسي يجب اثباته مع عدم الفرقة بالاتفاق
ومع وجود يا كثيرا الحذف عند الجارسن ويجب عند بني تميم وقيل هي لا
تحتاج الى خبر فان قولك لا قائم معناه انتفا القيام اسم ما ولا المشبهتين
بليس في الدلالة على النفي والدخول على المبتدا والخبر هو المسند
اليه بعد دخولها كما انه مسند اليه بكونه مبتدا في الاصل فلا بعض في
نحو اسم في ما زيد ظرفا انه في الدار نحو ما زيد قايما ولا رجل
افضل منك وهو اى عمل ليس في لا شاذ اي قليل قال التابعة
وجعلت سوادا القلب لا انا باغيا سوابا ولا في جمعا متراخيا وبهم

من كلام الشيخ ان المراد بالشاذ ههنا ما خالف القياس وقال النظار
انه لا يعمل لانه ليس بشاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر
لا منصوبا بخبر لا ما وليس وعملوا الشذوذ بان ما اشبه ليس من لا
لانها تنفي الحال كليس بخلاف لا وقال الشيخ في المنصوبات عبد النحاة ان
ما وليس كلاهما تنفي الحال والحق انهما المطلق النفي وعن المبرد وابن
جني وابي علي ان ان النافية تعمل عمل ليس وعليه قول الشاعر
اذ المرء ما الغى حيونه وكفى بان سفى عليه فمحلا ولعلك يقول
لم لم يذكر ههنا اسم كان واخواتها مع انه ذكره في المنصوبات قلت قالوا
كانه مبني على انهم يطلقون الفاعل على اسمها كالجر ولا يطلقون المفعول
على خبرها اصلا المنصوبات هو ما اشتمل على تمام المفعول به فيه
المفعول المطلق وهو دال على ما فعله فاعل فعل مذكور لفظا او تقديرا
بمعناه اي فعل مشتمل على معنى ذلك الاسم وبهذا مبني على اسم
الفاعل فقول من الناثر والاثر والتحقيق ان المفعول المطلق هو الاثر
وما اشتمل عليه الفعل هو الناثر وظاهر هذا الحد منقوض جمعا نحو
زيد ضارب ضربا وما ضربت ضربا وما ضربا ومنعا نحو كرمت
كرامتي على تقدير ان تكون كرامتي مفعولا به ورفعه بعض المحققين
بان المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك المفعول اي
تكون ازالة وليس كرامتي على ذلك التقدير صادرا من الفاعل
باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل اخر من جنس ذلك الفعل والاولى
فعلى بهذا قوله بمعناه لغوا اللهم الا ان يقال هو لاخراج نحو
تاديبا في ضربت تاديبا او هو متعلق لفاعل وضميره راجع اليه فان الفاعل
لفظ لا فعل سما ولعلك يقول يجب ان يقال فما بعد المفعول به ما

وقع على معناه فعل الفاعل والمفعول فيه ما فعل في معناه فعل
مذكور فاقول يمكن الاعتذار بانه نشأ ههنا اعتقادا على هذا المنبه
لكنه ليس سديد الانصاف بقوله وقد يكون عن لفظه ولا سند الفعل
اليه الا باعتبار معناه وبهذا الوجه سلم لاعتبار الاسم في المعرف
ويكون للتاكيد اذا لم يغير معه وصف ولا عدد والنوع اذا اغير معه وصف
والعدد اذا اغير معه عدد معينا او لا مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع فان العدد للمصدر المحض صيغ من الصفات كالحسن او
القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك وربما ذكر بعدها ما عين تلك
الصفة نحو جلست حسن وجلسة بالفتح للعدد وقد يكون للنوع والعدد
معا نحو ضربت ضربا اذا قصد اختلاف الانواع فالاول لا شيء ولا يجمع
والاكثار للعدد افوك لا منافاة بين التاكيد والعدد فيحمل مفعول مطلق
مع ان مقتضى التاكيد تخصيص التاكيد بما ذكرنا محردا اصطلاح بخلاف
احواله وقد يكون المفعول المطلق عن لفظ اي الفعل المذكور كذا في
شرح المكم واقول المناسب لما سبق ان يقال وقد يكون الفعل المذكور
بغير لفظ ذلك الاسم مثل قعدت جلوسا وقد نص في بان الامام الراغب ذكر
ان القعود اما تقابل القيام والجلوس لما تقابل الاستلقاء فقال للقيام اقعد
وللنائم اجلس وقد يحذف الفعل لعلم قرينة جوازا كقولك لمن قدم
اي من السفر بكسر الدال خيرا مقدم اي قدمت قدوما خيرا وقد ينبه نحو
ان المصدر قد يحمل مفعولا لاطلاق الخلاف بينه وبين المصدر وحوها
سماعا مصل رعيا وسقيا وجبه في الصحاح خاب الرجل فهو اذا لم ينل ما
طلب وجدعا هو قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وجهدا
وسكرا وجحا قال الشيخ هذه المصادر واشباهها اذا لم يذكر بعدها

ما تعلق به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه
او ذكره لكن لبيان النوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها لم يجب حذف
افعالها واما ما اذا ذكر لا لبيان النوع نحو سنة الله ومعاذ الله وسحقا
لك اي بعدا وعجبا منك يجب حذف افعالها قياسا وقد ساقي ستة
مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او بمعنى نفي فهم من انما داخل على اسم
هذا القيد الاخير غير لازم لوجوب الحذف في مثل ما كان زيد الا سيرا
وما وجدتك الا سيرا على تقدير ان يكون سيرا مفعولا مطلقا دون الخبر
والمفعول الثاني مجازا بل اللازم كون ناصب خبرا عن شيء لا يصلح للمفعول
المطلق ان يكون خبرا عنه الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر او وقع
مكررا قال الشيخ فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم
لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي
لفظ هذه الفايدة الا بتكلف واقول ههنا بحث اذ لا شبهة في ان هذه
الضابطة صادقة على دكا فالحق ان يقال او وقع مكررا ويكون ناصب
خبرا عن شيء لا يصح ان يجعل المفعول المطلق خبرا عنه الا مجازا وحينئذ لا
يرد ذلك اذ دكت ليس خبرا فعلى هذا لو قيل الارض دكت دكا
دكا لم يجز فان كون الناصب خبرا عن ذلك الشيء هو مدار وجوب الحذف
ههنا كما في الضابطة السابقة فكما صح ما سرت الا سيرا ولم يصح ما انت تسير
الا سيرا لكون الناصب خبرا في الثاني دون الاول صح دكت الارض دكا
دكا ويسر زيد سيرا سيرا او لم يصح الارض دكت دكا دكا وزيد يسير
سيرا سيرا لذلك بعينه والعجب ان الشيخ صرح هذا بانه يجب حذف
الفعل باجتماع شيئين احدهما ان يكون الناصب خبرا عن الشيء المذكور
والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها وكان مراد المص

من قوله

من قوله في الشرح انما المراد تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصلح
ان يكون خبرا عنه ظاهرا هو ما ذكرناه بعينه فتامل مثل ما انت الا سيرا
اي ما انت تسير الا سيرا وما انت الا سير البريد فيه تنبيه على تساوي
التنكير والتعريف والافراد والاضافة ههنا والمراد بالبريد ههنا هو الرسول
وانما انت سيرا وزيد سير سيرا ومنها ما وقع تفصيلا اي بيان الانواع
المحتملة لاثر اي الغرض المطلوب من مضمون جملة اراد به ههنا مصدرها
مضافا الى الفاعل او المفعول فان لم يكن هناك مصدر الحق التاء
المصدرية والتاء بالخبر واضيف الى المبتدا مقدمة خبرية او طلبية مثل
فشدوا الوثاق اي القيد ومضمونه شد الوثاق فاما منا بعد واما
فداء اي يمنون منا او يفدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه الذي قام به الحدث ولا بد ان
يكون غير لازم لصاحبه حتى يخرج له علم علم الفقهاء فان الثاني واجب
الرفع باحد الوجوه الثلثة التي سياتي ذكرها وفي قولك له صوت
صوت حمار على تقدير الرفع وفي بعض النسخ بعد قوله للتشبيه علاجا
وهو فعل يصدر عن الاعضاء الظاهرة والمشهور انه للاشارة
الى ذلك القيد واقول انما يحسن هذا لو كان العارض منحصرا في
العلاج وهو ممنوع نحو مررت به فاذن الاول ان يقتصر على قوله له
صوت اي تصويت قال صاحب الصحاح الصوت معروف وقد
صات الشيء يصوت صوتا وكذلك صوت تصويتا صوت حمار اي
له صوت يصوت حمار وصراخ اي صوت صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ
الثكلى وهي المراة التي فقدت ولدها وظاهر كلام سيبويه ان هذا
المصدر منصوب بقوله له صوت لانه بمعنى يصوت لا بفعل مقدر وقيل

صوت وأجاز عمر سيبويه رفعه على البدل او عطف البيان او
على الوصف ماجد بلا بين اى له صوت مثل صوت حمار نحذف
المضاف اوله صوت منكر كما يقال مررت برجل استداى جرى
وعلى تقدير النصب جاز ان يكون حالا ماجد الباء وبين المذكورين
وذو الحال الضمير المستكن فى له ومنها ما وقع مصونا محله اى محتملا
لا تحتمل غيره اى بعينه نحو له على الف درهما اقرارا اى اعترف اعترافا
ويسمى تاكيد اللفظ وسماه سيبويه التاكيد الخاص ومنها ما وقع مصونا
محله لما تحتمل غيره اى بعينه نحو زيد قام حقا اى فلت قولا حقا او
حق ذلك حقا ويسمى توكيد العموم وسماه سيبويه التاكيد العام فصل
التاكيد بصورة الثانى بالتكرار فلا تصور التاكيد للغير وحق الفرق
تاكيد اللفظ اذ لا شبهة فى ان زيد قام بدل على الخلاف بصاحبه
لا تحتمل غيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ اذ
لا يدل الا على الصدق والمراد من قولهم الخبر يحتمل الكذب انه لا
يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا واقول الفرق بين
الصورتين ان له على الف درهما لا تحتمل نفس الاخبار لا تحت مدلول
اللفظ ولا تحت نفس الامر بخلاف زيد قام فانه وان لم تحتمل نفس
الخبر تحت مدلول اللفظ لكنه تحتمل ذلك بحيث نفس الامر فان الشبه
لا ابى بابيا ما ركاب كون الجملتين عاملتين فى المصدرين بلا واسطة
معنى الفعل ومنها ما وقع مثنى ليصل وقوعه مبنى من ضوابط وجود
الحذف سواء كانت التثنية للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين
اى رجعا كثيرا مكررا او لا نحو ضربته ضربين على الضابط ماذكر فى حدا
لبيك اى الب لك الباء بين اى اقيم على طاعتك اقامة كثيرة متتالية

فحذف

فحذف الفعل وحرف الجر ووصل الباب الى المجرور واضيف اليه
الكاف وقال الخليل لب لغة فى الب وقال الفراء امر لبيك قلبت جيمه
ياء للرد المذكور وقولهم لبى بلبى لبيه مشتق من لبيك اذ
معنى لبى قال لبيك وسعديك معنى اسعدك اسعادين اى اعينك اعانة
بعد اعانة فحذف الفعل وحذف الاسعاد الى الحمد واضيف الى الكاف
المفعول به ومنها ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهرا مقتضى منتصبا نحو زيد
ضربت وجعل مثل ما ضربت زيدا وشكرت الله وجاب عن الاول بان المراد
ما ذكر بيانا لما وقع عليه الفعل وزيد فى ذلك للتنبيه على ان المذكور
وعلى الثانى بان المراد بوقوع الفعل على شئ تعلقه به بحيث لا يعقل الا به وقد صرح
المصنف به وعلى هذا جاء وقال الشيخ عبد القاهر يقتضى الحد منعا بالمجرور فى نحو مررت
بزيد اذ مطلق لفظ المفعول لا يطلق عليه وكلامنا فى المطلق والمعطوف
فى اشتراك زيد وعمرو واقول يمكن دفع الاول بما لا يسلم انه اذا قيل
هذا الاسم مفعول به ولم يعد بقيد فالذهن يتبادر الى ان مفعوله
بلا واسطة وما كان مفعولا به بواسطة لا يطلق عليه المفعول به بالاطلاق
لكن لا يسلم انه اذا عرف مفهوم المفعول به ولم يقيد تقيد فالمراد به ما كان
بلا واسطة اليه ويؤيدنا قول صاحب اللباب فى تعريفه اما بواسطة
او بغيرها وقد يدفع الثانى بان الاشتراك مسند الى زيد وعمرو مع ما يجب المعنى
والاسناد لا يبقى تعلقا ولو سلم فالمراد ما فى التعريف غير الفاعل وعمرو
فاعل حقيقة وحكما وان لم يكن فاعلا لفظا واقول كانه انما اراد بلفظ
الفاعل فى التعريف ولم يقل ما وقع عليه الفعل ايما لى هذا القيد ويكون
شاهد الثانى لضابط على المعانى يطلعون معلقات الفعل مفعولا بلا واسطة
اليه والمتعدية نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما واعلمت زيدا عمرا

فاضلا وشاملة النقل وشبهه عند البصريين وقال الكوفيون هو الفعل الناصب
وقال هشام هو الفاعل وقال خلف كونه مفعولا وقد يتقدم هو على
سائر المفعولات الا المفعول معه عند الاكثر وقال الشيخ لا ارى منعا
من تقديمه على عامله اذا تأخر عن المصاحب نحو زيدا وعمرا اعجبت
على الفعل نحو اياك نعبد والمناسب ان يقول على العامل اذ قد يحذف
نحو ضارب زيدا وقد يحذف العامل ويبقى معموله نحو زيدا لمن قال
من اضرب اي اضر

وما سواهما يوافق المنون في الاعراب واجاز الاخفش رفع المعطوف
باللام وعطف البيان المفرد نحو يا عبد الله والحارث ويا احانا زيد
المفرده اراد بها ما سوى المضاف سواء كان مشابها له او لا وجب عليه
ان يقول المفرده والمضاف اضاف لفظيه من التاكيد اي المعنوى فان
اللفظي في الاعلب كالمتبوع في اعرابه وبنائه نحو زيد زيد لان سهو لفظا
ومعنى وقد يوجب رفعا ونصبا ونقل عن سيبويه ان زيدا في عدد المثال
عطف بيان وعن الزمخشري وابي علي انه بدل والصحيح اضافوا بهنا
فذهب الجمهور الى وصف المنادى المضموم مطلقا وقال الاصبهي
مطلقا فقال بعضهم لا يجوز اذا كان المنادى نكره قبل النداء نحو يا رجل اقبل
والمعطوف بحرف المتبوع دخول يا عليه اي للمعرف باللام نحو يا
على لفظه مثل ودقدره او محله ليشمل نحو يا ابن العاقل ويا هولاء الكرام
فان هولاء مبني مضموم المحل اي لو وقع بعد زيد مثلا لكان مضموما وهذا لا
ينافي كونه منصوب المحل باعتبار انه مفعول به وكان عقل عن قول المصنف
فيما بعد والنزوا مع الرجل لانه المقصود ونصب حملا على محله نحو يا تيم
اجمعون واجمعين ويا زيد العاقل في العاقل وما عالم زيد وزيد ا
ويا زيد والحارث والحارث والخليل ابن احمد وكذا سيبويه في المعطوف
المذكور بخيار الرفع مع تجويز النصب وابو عمرو بن العلا الحرمي وكذا يونس
بخيار النصب كذلك وابو العباس المبرد ان كان ذو اللام كالحسن مع عروض
اللام وجوازه حذفها فكالخليل في اختيار الرفع والا اي وان لم يكن ذو
اللام كالحسن في عروض اللام بل يكون في لزومها كالنجم العلم للثريا
مع اللام وكالرجل فكاني عمرو في اختيار النصب والفرق بين الرجل
والحسن ان اللام في الرجل عند بعضهم بانتزاعها بخلاف الحسن واعرض

الشيخ بان مذهب المبرد ان اللام ان كانت في العلم فالمختار مذهب
الخليل وان كانت في الجنس فالمختار مذهب ابي عمرو وقد علمت مذهب
المبرد في الجنس والنجم مما اختار الرفع وافضل ما لم تحتمل عباره المصنف
على هذا مع ظهور ذلك حملها عليه بان يقال المراد ان كان كالحسن في العلميه
لان كلامه في الشرح يوافق ما ذكرناه ونوابع للمنادى غير المضاف المضاف اضافه
معنويه نحو يا تميم كلهم ويا زيد ذا المال ويا زيد ابا عمرو واما
المعطوف ذو اللام فالاضافه اضافه معنويه وابن الانباري يجيز في المضاف
الرفع ايضا والمعطوف عرما ذكر اي عرذي اللام حكمه حكم المنادى
المستقل اي الذي باشره حرف النداء مطلقا سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان منصوبهما بنيب او لا مفعول يا عبد الله ورجل ويا زيد وعبد الله على
هذا القياس خلافا لمن خص جواز النصب بما زيد وعمرا ولما بعده
وزيدا والمنادى المفرد المعرفه العلم الموصوف بابن مضافا ذلك
الابن وكذا ابنه دون بنت ومثناهما ومجموعهما ومضعوفهما الى علم احرحو
يا زيد ابن عمرو بخيار فتحه وقيل يجب ولا يجوز ابن لانتفاء فاصله بين الموصوف
والصفه بخلاف يا زيد الطويل ابن عمرو ويجوز فتحه علما موصوفا بابن مضاف
مضوبه كانت نحو يا زيد ذا المال عند الكوفيين وموصوفا بابن واقعا بين
مسمى اللفظ وان لم يكن علما نحو يا عالم بن العالم عند بعض البصريين ولا يجوز
اجتماع حرف النداء ولام التعريف في ادا اردان تودي المعرف باللام
توسل بايّ او اسم الاشاره او بها واذا لحلواي عن المضاف اليه او
ما يقوم مقامه كالتنوين في قوله تعالى ايا ما تدعوا فلهم الاسماء الحسنى عوضا
المكسبه للنداء عوضا عن المضاف اليه وقبل يا ما الرجل وطرائق اي
على المفرد وانوثه والمذكر واحده ويقال ايضا يا ايها الرجل على بحي

وقال الاخفش اي موصول وذو اللام خبر مبتدا محذوف والجملة صلته
وقيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب
انه اذا حذف صدر صلتها فهي مبنية على الضم كما في الموصول فحرف النداء
داخلة على اسم مبني على الضم فلم يغيره ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فايدة
الجمع بين اي واسم الاشارة التدرج في النزول من الابهام الى التفسير فان
اسم الاشارة اقل ابهاما من اي ولذا جاز يا هذا بلا وصف دون يا ايها
وقال بعض المحققين اي منادى هذا صفة له والرجل صفة هذا واقول
الظاهر ان ايها منادى وذا صفته والرجل صفة ذا فان ذا عوض عن
المضاف اليه وقال الشيخ انما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم
الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير
المخاطب فهو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي
حرف النداء فيفصل بينهما في بعض المواضع باي لتناكرهما في الظاهر ثم قد
يوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعلى هذا نحو ليس نحو يا ايهذا الرجل
لاجل نداء المعرف باللام على ما اومى اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة
بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس
واقول الحق ان اي هذا قد يجعل وسيلة والمقصود بالنداء هو اسم الجنس
الذي بعده كما ذكره المص وقد يجعل انها وسيلة والمقصود بالنداء هو ذا
كما ذكره الشيخ والتزموا رفع الرجل وكان الجواز القياس جواز نصبه
ايضا لانه صفة وقد جوزه المازني والزجاج لانه المقصود بالنداء فنبهوا
بالتزام رفعه على انه مقصود فكانه باشره حرف النداء والتزموا رفع توابعه
اي توابع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال او الظريف وقيل لو جعل ذو المال
بدلا عن اي او جعل الظريف صفة له تعين نصب الاول وجاز رفع الثاني

ونصبه

ونصبه وقال صاحب اللباب كلمة اي في النداء لا تكون الا وسيلة فلا تكون
صفتها الا مرفوعة واما كلمة هذا فيجوز ان تكون وسيلة وحينئذ يجب
رفع صفتها وان تكون مقصودة بالنداء فيجوز في وصفها الرفع والنصب
وهذا مؤيد لما حققته لانها توابع معرب ولا يعطف على المعرب حملا على
محله ويشكل هذا بمثل قولهم ضارب زيد وعمرو او ان زيدا منطلق
وعمرو اللهم الا ان يقال الاول مقدر بضارب زيد وضارب عمرو
او يرتكب الثاني ان الجملة الغير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على
الجملة المؤكدة ويقال ان الاسم عطف على الاسم وقالوا يا الله بجمع حرف
النداء ولام التعريف واصله الاله حذفت الهمزة المكسورة وادغمت اللام
خاصة دون غيره ولك في المنادى المفرد المعرفة اذا كرر واضيف الثاني
مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم لانه مفرد معرفة
والنصب بان يكون مضافا الى عدي المقدر اي يا تيم تيم عدي تيم عدي
ونظيره بين ذراعي وجبهة الاسد ونصف وربع درهم وهذا عند المبرد
او يكون مضافا الى عدي المذكور والثاني تاكيد لفظي للاول وهذا عند
سيبويه والخليل فان قلت ذكروا انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الا بالظرف لضرورة الشعر فكيف يصح التوجيه الثاني قلت لما
تكرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير فكان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك
بين المضاف والمضاف اليه الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع
قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف والمنادى المضاف الى
يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي باسكان اليا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين
ويا غلامي بفتحها وهو اقل من الاسكان ويا غلام بحذف اليا وابقاء الكسرة
ويا غلاما بقلب اليا الفا والكسرة فتحة وجاء يا غلام بالفتح والضم شاذا

لكن النادر الشاذ واما فتح ما بني فليس بشاذ والاربعة الاول يجوز في غير النداء ايضا لكن الرابع نادر وكذا الثالث الا في الفواصل والقوافي للازدواج والاربعة الاخيرة لا تكون في كل منادى مضاف الى المتكلم بل فيما غلب عليه الاضافة الى الياء اشتهر بها وهي المتماثلة بالسكت وهي ما تزاد في اخر كلمة وقف عليها وقفا فتكون الحاق الهاء بالكلمة مثقول يا علامية ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه وظاهر كلام المصنف في الشرح انه بيان حال يا علاما واولى بهذا ان اقول ان ارادة انه يجب ان تكون ساكنا بالها عند الوقف وان اراد انه يجوز هذا فهو مخصوص بما علل بما يجوز في يا غلامي بالفتح ايضا لما صرح به الشيخ من انه اذا وقفت على يا علاما فبالها واذا وقفت على يا علامي بسكون الياء فبالسكون احد وجهي جوازها والسكان ما قبلها واذا وقفت على يا غلامي بفتح الميم جاز الاسكان والحاق الهاء مع ابقاء الفتحة فان قلت الا يؤخذ من هذا الكلام المنقول عن الشيخ هو الوجوب قلت نعم لكن الظاهر من عبارته تحمله ومذهب الجوار لانه اورد بعيد هذا ما نافي ذلك وسنذكره واما ثانيا فلانهم صرحوا بان السكت يلحق شيئين احدهما كلمة يحرك اخرها يحركة تشبه اعرابا ولا تشبهه بالاعراب بخلاف نحو لا رجل ومازيد وضرب فان حركتها تشبه الاعراب اما الاولان فللعروض واما الثالث فلانه اما حرك لمشابهته المعرب اي المضارع في وقوعه موقع الاسم ولمشابهتها حرف او اسم عرض البناء اخرها الف نحو لا وذا وقفا يلحق ساكنا هي تلك الالف في المدة والاستغاثة والاكثار نحو واعلاكموه وياريداه والامتداد والتوقع بين هذه الكلام وما علمناه في هذا المقام تكمل فتامل وقالوا يا اي ويا آي

ما كان ابا وعمها وايات ويا ام بالكسر ويا ابا ويا اما وحاباب ويا ام بالفتح والضم شاذا ويا ات ويا امت ما لدال التاء آتا الثالث الدالة على التخييم كما في علامه وقال الكوفيون الساكنة بعد الالف هي وكسر التاء والكسر اكثر وقد ضم الباء ويا انتا ويا امتا بالالف والنون ما انتي ويا امتي بحيث العوض والمعوض اي الباء ويا ابن ام ويا ابن عم وبابن ام وبابن عم خاصة مثل يا غلامي يا علامي اي اذا كان المنادى ابنا او منتسبا فيه الى ام او عم مضافين الى ياء المتكلم يجوز في الام والعم ما يجوز في المنادى المضاف الى الياء فعال يا ابن اي ويا ابن عمي بسكان الياء وفتحها ويا ابن ام ويا ابن عم بكسر الميم ويا ابن اما ويا بن عاما ويا ابن اما ويا بن عم بفتح الميم بلا تشديد وترخيم المنادى جائز ويكون في غيره ضرورة للشعر كما قال سيد الاولياء في مرثية فاطمة عليها السلام وان افتقادي فاطم بعد احمد دليل على ان لا يدوم خليل وهو حذف في اخره اي المنادى والمناسب ان يقال هو حذف اخر الكلمة لكون اشمل ولا يصدق على حذف حركة الاخر وقفا ولا بعض حذف ما اتفق والجزء الاخير من نحو تبلك اذ المحذوف هنا صار اخر الكلمة لتعاقب الاعراب عليه بخلاف المحذوف في نحو يا غلام بالكسر لان الاعراب في المركب الاضافي تعاقب على المضاف لحقها اي لمجرد التخفيف جوازا فيخرج منه حذف لام قاص ودم فانه في الاول لعلة وفي الثاني واجب وشرط ان لا يكون مضافا ولا شبيها به واجاز الفراء والكسائي الترخيم في اخر المضاف اليه ولا مستغاثا بالالف واللام ولا جملة وبعض العرب لم يحذف عجزها نحو يا تابط شرا وان يكون اما علما وابدا على علمه اعرف والفراء والاخفش جوزا ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الاوسط وقد نقش

عن الكوفيين بجواز ترخيم العلم الثلاثي مطلقا واعلم انه ما يفتح نحو شاه
فان كان في آخره زيادتان اي حرفان زيدا معا في حكم الواحد
اي زيدتا معا لا انهما بمعنى واحد اذ كل من زائدتي مسلمان ومسلمون
بمعنى آخر كما سيأتي اذ اجعل فعلا من الوسام اي الجعل على ما هو مذهب سيبويه
لا افعالا جمع اسم كما ذهب اليه غيره ومروان وزيدان ومسلمون ومسلمات
وكوفي وحمراء بهمزة الالحاق مع الالف او حرف صحيح غير تاء التانيث
اذ لا يحذف من سعلاة الا التاء والصحيح لا يحذف عند سيبويه
زايده اذ لم يحذف من نحو مختار الا الراء ونقل عن الاخفش جواز حذف
المبدة الاصلية والمشهور خلافه والمراد بالمبدة الالف والواو و
الياء الساكنان حركة ما قبلها من جنسها وهو اكثر من اربعة احرف نحو حبارى
ومنصور ومسكين والفرا يجيز حذف المبدل ثانيا في نحو سعيد وعمود وعما
لكن لا وجه وبهذا قيد للاخير فقط لان نحو مدان يرخم بحذف نونه اتفاقا
ولا محذور في بقائه على حرفين لان ما كان قبل الرخيم اصالة كذلك وذهب
الجرمي الى ان هذا حذف اي الزيادتان او الحرف الصحيح والمبدة واختار
الفرا حذف الهمزة دون الالف في نحو حمرا وقال الشيخ لو قال نحذف
حرفان ما قبل اخره حرف مبدة وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
واهول لكنه لا يلايم ما ذكره من ان قول المصنف وهو اكثر من اربعة احرف
قيد للاخير فقط وقد صرح به الشيخ وان كان هكذا حذف الاسم الاخير
وان كان غير ذلك فحرف اي فيحذف حرف واحد وهو اي المحذوف
للرخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه من الحركة والسكون الان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين
على غير حده فان كان ما قبل المحذوف محركا في الاصل نحو ادرأ حركها نحو

مارا وفي راء اسم فاعل من رده الاعم عند سيبويه وبكيه عند غيره
نحو ما السجار في استجار بالسديد وفوه الهمزة او اكثر بادوبيت
على لغة الاكثر فيقال في رجم حارث ومثوب وكروان يا جار بكسر الرا
وما ثو فانه وان كان اشائما شكلا لعروض سا المنادى وكان ما قبل الواو
فيه مضموما لكنها لست احرا في التقدير حتى علب يا وياكرو بضم الراء لانك ادا
نويت المحذوف لم تواز ن الفعل عدرا حتى علب واو ما المتحركة للموجه
ما قبلها الفا وقد يقال في المبني اسما مركبا كلكنه لغة قليلة فيقال يا حار بضم الرا
ويا ثمي بجعل الواو ياء والضم كسرة وياكرا بقلب الواو الفا وقال الجوهري
انكر ذكره الاكثرون فلا يكون مرخما وبعيد ما ذكره فقدان شرط الترخيم
فيه وقد استعملوا صيغة النداء لها خاصة في المندوب وهو المنفجع
عليه او منه بجعل نحو واصرا ما والنفع التوجع يا اوا احصل ع
الاكثر في استعمال لفظ الاختصاص والخصوص والتخصيص دخول الناصب
المفضور كقوله نعلى والله نخص رحمته من نشا وقد يدخل على المقصور
عليه نحو اخص الحمد لزيد وقال الفاضل العطاراني رحمه الله في حواشي
الكشاف الشائع العربي هو الاول وقال المحقق الشريف قدس سره
مهما هذه الالفاظ معنى تحت مفهوما تنا الاصلية دخول الباء على المقصور
عليه وهذا هو الكثير لان الاكثر ادخال الباء على المقصور تنبيها على ان
تخصيص شيء ما بحكم في نوع نفسه الاخر به عن نظايره فاستعمل فيه مجازا مشهورا
وما نحن فيه من هذا القبيل اعني غير المندوب عن المنادى بكلمة يا وهل
اعني اخص لفظ المندوب بالندبة ليست لفظة وافراد يختص بالندبة
وما يزيد مشتركين بين النداء والندبة وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
وكذا توابعه كتوابع المنادى على المفصل المذكور ونحو يا زيد زيدا الظريف

في اخره وقال الاندلسي يجب الجمع ما قارنت زياده الالف
اللبس اي الالتباس نحو قلت واغلاكبه لندبه غلام مخاطب اذ لو قيل
واغلاكماه بلبس بغلام مخاطب فزيدت الفا منكبه لكسر الكاف
وواغلاكموه لندبه غلام جماعه اذ لو قيل واغلاكماه بلبس بندبه غلام
اثنين فزيدت الواو منكبه للجمع والميم اذا وصلها الضم ويجوز لك الخلف
المعاني الوقف بعد زياده الندبه واذا كانت الفا او ما وقال
الشيخ بعضهم يوجبها مع الالف ليلا يلتبس المندوب بالمضاف الى يا
المتكلم المقلوبه الفا نحو يا غلاماه وليس بوجه لان الالف المنقلبه عن
يا المتكلم قد تحذفها الهاء في الوقف فالتبس لذن حاصل من الحاقها ايضا
واعلم انك علمت ان عدا مما يلزم من كلامه الذي مضاه
ساها ولا يندب عند البصريين الا المعروف اي المشهور علما كان او لا
فلو كان علما غير مشهور لم يندب ولو لم يكن علما وكان المتبع عليه مشهورا
به جاز ندبته نحو وامن حفر بيرزمزماه فلا تقال وارجلاه بخلاف
المتبع عليه بخلاف المنوح منه تقول واصيبتاه وليت معروفه
وامتنع عند سيبويه والخليل ان يلي هذه الندبه صفه للمندوب
نحو وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل خلافا ليونس والكوفيين
لكن اذا كان المندوب مضافا او مشابها له او موصولا الحقت المده
باخر المضاف اليه او معلوم مقامه او الصله نحو وا امير المؤمنيناه //
وواطالعا جبلا وامن قلع بابي خيبراه ويجوز حذف حرف النداء الاسم
الجنس المراد به هنا ما كان نكره قبل النداء استوائه به اولا
واسم الاشاره والكوفيون جوزوا حذفه عند الاشتهار نحو له لغدي
ثم اقسم بالله وآلاه والظاهر ان هو لا خبر والمشعار والمعبر منه والمذره

افضل هذه العبارات اما كلام مذهب الزمخشري من ان المندوب قسم
المنادى كما لا يخفى نحو يوسف اعرض عن هذا واها الرجل الخبيث
ان لا تحذف حرف النداء من اي اذ ليس متعرف بالنداء الا ان المقصود
بالنداء اما كان وصفه وهو معرفه قبل النداء باللام جاز حذف الاداه لانه
لا يجوز الحذف من ما ابهمه من غير ان يوصف هذا بذي اللام كما لا يجوز
الحذف من ما هذا ولا يجوز الحذف من اله الا مع امد الاله المعوض منه نحو
اللهم وسدا ح ليل اي صر صحابا ليل وافتد مخنوق مثل للخلص
تخلص النفير اطرق كرا اطرق كرا ان التعاسيف العرى مثل للتحذير
صفه يقال اطرق اذا ارخى عينه منظرا الى الارض وفعله طرق
كرة فما لك لن يرى فيلتفت الكرة الا الارض وياحده الصياد ودد حذف
المنادى لعلم قريبه مثل الا يا بالتخفيف على انه حرف تنبيه يا اسجدوا
اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا استشدد اللام فان ناصبه
للمضارع اي لا تسجدوا والموضع الثالث ما اضمر اي حذف عامله على
شريطه التفسير اي لشرط ان يكون لذلك العامل مفسر وهو كل اسم
بعده فعل او شبهه اي يكون احد هما جزء الكلام الذي بعده سواء اتصل
به اولا نحو زيدا ضربته وزيدا انا ضاربه مشغل عنه اي عن الفعل في
ذلك الاسم المتقدم بضميره اي بالفعل في الضمير الراجع اليه او متعلقه اي
مشتغل عنه بعامل متعلق بذلك الضمير لو سلط عليه هو او متبعه ولم يكن
مانع من التسليط لا لفظا ولا كما في زيدا اني ضربته فان ما بعد ان لا يعمل فيما
قبله والمعنى كاف في كل شيء فعلوه في الزمر على ما جي بضميره هيد الى العهد غير
مذكور في اللغه وقال الشيخ هو غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل
بضميره انه لولا الضمير لعمل فيه والعمل لا يرفع ما قبله فلم يبق الا النصب

فعلها مشتغل عن نصبه بضميره اى لو تسلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه
نحو زيدا ضربته ومررت به وضربت غلامه وجئت على سعد ربدا
بفعل محذوف يفسره مذكور بعده وذلك الفعل المفسر اما عين لفظ المفسر
كالمقدر في المثال الاول اى ضربت او غيره وصيد لمتان يكن بعد ربما هو
بمعنى الفعل الظاهر امامع اى عمول وامامع بعض خاص من المعمولات
والاول نحو جاوزت في المثال الثاني وهو بمعنى مررت مطلقا سواء كان
مررت عاملا في به او بك او غيرهما والفرق بينهما ان مررت لا يستعمل
بدون الباء بخلاف جاوزت والثاني نحو امست في المثال الثالث فانه
ليس بمعنى غربت حتى يكون بل هو بمعناه من علامه اى اتاها او صلف
الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عنده ولم يكن بمعنى لمست رتبته حتى يصح
اكرمته اذ لا يكون ذلك العندية فرع بعد ربلست كما في المثال
الرابع وذهب الفراء والكسائي الى ان ضربت في زيدا ضربته عامل في
زيد كما انه عامل في الضمير ومررت به وضربت غلامه وجئت على
الامتلة الثلثة الاخيرة المتعاطفة فيه لتقدمها مشتغلة وابنت ولابت
وبجاز الرفع اى رفع الاسم المذكور بعد لا يكون من بعدا الباب
بالابتدا اى بكونه مبتدا عند عدم قرينة خلافه اى النصب ولا بد مطلقا
اذ المفسر قرينة النصب على بعد قد ان يكون النصب منها مختارا او واجبا او
مستويا للرفع كما سيجئ بعضها نحو زيدا ضربته او عند وجود قرينة للرفع
اقوى منها اى قرينة خلافه كما مع غير الطلب نحو جاني زيد واما عمرو
ضربته ففيه قرينة اختيار النصب اى سابك الكلمين المعطوف والمعطوف
عليه لكن الغالب بعد اما المذكورة هو المبتدا وايضا اما موضوعة لا تبيننا
الذي لا يلائم مذهبه ما بعد يا لما قبلها في الرفع اذ النصب محتاج الى

حذف الفعل والاصل عدم خلاف الرفع فانه عامل معنوي لم يطرأ عليه
في اللفظ حتى يقال حذف وانما حذفا لانها لو كانت مع الاسم او النهي
او البعد نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه فالجائز هو النصب اذ يلزم
من رفع عمرو كون جمله الامور خبر المبتدا وهو نادر جدا يحتاج الى تاويل
بخلافها من احوال المبتدا او احكامها ولو كانت مع ما في ابواب الطلب نحو
انما زيد بل ضربته واما زيد لنعم ضربه فيجب رفع الاسم اذ لا يجوز عمل
ما بعدها فيما قبلها واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد واذا
عمرو اكرمته اذ الغالب بعدها هو المبتدا وقال ابن مالك لا يجوز فيما
بعد اذا المفاجاة الا الرفع اذ لا تقع بعدها الا الجملة الاسمية وواقفه الصبان
في حروف وغلط الشيخ ايهم اتفقوا على هذا ولعلك تقول كيف صاحب
اللباب ان القياس سيبويه في مجلس الرشيد عن قولهم كنت اظن ان
العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي قال سيبويه فاذا هو اياها
وخطاه الكسائي واد خل الفيسيون من بني شيبان محلها يقول فاذا هو ايها
اذ هل لهو جيه فاذن هو اياها انه لما ذكر الظن اولا اضمر ثانيا والمعنى
ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا ظننت هو اياها فحذف
ظننت مع المتصل به من الضمير وذكر ضمير الفصل فاقول وجه الشيخ ان
الظرف لو حرف بعد اذا الجملة الاسمية حيث قال الكوفيون نحو وزن
نحو خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرو مرفوع بالظرف
كائن في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما
نصب القائم فقالوا ان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله
معنى مفاجاتك التي وجدتك له فجاءة والتقدير خرجت فوجدت عمرا
القيام والقيام ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت

بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي
وهذا النقل عكس ما نقله صاحب اللباب ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية
وبالجواب عن الاستفهام بجملة فعلية نحو قام زيد وعمرو اكرمته وزيدا رايته
في جواب ارايت احدا لا يناسب اي يناسب المعطوف والمعطوف عليه
او الجواب والسؤال في كونهما جملتين فعليتين فانه امر مهم عندهم لا يكرهون
معه حذف الفعل وكذا في نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بعطفها
للعطف على مشابه الفعل وبعد حرف النفي اي ما ولا وان نحو ما زيدا
ضربته واما لم ولما ولن فهي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها فلا يقال
لم زيدا تضربه وبعد حرف الاستفهام نحو زيدا ضربته وبعد اذا
الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش نحو اذا زيدا ضربته ضربك
واما المبرد فاوجب الفعل بعده وبعد حيث قال الشيخ هي دالة على
المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وقال
الجوهري هي كلمة دالة على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة
ولا يجازى بها الا مع ما والوجه في الكل ان وقوع الجملة الفعلية بعد هذه
الالفاظ اكثر وفي ما كان بعده الامر والنهي والدعا نحو زيدا اضربه
او لا تضربه وعفى الله له لما علمت وعند خوف لبس المفسر بالصفة على تقدير
الرفع دون النصب نحو انا كل شيء خلقناه بقدر فانه لو نصب كل شيء
لكان المعنى خلقنا كل شيء بقدر وهو المقصود ولو رفع بالابتدا احتمل ان
يكون خلقناه بقدر خبره ويفيد المقصود وان يكون خلقناه صفته وبقدر
خبره فيكون المعنى كل ما هو مخلوقنا بقدر ولا يفهم منه المقصود وقال
الشيخ هذه الاية لا تصلح للتمثيل اذ مراده تعالى من كل شيء كل مخلوق وما

اراد

اراد خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لا يخلق جميع الممكنات الغير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس
كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل
ممكن غير متناه فمعنى الاية يرفع كل شيء على ان خلقناه خبر كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى انه صفة كل مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
وفيه بحث لان كون الشيء ههنا مخصوصا بالمخلوق لا يوجب اتحاد
المعنيين اذ المفهوم من كل مخلوق مخلوقنا بقدر امران احدهما ان لا
خالق الا الله والثاني ان خلقه بقدر البتة والمفهوم من كل شيء خلقناه
كائن بقدر هو الثاني دون الاول ويستوي الامران الرفع والنصب
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته عنده فان نصبت عمرا لكان عمرا اكرمته
عنده جملة فعلية معطوفة على قام وان رفعته لكانت جملة اسمية معطوفة
على زيد قام وعدم الحذف في الرفع معارض بشدة القرب بين المعطوف
والمعطوف عليه في النصب وكذا يستوي الامران في مثل زيد ضارب
عمرا وبكرا اكرمته في داره دون زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته
لاجله فان الرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول
به لم تتم مشابهتهما للفعل ويجب النصب بعد حرف الشرط سوى اما
وحرف التحضيض اذ لا يقع بعدهما الا الجملة الفعلية نحو ان زيدا ضربته ضربك
والا زيدا ضربته وليس مثل زيد ذهب به منه اي من هذا الباب
لان ذهب لا يقتضي النصب وانما لا يجوز نصب زيد لمناسبة ذهب
كما يجوز في زيد اختلست عليه فيكون التقدير الا بئس الذهاب زيدا
كما كان التقدير هناك لا بئست زيدا لان الضمير المستقل به ينبغي ان
يكون منصوبا لفظا او محلا اذ الفعل لا يستقل عن نصب اسم يرفع ضميره

والضمير في ازيد ذهب به ليس كذلك · فارفع واجب وكذلك ليس
منه كل شيء فاعلموه في الزبر اي شيء الاعمال اذ لو تسلط فعلوا على كل شيء
فالمعنى فعلوا كل شيء لكان في الزبر اما معلقا بفعلوا او معا كل شيء
فالمعنى فعلوا كل شيء في الزبر او فعلوا كل شيء مسطور في الزبر ولا
يخفى ان المعنى الاول غير مستقيم واما الثاني وان استقام الا انه غير
مقصود والمراد منه ما اراد بقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر ونحو
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الف بمعنى الشرط واللام
موصولة التي زنت والذي زنا فاجلدوا احرسا وبين عدا لمبرد والفراء
وحينئذ لم يكن من ايا لان ما بعد الفا الشرطية لا تعمل فيما قبلها وقولهم
ههنا بحث لان الفا في مثل اما السايل فلا شرطية عامي من ان معناه
ان يكن من شيء فالسايل لا شرط مع ان ما بعدها يعمل فيما قبلها فلا
المطلوب محرد بيان ان الفا ههنا شرطية فالاولى ان يقال لان ما بعدها
الفا الشرطية الكاينة مع غيرها لا تعمل فيما قبلها وههنا كذلك وما
منه ما استدل به الشيخ وهو ان ما بعد الفا لا تعمل فيما قبلها الا اذا وقعت
غير موقعها لعرض نحو اما السمن فلا تكثر او كانت زايدة نحو اذا جاء نصر الله
الى قوله فسبح فانه عامل في اذا وجلدان عدا سيبويه اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا فلا يكون محمد ايضا من هذا الباب
لامتناع التسليط معنى وهو ظاهر ولفظا لان الفا عنده ايضا شرطية اي
ان تبين زنا هما فاجلدوا بالذي ذكرناه والا اي وان لم يؤول بما ذكر
فالجملة الفعلية وقرئ نفسه الا حرف الباقون قرؤوا بالرفع وهارون
بالنصب الاعمش من غير الموضح الزانية انخذر وهو معمول معذرا لان خذرا
مفعول له لتقصير ما بعده احترازا عن نحو زيدا في جواب من انتى لكن خرج

به الاسد في اياك والاسد مع انه تحذير فقط وقال الشيخ في تقدير انتى
بعض السماحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد وظاهر ان معنى زيدا
من الاسد بمعنى خذه ولو قال بتقدير اذ تعد كان اولى او ذكر ان فرا
معذرا مرفوعا هو معطوف على معمول بتقدير مضاف هناك اي ذكر معذور
وهو لا مناسب قوله الثاني الهادي والمالك ما اسم عامله وان فرا معذرا
مبنيا للمفعول معطوفا على ذكرا وحذف المفذرين القايمين في الحذرا
على انه مفعول له او مطلق كما تو هم بعضهم لكان صف لمعمول ولا ضمير
ههنا راجع اليه وقال بعض شارحي اللباب لو قلنا هو معذر منصوب على
انه عطف على قوله نحذرا لكان له وجه فتامل الحذر ترجمة نحذرا الاول مثل
اياك والاسد قالوا اصل اياك اتق نفسك من الاسد لكنهم لا يجمعون بين ضميري
الفاعل والمفعول لواحد اذا انفصلا فقدموا الى اتق نفسك ثم حذف الفعل
وعوض الاسد بصيغة المفعول او لكثرة الاستعمال ثم حذف الصفة لزوال الاختفاء
اليه بحذف الفعل مع الفاعل فحمل الضمير المتصل منفصلا لزوال ما يتصل به
والاسد عطف على اياك اي اتق الاسد عنك ولا يخفى ما فيه من الركاكة فالحق
ان يقال الاصل اياك بعدي عن الاسد وبعد الاسد عنك واياي وان تحذف
اي والحذف والثاني مثل الطريق الطريق صرح الشيخ ان المقدر في
القسم الثاني ايضا بعد ولا يخفى بعده في هذا المثال وقد يقال اي مثل الطريق
ويقول اياك مثل الاسد اي باعد نفسك منه وح يكون المجموع جملة واحدة واياك
من ان تحذف واياك ان تحذف تقديره من فان حذف سابه حروف الجر
عن ان وان قياسي ولا تقول اياك الاسد وقول الشاعر اياك اياك المراء
فانه الى الشر دعاك والمشر جالب للضر وقال سيبويه والخليل اياك
ايك من باب الاسد الاسد والمراد منصوب باحذر لاشتماله حذف حرف

لكن مبهما بل كان معينا وقد سماه بعضهم موقتا لم يفصل وفسر المبهم بما ليست
الست المشهوره وهذا التقدير الغير لكنه المنقه من ذات تعلم ما فيه
من عدم الانضباط ولا يجب ما منا نفسو بعين المحصور اذ يخرج حينئذ المقادير
الممسوحه كالفرسخ والاحلاف في انتصابها على الطرف وقال المكان المبهم
ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فدخل في مثل الفرسخ فان
المكان لا يصير فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب كونه مقدرا بالف خطوه
وما يعين مكان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام
لها باعتبار تعين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء تلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق
والبيوت في الدار واقول لا يخفى عليك ان اعلام المواضع على هذا التفسير
داخل في المبهم وخارج عن العين فالمناسب ان يفسر المبهم بما ثبت له اسم
بسبب امر خارج عن مسماه والمعين ما كان له اسم بسبب امر خارج عن
مسماه سواء كان غير مسماه او ضروره ويدخل في المبهم على كلا التفسيرين
جوف البيت وخارج الدار ودواخلهما مع انها لا تنتصب بالظرف فيه على ما نص
عليه سيبويه وكذا جانب وما هو معناه وايضا كل اسم مكان يدخل فيه لانه
انما يدخل على المكان باعتبار ما لحذف الواقع فيه والحذف خارج عن مسمى المكان
مع انه لا يسمى كل اسم مكان بالظرف فيه كما سيجي وقد علم ايضا ان المبهم عند ولدي
وشبههما نحو دون ومع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذه ونحوها لا يسمى
وفي بعض النسخ لا يسمى وهذا اوضح واقول كانه اراد بالابهام معناه اللغوي
اذ لو لحظ الابهام الاصطلاحي فما ذكره فلا حاجه الى حمله على المبهم ويكون
تعبير المبهم بالكمات الثلث باطلا وقد علم ان لفظ مكان لكثره
الست في الاستعمال
فطلب تخفيف الحذف في قوله الامامه وقد علم الشرح والتحقيق ان كل اسم مكان

الحجر التطف الانادر اقال ابو علي في قوله تعلى ولا تعلى الذين اداما
انوك لتحلهم قلت لا اجد اي وقلت وامتناع تقدير س مع غيران وان
الا فيما سمع من العرب كاستغفر الله ذنبا اي من ذب واختار معنى
قومه اي من قومه واقول المناسب ان يحال امتناع ايا ك لا اسد على فقدان
السماع والا فيمكن توجيهه بان يقال تقديره حسبا ك لا اسد على ان
يكون الاسد مفعولا بانبا قال الجوهري حسبت الشي وحسبت معنى اي كففت
عنه وقد ذكر المصنف عده ابواب مما لحذف فيجب فيما منها بسبب
الاغراء نحو شانك والحج ذا انك اي من لا اخالك كتباع اي الهي غير
تلاع والعامل الزم او نحوه ومنها باب الاختصاص نحو نحن العرب اكرم
الضيفان اي اخص العرب ومنها المنصوب على المدح اهل الذم او الترحم
امثلة نحو الحمد لله الحميد وحمال الحطب فيمن قرا بالنصب ومررت به
المسكين اي امدح او اذم او ارحم المفعول فيه ما فعل فيه فعل اي
حدث مذكور لفظا او تقديرا او زمان او مكان او ورد عليه يوم
الجمعه صمت واتاني اليوم زيد واجيب مثل عامر في المفعول به وشرطه
يعد مر في وما در من كلامه ان المفعول فيه ظرفان ما ظهر فيه في وما
سبب سقوطه وهذا خلاف اصطلاح النحويين فانهم لا يطلقونه الا على الثاني
وقال الشيخ المفعول فيه نوع من المفعول به وهو لك يوم الجمعه في سر
يوم الجمعه كان تم الكار مفعولا به بواسطه حرف الجر ثم حذف وصار منصوبا به
من غير واسطه حرف لفظا والمعنى على كان وكذا المفعول له فيهما مثل
ذنبا في استغفر الله ذنبا وظروف الزمان كلها اي سواء كان موقتا اي
محصورا كاليوم وشهرا او نحوهما اي غير محصور كحين وزمان تقول لك اي
النصب تقديرا في وظرف المكان ان كان مبهما مثل دلك والا اي ان لم

ضرب ولا امتناع فيه وقعدت جبنا خلافا للزجاج فارعند مصدرية
اي مفعول مطلق والمعنى ضربت ضرب تاديب وقعدت قعود جبن قال
المصنف رد اعلى معنى ضربته ناديبا ضربت للتاديب انفاقا وفوك للتاديب
ليس مفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وقال الشيخ في الرد نظر وذلك ان
ضرب تاديب ايضا بمعنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق انفاقا
دون الثاني وان مع في ان سعني في المعنى المقصود الحلفان في الاعراب
الاخر ان معنى جئت ركبا جئت وقد تكون والاول حال والثاني مفعول
فيه وفيه بحث لانا لانسلم ان مفهوم ضرب تاديب هو مفهوم للتاديب بعينه
غاية ما في الباب ان مالهما واحد وكذا الحال في جئت ركبا وجئت وقد تكون
بخلاف مفهوم تاديبا فانه مفهوم للتاديب بعينه وشرط نصبه بعد ان قد تجر
مثل ما فيه فيذكر وانما يجوز الظاهر ان المراد بالجواز ههنا ما يقابل الوجوب
والامتناع وان امكن حمله على ما يقابل الامتناع فقط بناء على مذهب ابي ابن
جعفر من وجوب النصب حال التنكير خذها اي بقدير اللام اذا كان
المفعول له فعلا لفاعل اي فاعل الفعل المعلل بالمفعول له الظاهر
ان هذا الشرط غير لازم كما ذهب اليه بعض النحاة ومنهم الشيخ والدليل عليه
قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخط واستتماما للبلية اذ المتبادر للسخط هو ابليس والمعطى للنظرة مولاه
ومقارنة اي لذلك الفعل في الوجود بان تقع الحدث في بعض زمان الفعل
له نحو قعدت جبنا او تكون اول زمان الحدث اخر زمان الفعل له نحو
جئتك خوف من فراقك او بالعكس نحو جئت اصطحابك وجاز ابو علي
المعدم المقارنة في الزمان ووجه فراره يوم سمع الصاد قبل ضاد يوم
صدقهم سادا مان معناه لصدقهم في الدنيا المفعول معه مذكور بعد الواو

نشئ من حدث معنى الاستمرار اذ الكون في مكان كالجلوس والمادي
نصب على الظرفية بما فيه معنى الاستمرار اذ خوفت منقسم حلت موضع القيام
وما ليس فيه معنى الاستمرار لا نصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك و
حمل عليه ما ورد خلت وسكنت وذهبت لكثرة استعمالها على المدة الاصح
الذي ذهب اليه سيبويه وهو ان هذه الافعال لانه الاثري انه يستعمل في موضع
لا يمكنه عدة بها كثيرا نحو دخلت في البلد وسكنتم في مساكن الذين ظلموا
وذهبت في الخان وايضا غير الامكنة بعد دخلت بلا فيها في نحو دخلت في
الامر وقد تستعمل ايضا تكون مصدر دخلت الدخول والمعمول مصدر
اللادم في الاعلال وتكونه ميمي خرجت وهو لازم انفاقا وقال الجرجاني
هو مستعد لما بعده مفعوله وينصب المفعول فيه عامل مضمر اي تحذوف
جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى تاوم اي صم يوم الجمعة ووجوبا على
شرط المفسر بالفصل المذكور فمختار الرضي في يوم الجمعة سرت فيه
والنصب في كل يوم صمت فيه في الصيف وليس وفي الرمضان والنصب في زيد
سار ويوم الجمعة سرت فيه بعده وجب النصب في ان يوم الجمعة مضاف في
صمت المعمول له ما فعل لاجله الفعل اي حدث مذكور اي ما يكون خاملا الفاعل
على الفعل سواء كان مرضيا او لا نحو ضربته تاديبا فعل الفاعل على الضرب
او لم يجد ههنا عن المتكلم تحقيقان بل حدث واحد ويمنع ان يكون السبب على
انفه ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره الشيخ من ان العلة هنا في الحقيقة هي الباعث
بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو ضربت لما هو العلة اعني التاديب لم ينصب
عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وقد يجاب ايضا بان ههنا مضافا محذوفا
اي ارادة تاديبه واخوك لا بعد ان يقال الضرب والتاديب وان اتحدا
ذاتا لكنهما يحملان اعتبارا وهو من حيث انه تاديب قلبه لنفسه من حيث انه

الكاينة معنى مع لمصاحبة معمول فعل سواكان فاعلا كجئت وزيدا
او مفعولا كجئتك وزيدا وهم اذا المعنى بكفك وقال الشلوبين معنى ما لصحة
كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت
وزيدا مشاركان للتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي
قولك سرت انا وزيد بالعطف تشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين
في وقت واحد وقد يقال المراد المشاركة في وقت واحد او في مكان واحد
كما لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وما ذكره المتم لهم الا عليهما قد يجب
الخليل فانه شرط في نصب الاسم على انه مفعول معه حواره عطفه من حيث
المعنى على صاحبه فلا يجوز عنده ضحك زيد وطلوع الشمس فلا يقال ما زال
استوى في الاستوى الماء والخشبة بمعنى تساوى لا يرتفع والمراد بالفعل
هنا هو المعنى الاصطلاحي لشهاده معمول و لفظا او معنى فالمناسب
ذكر شبهه ايضا وقبل المفعول معه سيبويه وزعم الاخفش وابو علي
لانه فيما سيبي وزعم جمهور النحاة الى ان العامل فيه الفعل او معناه بتوسط
الواو وقال الزجاج هو فعل مضمر بعد الواو وقال عبد القاهر هو الواو
وقال الاخفش لعبته نصب الظروف فان الواو لما اقتضت مقام مع
المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب
ما بعدها عاريه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف كما قالوا في المشبه
بالمفعول به طرف هو خبر المبتدا ومرادهم ان الخبر المبتدا لما كان هو المبتدا في نحو زيد
قائم او كانه هو في نحو زيد واخاها منهم ارتفاعه وما كان مخالفا له في ذلك
لا يطلق اسم الخبر على المبتدا نحو زيد عندك اذ لا يقال ان زيدا عند خالفه
في الاعراب والعامل عده المخالفة التي اوصفها الخبر فيكون معربا فان
كان الفعل لفظا وجار العطف فالوجهان ومجاز ان العطف والنصب

مثل جئت انا وزيد وزيدا واما جار العطف هنا تاكيد الضمير المرفوع
المنفصل بالمفصل وان لم يجز العطف بغير النصب مع من جعل
النصب مقابلا للعطف ان الوجهين فيما لم يكن المفعول منصوبا فان قلت
لم كان التميم وجب ان يقال تعين كونه منصوبا معه وان يجعل الوجهان العطف
وكونه منصوبا معه وفرق بينهما في مثل ضربت زيدا وعمرا وقصد المصاحبة
وعدمه قلت منع عنه تصريحهم بان عطف عمرو متعين هنا نحو جئت وزيدا
ممنوع الى وعلى ان النصب مختار هنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المنفصل بلا تاكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف
عليه قبيح لا ممتنع وان كان الفعل معنى وجار اي لم يمتنع العطف
مثل ما زيد وعمرو وزعم الاكثرون الى ان العطف هنا هو المختار مع
جواز العطف النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فالعطف وبما فيما كانت الدلالة قويه على الفعل مثل ما ذكره فان ما
الاستفهامية الجار طالبان للفعل واما اذا كانت الدلالة ضعيفة نحو كيف
انت وقعته من الشريد فالعطف اولى بلا خلاف وان قصد المصاحبة والا
اي وان لم يجز العطف لعين النصب مع ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
فان العطف على الضمير المجرور بلا اعاده الجار ممتنع عند البصريين في السعة
وقد صرح الشيخ ما نهم يجوزونه فيها بتكلف وذلك باضمار حرف الجر
مع انه لا يجعل مقدرا الضعفه وانما كفى الفعل هنا معنى لان المعنى اي معنى ما لك
وما شانك حاصل وجه الدلالة على الاول ظاهر وفي الباقي الاستفهام والمصدر
اذ شانك معنى فعلك وصنعتك الحال ما يبين هيئة الفاعل من حيث انه
فاعل اي باعتبار قيام الفعل به او المفعول من حيث انه مفعول به اي باعتبار
وقوع الفعل عليه فخرج النعت لانه يبين هيئة الذات مطلقا وعن ان مالك انه جوز

الحال عن المبتدا لفظا او معنى حالان من الفاعل والمفعول به اى ملفوظا
او ملحوظا وظاهر الحد منقوض جميعا بما كان فى الدار زيد والشمس طالعة وفى قوله
بل ملة ابراهيم حنيفا ومثل قول المصنف لفظا او معنى وفى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وقد يتكلف للجواب عن الثانى بانه حال مقدرة بل متبع ابراهيم
فان ابراهيم مفعول معنى وعن الثالث بان الحال عن ما ولا فى حكم الحال
عن دابر الذى هو مرفوع بما اذ دابر الشئ اصله والدابر ما عناه ضمير الذى
فى مقطوع فاعل نحو ضربت زيدا قائما خرج الحال عن الفاعل اللفظى والمفعول
اللفظى وزيد فى الدار قائما خال عن الفاعل المعنوى اى الضمير فى الظرف
الذى هو عامل معنوى كما صرح به الشيخ فلا يرد ما اورد على المصنف
من ان الضمير فى الظرف فاعل لفظى لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك
زيد ضربه راكبا نعم لا يخلص مع حاذكره لا عند ان تترك او معناه فى حد الفاعل
من ان الرافع فما حل فيه عند المصنف هو الفعل او اسم الفاعل المقدر النسبة
الا ان يقال ذاك مبنى على التحقيق وهذا على الظاهر فلا اشكال وهندا
زيد قائما خال من المفعول المعنوى اى اثبت على زيد واشر اليه قائما وعاملها
اى الحال وعدا اللفظ مذكور وهو ثلاث لكن ثانيه اشبع الفعل وسهدا و
معناه كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء
كوبا ترسانعما وحرف التشبيه كزيد كعمرو وراكبا وزيدا سد شاغرا
والمنسوب كوانا قرشى مفتخرا وعض اسما الافعال نحو عليك زيدا راكبا وقال
الشيخ احاطرفا التمنى والترجى كوليتك او لعلك قائما فى الدار فانظر
انهما ليستا عاملين لان التمنى والترجى ليسا معمدين للحالين بل العامل هو
الحرف الموجود كما هو مذهب الاخفش على ما يجئ لكون معموله هو المبتدا
وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة ما لم تخصصا بها عاما وقيل العراك
قوله

فى قول لبيد واسئلها وفى روايه واوردها العراك ولم يدر بها ولم يشق
على بعض الرجال و وحده فى مررت به وحده ونحوه حال معرفة فاجاب
بانه مناول بفتح الواو فان اولت وناولت بمعنى والتاويل عسر ما يؤول
اليه الشئ قال سيبويه اى معترك العراك او معترك العراك ومنفردا وحده
او بمفرد وحده اى انفراده يقال وحد يحد حدة ووحدا ومعنى البت ارسل
انكار الوحشى الاتن ورعه ولم يطرد بها ولم يحف على ان لا تشرب منها
لتمام راحته بخلاف الرعاء الذين يدبرون امر الابل فاذا اوردوها آثروا
جعلوها قطعا قطعا حتى تروى يقال اوردت الابل العراك اذا اوردتها جميعا
آثروا وردت الابل سقتها وطردتها وفصل البعير بالكسر يقتضى اذا لم يشرب
والرجال فى الورد ان شرب البعير مرة ثم يرد من الغد الى الحوض
فصل من بعير ن عطشانين للشرب منه ما عساه لم يكن شرب فان كان
منا جهما نكره وجب تقدمها اى الحال نحو جاء راكبا رجل وفيه بحث لانه لا
يجب تقدمها اذا اختص صاحبها النكرة بصفة نحو مررت برجل عالم قائما
او اضافة نحو مررت بغلام رجل قائما او سببية نحو فاضل سعدى عربيا
سلبا او نفى نحو لا كتفى احد الى الاحلام ليوم الوغا منهم فاحكم او استفهام
نحو هل كان احد شيها لك او كان معرفة شاركه النكرة فى الحال نحو
كما زيد ورجل آكبين او كانت الحال جملة مقرونة ما لواو نحو كما لذى مرئى
قريبه ومبى خاويه على عروشها ولا تعدم الحال على العامل المعنوى الحال
واجاز الاخفش تقدمها على الظرف وشبهه بشرط تقدم المبتدا عليها نحو زيد
قائما فى الدار وصرح ابن الدهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او جارا
او مجرورا على عامله الذى هو احد ظرف او جار ومجرور نحو البر الكر سنين
اى الكر متة حال والعامل مستقر خلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان

مشابها للظرف من حيث المعنى كما مر الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
الذي هو الظرف او الجار والمجرور خاصة نحو كل يوم هو في شان اقول
لا بعد ان يجعل عدا على ما نقدم عن الاخفش وابن الدهان وحينئذ يكون حالا
الحال واما التقصير في امم المسئلة فتشترك ولا يتقدم الحال على ذي الحال
المجرور بحرف الجر او الاضافة فلا يقال مررت راكبة بهند وجاريتي محمد
ضاربة زيدا في المذهب الاصح ونقل عن نص سيبويه وابي علي وابن الدهان
جواز تقديم الحال على الاول مستندا لا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس والزجاج لجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وقال صاحب
الكشاف كافة مصدر اي رسالة كافة وكل ما دل على صحيح ان يقع
حالا وان لم يكن مشتقا خلافا للمحبوبي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
اقل
العامل فيهما اطيب ونحو عل افضل للتفضيل فيما قبله لانافيهم على حوار نحو
زيد راجلا احسن منه راكبا والعامل في راكبا راجلا افضل التفضيل للاضافة
ولا يصلح اسم الاشارة للعمل في بسرا لان العامل يجب في الحال معدية فلو كان هذا
عاملا في بسرا لتعدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام
الا في حال البسرية كان الاشارة في هذا على شيحا بعدت وليس الامر
شيخوخة ونحن نعلم بالضرورة انه صح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حال البسرية وتكون الحال جملة طلبية وشرطها الرابطة في الاكثر وقد تخلو
الاسمية عنها عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب فالاكثر ربطها
بالواو والضمير نحو فلا تحملوا الله انداد او انتم تعلمون او بالواو وحده نحو
تبيا وادهم بين المآء والطين او بالضمير وحده على ضعف فيه نحو لورد وه
على القران نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقال الاندلسي ان كان الضمير مما صدرت
الجملة سوا كان مبتدا كالآية المذكورة او خبرا نحو خرجت من الباب وفي ثوار

للضعف

فللضعف غايته مافي الباب انه اقل اجتماع الواو والضمير واتفراد الواو
والظاهر انه لا ضعف لافراد الضمير في غير ما ذكره ايضا نحو الله يحكم لا معقب
لحكمه وحكم الجملة المصدرة بليت وان كانت فقلبه حكم الاسمية بخلاف لا
يكون وما كان ونحوهما والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو مدهم في طغيانهم
يعمهون وقد سمع قمت واصك عينه وما شابههما هو الماضي مطلقا والمضارع
المنفي بلم او ما او لا دون لن فان المنفي بها لن يقع حالا بالواو والضمير
او بأحدهما وقال الاندلسي المضارع ان كان منفيا بلم لابد من الواو وسواء
كان مع الضمير او لا وان كان منفيا بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو ولا
يدخل الماضي المثبت من قد لان الفعل اذا وقع قيدا للشيء يعبر كونه ماضيا او
اوشك قبلا ما لنظر الى ذلك المقيد لما مضى الى زمان التكلم كما في معناها
الحقيقية وليس ذلك بمتجه فقد صرح النحاة في مباحث متى بكون الفعل
مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم ومنه اذا
فاذا قيل جا زيد ركب بعمرو من ان الركوب قد كان متقدما على المجي فلابد
من قد حتى تقربه الى زمان المجي معناه فتحمل ظاهرة نحو افتطمعون ان
يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله او مقدرة نحو كيف تكفرون بالله
وكنتم امواتا والاحسن والكوفيون خلافا لقوم وجوبا ذلك وكثر حذف
العامل للحال بعد قام قربه نحو فتمثل لها بشرا تالله لقد اثرك الله علينا وانا كنا
وجب ذلك الحذف في الحال الموكدة قال الشيخ الحال على ضربين منتقلة
وموكدة ولكل منهما حد يخالف ما يتبعها فالمنتقلة جزء الكلام تفيد بوقوع حصول
مضمونه بعاقل الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او ما يجري مجراهما
والموكدة اسم غير حدث يحي مضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب
في نحو خرج رجوعا مثل قعد القوم عطوفا اي عطفوا فانه قعد عطوف فالمعنى

اذا صرفت منه متى شئت و قال الشيخ فيه نظر اذ المعنى لعولك تبعيت الآ
خال كونه منطوفا و اولويت الظاهر ان الضمير راجع الى مصمون الجملة اى كون
زيد اما بالى الاتباع المعنوى م قال الاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك
وهو ان الفاعل معنى الجملة كما علمت فى المصدر المذكور لفظ ولغيبة كانه قال
عطف عليك ابوك منطوفا وشرطها ان يكون مفرده لمضمون جملة التعجب
سواء كان للتاكيد او للاستدلال على مضمونها او لهما والظاهر انها تحمى بعد
العلمية ايضا لقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين
فلما ذكره شرط لوجوب حذف العامل للوجود الحال الموكدة للعبر ما
عرفت قال بعض المتاخرين منصوب يرفع للاسقصل لحد بالمضاف اليه فى
نحو خاتم فضة ومابه رجل وللمصنف التزام اضافته الابهام المستفاد من الذات
بالوضع مان يقع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع وهو اخراز عن نحو جاءنى
فى القرت عينا جاريه اذ ابهام العين يجب الاستراك عن ذات مذكوره
او مقدره قال الشيخ يخرج عنه الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة الذات
التى هى الرجوع لان عمل الرجوع معروف غير مبهم وهى
الاستقال له ما انتا الذى يجب عن تدخل فيه التعقيد فى نحو جاءنى زيد راكبا
لان زحلات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احداها
غير مخل بالفهم وكذا عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد واجاب عنه بعض المحققين
بان مهية الرجل مخلوقة والابهام فى الافراد كما فى الرجوع عنه وكذا الحال فى
جاءنى العالم زيد فان المميز المخصوص مبهم من حيث الصفة فاقول تعالى هذا
لا ابهام فى خاتم ايضا فان هيئته معلومة والابهام فى الافراد وللاسعدان يقال
التقرير لارفع الابهام عن الذات اى زيد بل لرفع عن الرجوع الذى هو هيئة
الذات فالاول اى عارفع الابهام عن ذات مذكوره لا يكون الا عن مفرد اى المفرد

لابهامه نسب له كما يقال علمت هذا عن امرك وكوران يقال من همنا يختلف
بعد كما يقال طبقا عن طبق والاول اولى واحوط لابعدان مراد ان
الاول يرفع الابهام عن مفرد فان قلت هذا لا يلائم قوله الثانى عن نسبة اذ التمايز
يرفع الابهام عن الذات المقدرة قلت ابهامها بحسب النسبة فارفع الابهام عن
النسبة يرفعها واراد بالمفرد ههنا ما يقابل النسبة تامة او لا وقد ذكر
بعض المحققين ان المفرد يطلق على ما يقابل المركب وما يقابل المثنى والمجموع
وما يقابل المضاف وما يقابل الجملة ولم نذكر هذا المعنى مقدرا ههنا بما يعرف
به قدر الشيء غالبا قد للمقدار اما فى عدد نحو عشرين درهما وسيأتى فى بحث
التمييز واما فى غيره نحو رطل زيتا بفتح الزاء وكسرها نصف من وزنا ومعوان تبنا
المنا مقصورة الذى يوزن به والتثنية منوان وهو اصح من المن وعلى التمرة
مثلها زبدا وستظهر فايدة الامثلة فيقدر اى بحسب افراده ان كان ضنا هو ما
يطلق على القليل والكثير كتمر وضرب الا ان يقصد النوعان او الانواع فحينئذ
يجمع نحو مثلة تمرين او تمورا قال الشيخ هذا الكلام غير مستقيم جدا والحق ان قولك
هذا التمر اما ان يكون عن عدد مفرد نحو كان تمرا او لا لكنه اذا كان صنفا فان
قصد الانواع جمع ودون تلك الوجوه نحو عشرون ضربا وتمرا وان لم يقصد هو معها
نحو عشرون ضربه وتمره واما ان يكون غير عدد مفرد ان كان صنفا الا ان قصد
الانواع والا فلا كان الضمير فى قوله مفرد راجع الى التمييز عن المفرد الغير العدد
ولذا اخال حال التمييز عن العدد الى ما سياتى فيتعمم كلا فرع فى غيره اى يجب
جمعه فى غير الجنس على قياس قوله فيقدر بمقدار ما يقابل التمييز وقال الشيخ
غير الجنس يطلق على ما قصد مفردا كان او شيئا او مجموعا كقولك مثلة رجلا او رجلين
او رجالا فقوله فرع فى غير ظاهر يصح وقد يراد الامم ان غير الجنس يجمع
لكون المراد جمعا فرفع الخلاف لكن العبارة عرضة للتعقيد ثم ان كان المفرد ينوب

كالمثال الثاني او بنون التثنية كالمثال الثالث جاز الاضافة الى التمييز
فيقال رطل زيت ومهوان سمن والا اي وان لم يكن بهما بل بنون شبه الجمع
كالمثال الاول او بالاضافة كالمثال الرابع اذ لا يكون المفرد ههنا بنون الجمع
واما قولهم حسنون وجها فليس من الصنف اذ التمييز فيه عن النسبة فلا
يجوز الاضافة وفيه بحث اذ جاء نحو عشرة ودرهم قليلا ويكون ايضا عن غير
مقدر على الندرة نحو خاتم حديدا والخفض في هذا اكثر منه في المقدر او
الخفض فيه اكثر من النصب فيه والثاني اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
عن نسبة حاصلة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وهو شبه الفعل مع
مرفوعه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بالزيد فارسا وهذا التمييز اما ان يكون
نفس ما انتصب عنه وح اما ان يصلح ان يكون عين متعلقه ايضا اولا الثاني نحو
طاب زيد نفسا والاول نحو زيد طيب ابا فان ابا يصح ان يكون زيدا وان
يكون ابا زيد واما ان لا يكون نفس ما انتصب عنه وح اما ان يصلح ان يكون صفة
ما انتصب عنه وصفة متعلقه ايضا او يكون صفة ما انتصب عنه فقط او لا يصلح
لشيء منهما اصلا والاول نحو ابوه فانه يصح ان يراد بها ابوه زيد لا ولاده وان يراد
ابوه ابيه له والثالث نحو دارا والثاني نحو علما وعن نسبة حاصلة في اضافة
نحو تعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما فيه ان طيبه داخل في شبه الجملة كما لا يخفى
ولله دره فارسا مثال للصفة وما سبق امثلة للاسم والدر في الاصل ما يدر اي
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هناك كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب
فمعنى لله دره ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه
من ثدي امه اي ما اعجب اللبن الذي يربى به مثل هذا الولد الكامل وفيه ايضا
ان درا ان كان مضافا الى ضمير مبهم لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن مفرد

وان كان

وان كان مضافا الى ضمير معلوم او ظاهر فالتمييز عن نسبة في شبه جملة لان لله
دره بمعنى الفعل فان قلت عبرت عن القسم الثاني للتعبير بالتمييز عن النسبة
فيكون الذات المقدرة هي النسبة كما انه عبر عن القسم الاول بالتمييز عن المفرد
والذات المذكورة من المفرد ولا يخفى ان اطلاق الذات على النسبة غير مناسب
قلت مذهبهم ان في القسم الثاني ذاتا مقدرة فيها ابهام لاجل النسبة لانك تنسب
شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة سبب
للتمييز فعبروا عنه بالتمييز عن النسبة على ما مر مثله غاية ما في الباب ان المفرد في
القسم الاول سبب للتمييز وعين الذات المذكورة والنسبة في هذا القسم
سبب للتمييز لكن ليس عين الذات المقدرة ولذا صرح الشيخ بانا اذا قصدنا
ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي
طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه
كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد
نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز الشيء المقدر وكذا نفسا واقول ههنا
بحث لانا اذا قلنا طاب زيد نتردد ذهن السامع في ان قيام الطيب بزيد باي
اعتبار وباي وجه وايضا يحتمل احتمالا بعيدا ان لا يكون الطيب قائما بزيد
بل بغيره منتسب الى زيد بواسطة علاقة بينه وبين ذلك الغير فههنا ابهامان
فان ذهب القوم ان التمييز عن النسبة انما يرفع الابهام الثاني كما بينهم من عبارتهم
فيرد النقض بنحو امتلا الاناء ماء والاخسرين اعمالا بل بنحو كفى زيد رجلا اذ
التمييز الذي كان عين ما انتصب عنه منحصر على هذا التقدير في نفسا وان
ذهبوا الى ان التمييز المذكور قد يرفع الابهام الاول كما في نحو امتلا الاناء ماء
وقد يرفع الابهام الثاني كما في نحو طاب زيد علما اذ صرح اكثرهم بان معناه
طاب علم زيد فيرد ح ان التمييز اذا كان رافعا للابهام الاول فلا حاجة

فيه اي فهم شيء وهم ذاهبون الى عدم الدات في التمييز عن النسبة مطلقا
وقد يقال معنى طاب زيد علما ان في زيد طيبا بالنظر تعلقه فكون التمييز
ههنا ايضا رافعا للابهام الاول ثم ان كان التمييز عن النسبة اسما اي غير
صفة فان كان بصح جعله لمن انتصب عنه فالواو هو ما كان اصلا التمييز بسببه
لانه اقيم مقام التمييز حتى صار التمييز بسبب فيام ذلك الاسم مقامه فصار زيد
في طاب زيد علما لانه لولا انك اسندت الطيب الى علم لما نصب علما
بل يرفع اذ هو في الاصل طاب نفس زيد وات معلوم انه منقوض يقولنا
امثلا الآنا كما والمراد انه يصح ان يكون نفسها انتصب عنه تمييزا كما او صفة
كما هو حاز ان يكون له ولمتعلقه اي ان يكون نفسها انتصب عنه نفس متعلقه
ايضا وان يكون صفة ما انتصب عنه صفة متعلقه ايضا وقال الشيخ ما ينبغي له هذا
الاطلاق لان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لمن انتصب عنه ولا يجوز ان
يكون لمتعلقه وكذا على العكس ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون
صفة لمتعلقه واقول لا بعد ان يكون مراد المصنف الجواز في بعض الصور
فلا اشكال والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه هو لمتعلقه فيطابق
فيهما اي التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والذي جعلته لمتعلقه ما فصد
به الافراد والتثنية والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيدا با
والزيدان ابوين والزيدون اباء وفيما جعلته لمتعلقه طاب زيد دارا
وداريين وديورا الا ان يكون التمييز جمعا فلا حاجة الى تثنيته وجمعه وان
قصد اثنان او اكثر فيقال طاب زيد وزيدان علما الا ان يقصد النوعان
او الانواع فحينئذ تثنى وتجمع فيقال طاب زيد علمين او اعلاما وقال الشيخ
الاولى الافراد وعدم المطابقة فيما ليس من شأنه ان يلتبس سواء جعلته
لما انتصب عنه او لمتعلقه كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه
لكن

هنيئا مريئا واما اذا التبس فالمطابقة لازمة فلا يجوز زيد طيب اباوات
تريد ابوين او آباء ويجوز في المثنى اذا لم يلتبس قال موطئا للذي صلى الله
عليه وسلم فاصبر بما فكرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقرة منك عيونا
وان كان ذلك التمييز صفة جعلها بعض شارحي اللبا اعم من الصريحة كالصفة
المشبهة والمأول نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية واقول
مما يدل على ما ذكره الشيخ ان كفى بزيد رجلا مأخوذ من النقض بقوله جاز ان يكون
له ولمتعلقه ولو صح هذا لقيل مأخوذ من النقض عما في طاب زيد نفسا كما له
اي لمن انتصب عنه ولا صح ان يكون لمتعلقه قطعا وكانت طيبة اي طيبا نفسا
لما انتصب عنه اذ ليس في الصفات ضمير احتمل الحال الصحيح الذي عليه المصنف
في الشرح انهائي سره دره فارسا تمييز لاحال وان ذب البيتهم او معناه على الاول
تعجبت من فروسيته وعلى الثاني تعجبت منه في حال فروسيته فعبر التعجب
بزمان الفروسية والمقصود بالحال الاول دون الثاني بل بقول جمع الصفات
كذلك للاطراد زاده من فيها لحوبه درك من فارس في قال الله على عزمن
قايل وقائله الله من شاعر وانما اراد به من في التمييز لا في الحال واقول
اما يصح قوله واحتملت الحال اذا كان التمييز اولى من الحال واما اذا كانت الحال
عطفا فلا اللهم الا ان يقال المراد احتمالها في بادي الرأي ولا يعدم التمييز
علة لما لا يفاق اذا كان اسما تاما او صفة مشبهة او افعل التفضيل او المصدر
او ما فيه معنى الفعل والاصح ان لا يعدم على الفعل واسمي الفاعل والمفعول انهم
خلافا للمازني والمبرد والكسائي المثنى وهو المذكور بعد الا واحوالها
مخالفا لما قبلها تقيا واثباتا مفصل ومنقطع فالمفصل هو المخرج عن جنس ما
يليه دون حكمه لفظا او تقديرا بعضل للمفرغ اي ملفوظا به او مقدرا نحو
ما قام القوم الا زيدا او قطعت الرجا الا من له ادبي قطعة من كل شيء او

تفضيل للمخرج نحو جا الحاج الا المشاة وجا زيد ليس الا اي ليس الا
الا زيدا بالا واخواتها اي غير وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وسوى وسوا وهذا قد اهمله المص وسيجي حكمه وهذا الاخراج
نحو جا القوم الا زيد واعلم ان لا سيما ليس من ادوات الاستثنا والسي
المثل فان جر ما بعده فباضافة شي اليه وما زايدة او باضافة شي الى ما
وهي نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر
فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وان نصب
فما نكرة وغير موصوفة والنصب باضمار اعني وقيل على التمييز وقال الشيخ
نصبه ليس بقياس وقد يحذف لا وقد يخفف اليا ويستعمل ايضا بمعنى خصوصا
ويكون مفعولا مطلقا نحو اجبه ولا سيما ان ركب والمنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها ويتوجه عليه ان المنقطع لا يقع بعد الا وغير وبيد ولا يصح
ولا يصح التعبير عن الاثنين بالجمع عند الجمهور واقول يختار المص في مختصر الاصول
ان اطلاق الجمع على الاثنين صحيح مجازا لقوله تعالى وان كان له اخوة
والمراد اخوان فما فوقهما اجماعا غير مخرج من متعدد سوا كان من جنس
المتعدد نحو جا القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او
لم يكن منه نحو جا القوم الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان بعد الا غير الصفة لا حاجة الى هذا القيد لان ما بعد الا التي هي
للوصف ليس بمستثنى في كلام موجب اي مثبت ليس معه نفي ونهي
واستفهام نحو جا القوم الا زيدا وقيل لا بد ان يكون ههنا قيد اخر وهو ذكر
المستثنى منه ليخرج نحو قرات الا يوم كذا فان يوما فيه منصوب على الظرفية
دون الاستثنا واجاب عنه بعض المحققين بان الكلام في كونه منصوبا
لا في كونه منصوبا على الاستثنا بدليل قوله او كان بعد خلا واقول يبقى الاشكال

نحو

36

نقولنا تحرك الفك الاسفل عند الاكل عند التمساح فان التمساح فيه مرفوع
مع انه داخل في هذه الضابطة وناصب المتصل الفعلي او معناه بتوسط الا
عند البصريين والا عند المبرد والزجاج واستثنى المفهوم من الا عند بعضهم
والمستثنى منه بواسطة الا عند المص او كان بعد الا مقدما على المستثنى
منه نحو ما جاني الا اخاك احد وكذا اذا كان المستثنى مقدما على صفة
المستثنى منه عند المازني نحو ما جاني احد الا زيدا خير منك وحكى يونس
ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا
عن المستثنى وانت تعلم انه انما يلزم تقدم المستثنى على المستثنى منه
اذا كان احد فاعل الظرف بنا على ما قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه
من ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدا او ذي حال او
حرف استفهام او حرف نفي او وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة فيجوز ان يرفع واما اذا جعل احد مبتدا
والظرف خبره وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى منه فلا وحينئذ يكون
ابوك بدلا من ذلك الضمير واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما
جاني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخيره عن المستثنى منه
نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز تقدمه عليهما في الاختيار نحو الا زيدا قام
القوم خلافا للكوفيين او كان بعد الا منقطعا نحو في الدار احد الا حمارا
وقال سيبويه هو منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والمتاخرون
لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصبت لكن الاسما وخبرها في الاغلب
محذوف اي لكن نارا ليس في الدار وقد يجي خبرها ظاهرا كقوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا عنهم على الاكثر الحجازيون يوجبون نصبه وقال بنو تميم
ان كان قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا او ما جاني زيد الا عمرو

سمك حيوان

في رواية بن عصفور عنه
وفي بعض تصانيفه
وابن الخباز عنه في الربع
والمشهور عنه تجويز
الوجهين واختيار
النصب ذكر معناه
بن عقيل

فيجوز البدل والايجب النصب نحو لا قائم اليوم من الامر الله الا من رحم
اي من رحمه الله او كان بعد فلا هو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بين
وقد ضمن هنا معنى جاوز فيتعدى بمفسه نحو جاوز القوم خلا زيدا اي خلا اتى
او المجي زيدا وقيل اي خلا بعضهم ولو شئت قلت بان المراد ان زيدا لم يكن معهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض لامام مجاوزة الكل حتى يقال بان المراد البعض
المطلق وقد ا بمعنى جاوز نحو يا ماء ابلعي ماءك اي جاوزي ومن طما ما انزل بهم صاعقة
اراها محرقة الاشامن لطاها عدا سلمى وعدا اباها وهما في محل النصب
على النصب الحال في الاكثر قال المصنف لانه قد نقل عن بعض العرب انه يخفض بها
حرفا جر عديم ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد وقال لا اذكر الى لم ار
احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش ولم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا الى النصب
بها اكثر كما ذكره سيبويه وبعد ما خلا وما عدا ما مهيئتان مصدريتان اي وقت
خلو الجابي او المجي او بعضهم زيدا وعن الجرمي جواز الجر بهما على ان ما زايدة
وخلا وعدا جارة فاجره وقد تعقب هذا الى الاخفش واقول فعلى هذا مناسب
ان نوجه قوله في الاكثر عن قوله وبعد ما خلا وما عدا وليس في الحديث يطبع
المومن على كل خلق ليس الخيانة والكذب ولا يكون دون ما كان ولم يكن نحو ما
وبما ايضا في محل النصب على الحال اي ليس ما يطبع عليه الجبان او ليس بعض خلقه
الجبن ويجوز فيه النصب بالاستثنا ويكون البدل اي بدل البعض ولم يخرج
الى الضمير لافاده بانه استثنا المتصل ان المستثنى بعض المستثنى منه فجاء المتصل
الواقع بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدل من فاعل فعلوه والا قليلا بالنصب على الاستثنا منه ولا بد لهما من
فعل اكثر من احدهما ان لا يرد مثله بكلام اصرار اعلى نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من
قال قام القوم الا زيدا اذ النصب هنا اولى لقصد التخالف والثاني ان لا يتاتى

المستثنى من المستثنى منه اختيارا عن نحو ما جاني احد حيث كنت جاز الامران
فان الابدال بما سبق اولى من النصب والفراغ النصب على الاستثنا اذا
اذا كان المستثنى منكرا ويجوز المستثنى على حسب اقتضا العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وسمي مفرغا اي للفراغ عامله عن العمل في المستثنى منه
لاجل الفعل فيه وسواء عدم ذكر المستثنى منه يكون في كلام غير موجب لفقد الكلام
معنى مقصودا مثل ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد الا زيد ولو قلت ضربني الا زيد
لكان المعنى ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد وعدا الاستثنائي في المبتدا
وخبر نحو ما قائم الا زيد وما زيد الا قايم لقصد المبالغة وفي سايرجملات
الفعل الا المفعول منه فلا تقول لا مشى الا زيد ولا في مثل ما ضربت الا عمرا
الا شذوذا ظاهره فتكلف الشيخ لتحته بابك تقول ضربت وان لم يعد ربك الا
مقدما ما ضربت فضربت محتملا للضرب وغيره فصار المستثنى منه كالمتعدد المشتمل
للضرب وغيره كانك قلت ما فعلت شيا الا ضربا والمناسب ما قاله السكاكي من ان
المصدر وفي امثال هذه المواضع محمول على النوع لحمل التنوين للتحقير او التعظيم
او غير ذلك بما يناسب المقام فكانك قلت ما ضربت ضربا الا ضربا حقيرا او عظيما
او غير ذلك الا ان يستفهم المعنى فيجوز ان لا يذكر المستثنى في الموجب ايضا
مثل رايت الا اليوم كذا وعمر الفلك الاسفل عند الله كلا الا التمام ودعهم ابدا الا
روحه الله ونقدر الا استحيلك قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا
متحرفا لقتال وقول كلام المصنف في هذا المقام محيط بجميع احكام المستثنى المتصل
الواقع بعد الا وان شئت تصورها يصور الحصر قلت المستثنى المذكور اما ان يقدم
على المستثنى منه فيجب نصبه اولا تقدم وهو اما ان يكون المستثنى منه مذكورا او
وهي الاول اما ان يكون في كلام موجب فيجب نصبه ايضا او في كلام غير موجب
فيجوز النصب وهو حينئذ البدل وعلى الثاني يعرب على حسب العوامل ومن ثم

ای ومن جهة ان عدم ذکر المستثنی منه یکون فی غیر الموجب لم یجز ما زال زید الا قائمًا لان ما زال موجب اذا نفی اذا دخل النفی افاد الایجاب ابدا فیکون المعنی دام زید علی جمیع الصفات الا علی صفة القیام وهو محال وقیل یجوز ذلک قلا علی المبالغة فی نفی صفة القیام ومحتمل ان ثبوت جمیع الصفات اقرب من ثبوت صفة القیام له واذا تعذر البدل تعلق اللفظ ای لفظ المستثنی من فعل الموضع ای فیبدل تعلقا علی الموضع واول ای محله الذی یمکن ان یحل فیه فان احدا فی لا احد فیها الا زید کان مرفوع المحل فهو منصوب المحل ایضا لان بناءه عارض لکن الاصح نصب زید باعتباره لان المانع عن الحمل علی لفظ احد مانع عن الحمل علی هذا المحل ایضا مثل ما جاءنی من احد الا زید ولا احد فیها الحمامات فی الدار الا زید وما زید شیئا الا شیء ای لا یعتبا به فیرفع زید فی الاول والثانی وشیء فی الثالث لان احدا فی الاول فاعل محلا وفی الثانی مبتدا وشیء فی الثالث خبر مبتدا ویجوز فی الثانی ان یکون زید بدلا من الضمیر فی الظرف الذی فیها لان زیدا لو ابدل فی المثال الاول من لفظ احد لکان من معدود بعد الا ولا راد بعد الا ما قیل هذا عند سیبویه واما الاخفش فانه یجوز فیه البدل علی اللفظ بحوازیاده من فی الاثبات عنده وفیه بحث لانه وان جوز هذه لکن لم یجوز زیادته من الاستغراقیه فی الاثبات وکلامنا فیها کما ذکره الشیخ ولو ابدل زید فی المثال الثانی من لفظ احد او ابدل شیء فی المثال الثالث من لفظ شاة کان حالا مقدرتین بعد الا علی التین فی زید وشیء وما الا لا بعدان عاملتین تجره ای بعد الا ثبات وفی بعض النسخ تجره ای بعد الا لا یعتبا علی النفی لعلک تقول هذا ظاهر فی ما ولا الزائدتین للاسم التالیتین للجر فان حملهما لاجل شبههما بلیس فی النفی لا لکون لا فی مثالنا للنفی الجنس یعنی سبب الاسم وشرفه الجر فاقول عملها لاجل شبهها بلیس لان فی انها للنفی

فی النفی والا لیس لغة فی الاستثناء ولا شبهة فی ان المبالغة فی النفی موقوف علی النفی حد دخل فی عمل ما فیصح ان یقال انها عملت لنفی وجد اسقط النفی الا المنافیة له بخلاف لیس زید شیئا الا شیء فانه یجوز فیه البدل عن لفظ شیء لانها ای لیس عملت للمغلبة وهی ما یقع مع الا فلا اثر لمعنی معنی النفی فی لیس لبقاء الامر العامل علی ما کان والا انه سلبت عنها الدلالة علی الزمان الماضی وعلی الاستمرار الی الحال والمستقبل وهو المقصود بعد الا ومن ثم ای من اجل ان عمل لیس للمغلبة وعمل ما ولا للنفی جاز لیس بعد الا قائما لبقاء الغلبة وامتنع ما زید الا قائما لزوال النفی وعمل لا وعلی بعد زال البدل فی المثال الاول باشتراط دخول عمل لا المشبهة بها ولا بطل بعد التعلیل فی نحو ما جاءنی من احد الا رجل ضاحک ولا رجل فی الدار الا رجل فاضل مع انه لا یجوز جاءنی رجل فی الاول ولا رجل فی الثانی اتفاقا فاعرض عنه المتن الی ما ذکره وکانه لاجل هذا تعرض للتعلیل فی هذا المقام وهو محوض بعد غیر وسوی مکسور السین او ضمها مع القصر وسوا بفتح السین او کسرها مع المد وبعد حاشا فی الاکثر التزم سیبویه خفضها وبعد الامر ذکون تاره حرف جر وتاره فعلا بمعنی جانب وتحولهم حاشیث زیدا بدل علی مذهبه لان معناه قلت حاشا زید هو مشتق من حاشا حرفا کقولهم لولیت بمعنی قلت لولا واذا ولیته اللام نحو حاشی لزید بعین عنده فعلیها وقال ابن مالک هی اسم منتصب انتصاب المصدر وسمی لانها نبه حاشا الحرف وقال الشیخ نحو ان ترکیب انها فی جمیع مواضعه مصدر بمعنی برء وسرها واما حذف التنوین فی حاشا لک فلاستکراههم للتنوین فیما علیه علة الفرعیة اعنی الاجل الاضافة وقد فری حاشا مالتنوین واعراب غیر اذا استعمل فیه ای الاستثنا کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل المذکور فیجیء تفته فی مثل جاء القوم غیر

زيد وما جاءني غير زيد القوم وما جاءني القوم غير حمار ويجوز نصبه ويختار البدل
في مثل جاءني القوم غير زيد ويعرب على حسب العامل في مثل جاءني غير زيد
ومررت بغير زيد وما مررت بغير زيد وقال الفراء حكم سوى غير في الاستثنا
مطلقا لكونه بمعنى الحرف معنى الا واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه
على الفتح وبعد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله
عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز اعرابه بقال سواء على
الفتح لاضافته الى ان وان قال منصوب لكونه في الاستثنا المنقطع **غير صفة**
في الاصل تدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة بالذات نحو مررت
برجل غيرك وقد تستعمل مجازا في المغايرة بالصفات نحو جاءني رجل غير الوجه
الذي جرحت به **جئت على الا في الاستثنا** فيراد بها مغايرة ما بعدها لما قبلها
نفيا واثباتا لا لمغايرته له ذاتا ووضعه **كما جئت الا** انما في الاصل للاستثنا
عليها اي كلمة غير **في الصفة** فيراد بها الثاني دون الاول **اذا كان ما قبلها جمع**
او قول اي كان ما قبله وقصد الناطق بهما على المعنى الاصطلاحي مع ان الا التي
بمعنى غير وصف لكلا معنيي غير ملازم لانه لا يصح الحكم بانها تفيد الا بعد فهم حملها
على غير في الصفة فلا يتوقف احدهما في صاحب الحال والمراد بالجمع ما قابل على متعدد
سواء كان جمعا اصطلاحيا كالمهة او لا كالقوم وترمط **منكور** اي نكره وجود بعد
الاندلسي والمالكي ان يكون الجمع معرفا بلام الجنس ايضا **غير محصور** احتراز عن
الجمع المتنوع والمتعدد نحو ما جاءني رجال وله عشرة دراهم وقال الشيخ
رضي الله عنه المنكور محصورا وغير محصور لعدم دخول ما بعد الا قطعا وكذلك
غير نحو ما جاءني رجال الا زيد فغير الصفة لا غير وكذا في نحو ما جاءني رجلان الا
زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا
الجنس وزيد ليس اثنين منهم وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا

الجنس وعمرو ليس جماعة فلا بد حينئذ من تأويل ليس في مثله اذ ليس الا الصفة **والاستثنا**
المنقطع لتعذر الاستثنا مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا اذ شرط المتصل
الجزم سابق المستثنى منه للمستثنى وشرط المنقطع الجزم بقدم التناول ولا
جزم منها لشيء من الامرين نحو لو كان معهما آلهة الا الله لفسدتا ومنها من اخر
وهو ان المنع على تقدير الاستثنا لو كان فيهما آلهة ولم يكن الله سواء كان مع
الله او بدونه لفسدتا واعلم انه اذا جعلت الا بمعنى غير وهي في الاصل حرف
لا يحتمل الاعراب رفعا على اصلها جعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا العمل
المذكور على ما بعدها اعرابه **وصفة** جعل الا على الصفة **وغير** اي غير جاز كما
من الضابط وذهب سيبويه الى جواز الوجهين مطلقا ومنع الاستثنا لا الصفة
وقال بعض النحاة ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيدا بدلا لا وصفة وعليه
اكثر المتاخرين ممن تكلم في قوله **ولكل اخ مفارقه احوه** لتمام الا بيت
الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم **واعرب سوى وسوا النصب على الظرف** فانها في الاصل
صفتا مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا بهم صار بمعنى مكان بهم بمعنى
بدل اذ يقال ابى مكان عمرو ابى بدله ثم بمعنى الاستثنا **على الاصح** اي عند
البصريين وقال الكوفيون هما مخرجهما عن الظرفية الى الاستثنا منكما نقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله تخالف حين جوا اليمامة ما ابتغى
وما عدلت عن يمامتي سواكما **خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها** كما ان مبتدا
يكونه خبر المبتدا في الاصل فلا بعض بهام في كان زيد ابوه قائما **ونصب كان زيد**
قام وامره على حواي كنته خبر المبتدا فيهما وقد يعدم خبر كان واخواتها على
**اسمها وان كان كل منهما معرفة بخلاف خبر المبتدا فانه لا يتقدم على المبتدا اذا كانا

معرفتين لان تخالف اعرابهما دافع للالتباس نحو كان زيد منطلقا وكندا اذا اسما منكرين نحو كان افضل منك افضل مني وسبق ان لا يجوز التقدم بينهما اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولا قرينة نحو كان العتبى منطلقا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان دون اخواتها في ما كان بعد ان الشرطية وجزاءها الفاء وبعد الفا اسم مفرد مثل الناس مجزيون بما عاملهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فخير اوه خير ويحذف في سواها اي في الضابطة المذكورة بشرط ان يحذف معه ما يدل عليه او معه او بعده نحو ذلك مع كان المحذوفة بعد ان بخلاف غيرها كما تقدم ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي كن راكبا فان راكبا وان نصب الاول متعينا به اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كعكسه ونصبهما ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فخير اوه خير ورفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا والاول اقوى لاحتياج جملة التقدير وقوة المعنى فيه والرابع اضعف لاجتماع مقتضيهما اذ المراد ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان لاعمال وفي تلك الاعمال خير ويجب الحذف اي حذف كان في ما كان بعد ان لحفظ المعنوجه معوضا منه ما اذا ات مسطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف حرف الجر فيها كما مر ثم حذف كان وابدل بها منه ما وادغم النون الساكنة في الميم وجوبا مغنى الصلة للمتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا وتقول ايضا اما زيد قائما قام فحذف المؤنة واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض قال الكوفيون ان المعوض عنه ان المكتوبة الشرطية والفرآن في قوله تعالى ان تفعل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واجل اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف والاصل ان كنت وقال الشيخ لا آري قولهم يفيد امن الجواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان المراد من قوله ايا فراشة اما انت ذا نفر فان قومي

لم ناكلهم الضيف ان كنت داعدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء كان بعد ان الشرطية وتجتمد هذا انه يحذف كان بعد اما المكتوبة قليلا نحو افعل ذاك اما لا اي افعله ان كنت لا تفعل غيره اسم ان واخواتها والمسند اليه تعدد حولها كما انه مسند اليه يكون مبتدا في الاصل فلا بد ان يسند الى زيد قائم اخوه مثل ان زيدا قائم وتجيء احكامه المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو والمسند اليه بعد دحولها كما انه مسند اليه يكون مبتدا في الاصل فلا بد ان يسند الى زيد قائم اخوه مثل ان زيدا قائم وتجيء احكامه المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو والمسند اليه بعد دحولها كما انه مسند اليه يكون مبتدا في الاصل فلا بد ان يسند الى رجل نظير في الدار رجل فيما ذكره مضافا وشبهه اجوال مترادفة والعامل فيها للبند وذو الحال الضمير المحذوف في الجار فقال الشيخ لم يقل احد ان التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فيها فقيد المنصوب اخراج التقديرات المذكورة ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسما لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دحولها مثل لا غلام رجل مثال للمضاف ولا عشرين درهما لك مثال لشبه المضاف فان كان اسم لا واحدا ذكره حذرا لكن سياق الكلام بدل عليه ولا بد من تخصيصه بالذي بلا نكرة مفردا اي غير مضاف وشبهه وهو مبني على ما نصب به اي الفتحة نحو لا رجل او الكسرة نحو لا مسلمات ولا مسلمين لك والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية واما حذف التنوين تخفيفا او دلالة على التركيب مع لا والكسرة في لا مسلمات بدل على ان لا تنوين وحقهم بكسرة مع التنوين نظرا الى انها المقابلة لا للتمكن ولا قال ايضا في لا غلامين ولا مسلمين معرب واذا ادخل الجار على التبرئة مع بقاء المعنى بعد يا نحو فوالله كنت بلا مال ورب ما تحت الليل لفظة لا فقيل كنت بلا مال وان كان اسم لا مطلقا معرفة منصوبة لبيه ومن لا وجب الرفع والتكرير اي رفع اسمها وتكريره نحو لا زيد في الدار

فرد وبان حذف المبني للمتمكن لا يجوز لاحتياج المتمكن الى التحقيق في نحو لا احد افضل من زيد بخلاف المبني لان المبني اول بالتخفيف وانما حذف المبني والله اعلم

ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة وعن المبرد وابن كيسان انه لا يجب
التكرير مطلقا ويتوجه عليه ما ذكره مثل قضية اي هذه القضية ولا ابا حسن
لها فان اسم لا فيه معرفة من غير رفع وتكرير والجواب انه متاول اي لا
مثل ابي حسن ولا شك في ان مثل نكرة وان اضيف الى معرفة وقد يقال العلم هنا
بمنزلة اسم جنس اذ معنى لا ابا حسن لها لا فيصل لها لانه كرم الله وجهه كان فيصلا
للحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد
لمعنى الفصل والقطع وهذا كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ويجوز
في ما تكررت لا وليت كلا منهما نكرة مفردة مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
تنبيهما بان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسماهما والخبر بالاتفاق اما واحد
اي لا حول ولا قوة موجودان او متعدد اي لا حول موجود ولا قوة موجودة
والثاني فتح الاول ونصب الثاني بان تكون لا الثانية زايدة لتاكيد النفي
فكانك قلت لا حول وقوة بالعطف على اللفظ ويجوز فيه التقديران عند القوم
واما عند سيبويه فلا يجوز التقدير الاول لان لا التبرئة مع اسمها المبني مبتدا
عنده كما مر فيلزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد والفرق بين وجود
لا المزيدة هذه وعدمها ان المعنى في قولك لا رجل وامراة في الدار نفي اجتماع
الصنفين فيهما وفي لا رجل ولا امراة نفيهما متفرقين ومجتمعين والثالث فتح
الاول ورفعه اي رفع الثاني كما في الثاني فكانك قلت لا حول وقوة
بالعطف على المحل ولا يجوز فيه عند القوم الا التقدير الثاني لئلا يجتمع الابتدا
ولفظ لا على الخبر واما عند سيبويه فيجوز فيه التقديران وقال الشيخ يجوز
ان تجعل لا الثانية لنفي الجنس لجواز الغائها بشرط التكرير مع كون اسمها نكرة
غير موصولة والرابع رفعهما والتقدير فيه كما مر في الاول بالغاء الاولى
واما الثانية فاما ملغاة او زايدة والاسمان مرفوعان بالابتدا قال المصنف

في الشرح

في الشرح اما لمشاكلة الجواب للسؤال كانه قيل احول وقوة الا بالله واما
انهما لو فتحا على اصلهما لتوهم التركيب فيهما وليس من جنس كلامهم مثل ذلك
ثم كره هولا العدول باحدهما لما فيه من التحكم فعدلوا بهما جميعا وقال الشيخ ذلك
والخامس رفع الاول على ضعف لكون لا بمعنى ليس وهذا قليل والحق ان لا للتبرئة
وملغاة فلا ضعف فيه وفتح الثاني والتقدير فيه كما في الثالث واذا دخلت الهمزة
على لا لم تغير الهمزة العمل ومعناها اي الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار
وقال الاندلسي لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون
الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او
للعرض قال سيبويه لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر
او التمني نحو الا سبيل الى خمر فاشربها ولا خلاف بينهم في ان اسم لا هنا على ما كان
عليه قبل الهمزة من الاعراب في المضاف والمشابه له وطلبنا في المفرد النكرة
لكنهم اختلفوا في حمل التابع على موضعه فقال سيبويه لا يجوز اذ التمني اعني
لا عن الخبر وصار معنى اسمها معنى المفعول به فمعنى الاعلام اتمنى غلاما وقال
المبرد والمازني يجوز وجرها عندهما ظاهرا او مقدرا وعليه المصنف والجزولي
او العرض نحو الا نزول عندي هذا مبني على ما ذكره السيرافي من ان قال الا
في العرض كحاله قبل الهمزة وقال الاندلسي هذا خطا لانها اذا كانت للعرض
فهي من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
في مثل الا زيدا اكرمه ونعت اسم لا المبني الاول نعت نعت ولا حاجة اليه
لان قوله يليه مغن عنه مفردا يليه حالان عن الضمير في مبني على الفتح ومعرب
وهو الاكثر رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ ويجوز ان يقال ان النصب
ايضا محمول على المحل نحو لا رجل ظريف بالفتح والرفع وظريفا بالنصب والا
اي وان لم توجد الشرايط الاربعة فالاعراب واجب نحو لا غلام رجل ظريفا

بالنصب وغير عبد المطلب دابن بربهان خلافا لبعض ولا رجل ظريف عندكم وكريما
ولا رجل يحسن الوجه بالرفع والنصب ولا رجل في الدار طريف وظريفا وقال
ركبي من معطوف المبني للمضاف منصوبه لا غير والعطف على اللفظ اي لفظ اسم
لا المبني بالفتح وعلى المحل بالرفع حائر نحو لا اب وابنا مثل مرون وابنه
اذا مو بالمجد ارتدى وتازرا ولا اب وان وهذا اذا كان المعطوف نكره
واما اذا كان معرفة فالرفع واجب نحو لا علام لك والعكس ويقال في
الاكثر لا اب له ولا اخ له ولا غلامين له ولا مسلمين له لكون مسد ومسلا
اشال ولا اخا له ولا مسلمي له جابر على قلة والاصل ان الاب والاخ والمثنى
يرجع للمذكر السالم اذا ولیها لام الجنس قد يعطى حكم الاضافة باثبات الالف
وحذف نوني التثنية والجمع فيكون معربا بالحركات على المضاف وشارك
له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف فان ابوه في الاصل
اب له فاصل معناه تخصص للاب بالغلبة فقط ثم لما حذفا اللام واضيف
صار المضاف معرفة ففي ابوه تخصص اضيفي وتعرف حادث بالاضافة وأب
لم يشارك ابوه في التخصص وهو غير مضاف للمضاف بالغير الذي عرّي في المنادى
والا لوجب تنوينه كما في لا اخا فاطم كتاب الله ومن ثمه اي ومن جهة ان
اعطاه حكم المضاف لشبهه لكنه لم يكن له في اصل معناه لم يجز لا أبا لي لان الاضافة
هنا لا تكون بمعنى في وليس مضاف حقيقة لعدم المعنى الحاصل له لو كان
مضافا حقيقة كان معرفة وهذا قد ثبت لان لا ابا له ولا اب له سواء في
المعنى الحاق ولا اب له نكره بلا خلاف فكذا لا ابا له اذ المعرف لا توافق
النكره معنى وادرج الشيخ عليه بانهم اتفقوا على ان معنى الكلمتين واحد
اما له ولا اب له سواء ولم يتفقوا على ان اما له واب له بمعنى واحد وقد يكون
المقصود من الكلمتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكره

فالمسند اي خبر لا التي للا اب له محذوف اي لا اب له موجود واما في لا اب
لهم وله اي لا اب موجود له فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوه موجودا
والثانية بمعنى لا كان له اب وفحوى الكلمتين واحد مع كون المسند اليه
في احديهما معرفة وفي الاخرى نكره خلافا لسيبويه والاخفش وجمهور النحاة
فانهم ذهبوا الى انه مضاف حقيقة فصل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل تعذر فاجابوا بان اللام ههنا اينما مقدره وبعده الظاهر وتاكيد
لتلك المقدره كتميم الثاني في ياتيم يتيم عدي عندمن قال ان يتيم الاول
مضاف اي عدي الظاهر وحذف اسم لا التي مثل لا عليك اي لا بأس
عليك والباس في العذاب وسيذكره الحرب كما يحذف الاسم الاتي وجود الخبر
كما يحذف الخبر الاتي وجود الاسم خبرها ولا الخبر هنا مبتدا بليس هو المسند
بعد دخولها كما انه مسند تكون خبر المبتدا في الاصل فلا يضر تفكك جزئي
حسن ابن في البلد وهي اي لغة اعمالها عمل ليس تجاريه نحو ما مدا بشرا
وما من امامتهم وللاعلان عند بني تميم فاذا زيدت ان مع ما اي بعده
نحو ما ان زيد قائم وان عمرو نائم عند الكوفيين والعلم يقولون بني نافيه
زيدت لتاكيد معنى ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب وقد يجاب
ان بعد حاضر كما في سنزوره وموعدنا المربد فليس لنشد ابو علي بني غدانه
ما ان اتيتم ذهبا ولا ورقا وكم اتيتم الخرف او اسقط النفي الذي هو منشا
لبس بالا نحو ما محمد الا رسول ودعن تونس الاعمال بعد الا نحو وما الدهر
الا منجنونا بالملك وما صاحب الحاجات الا معذبا او قدم الخبر فيها لاستم نحو
ما قائم زيد وقال من عصفور لا بطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او
جارا ومجرورا وكما في سيبويه ان بعض العرب يعملون مثلهم في قول
الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

وقال هذا لا يكاد يعرف بطل العمل قال الاندلسي معنى في لا العاملة
عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا
شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا واذا عطف عليه
اي خبرها ولا سواء كان منصوبا او مجرورا بالبا الزايدة موجب اي حرف
موجب وهو بل ولكن فالرفع واجب حملا على محل خبرهما نحو ما زيد قايما
بل قاعدا ولكن قاعد وعن يونس نصبه وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا
محذوف اي بل هو قاعد فان عطف بغير موجب على الخبر المجرور بالبا نحو ما
زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف
اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب
نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك يتوهم الباء فيه لكثرة
دخولها على خبرهما المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
والمضاف اليه كل اسم تحقيقا او تاويلا ليشمل يوم ينفع الصادقين نسب اليه
شي بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد
وهما حالا عن الحرف وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة
اي يتوصل بالحرف ملفوظا او مقدرا مرادا بحسب العمل ليخرج المفعول فيه
وله والمشهور اطلاق المضاف اليه على الثاني لكن ما ذكره المص موافق لكلام سيبويه
قال الشيخ المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا
زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب
زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان
مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافة اليه لا في حال
الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع

وان كان من فعل

وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل
واقول يخرج ايضا نحو يوم الاحد وطور سينا كما سيجي والتقدير اي تقدير حرف
الجر شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اي محذوفا تنوينه او ما يقوم مقام
التنوين من نوني التثنية والجمع لاجلها اي الاضافة ولذا امتنع الضارب زيد
اذ تجريد الضارب عن التنوين لاجل اللام لا الاضافة لانا نرى اللام سابقة
عليها وهي اي الاضافة بواسطة حرف جر مقدر معنوية ولفظية فالمعنوية
وسماها الشيخ محضة وحقيقية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
اي ما كان مرفوعا او منصوبا بها قبل الاضافة بان لا يكون صفة كضرب اليوم او
يكون صفة غير مضافة الى معمولها كفاطر السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي
لا يعمل في غير الفاعل والظرف والجار والمجرور والحال والمفعول المطلق كما يجي
وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اي مضاف اليه عدا جنس
المضاف المراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف
وغيره وعدا ظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو
اي كون الاضافة بمعنى في قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم قال
الشيخ لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام في مثل فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم او قتل كربلا بمعنى اللام
كما قاله باقي النحاة ولا يقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان
ادنى ملابسة يكفي في الاضافة بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه
فيها جنس المضاف فهي بمعنى من ولا ثالث لهما اقول لو صح ذلك لوجب الحصر
في اللام والحق ما ذكره المص فان مجرد الاختصاص على الوجه الذي اخذه غير كاف
في كون الاضافة بمعنى اللام بل يجب ايضا ان لا يصح هناك معنى من وفي ويفيد

المعنوية تعريفا مع المضاف اليه المعرفة سوى غير ومثل وشبه
الا اذا اضيف غير الى معرفة فانها ضد واحد كقولك عليك بالحركة
وقوله تعالى غير المغضوب عليهم او اشتهر شخص بمماثلك في شيء معين فيجوز
جاءني مثلك وشبيهك اي تعليلا للاستراكل مع النكرة وشرطها كرد للمضاف
من التعريف الا تعرف البتة فلا يجوز اضافة العلم الاعم نكرة وقال
الشيخ خالدي انه يجوز اضافة العلم مع قطع نظره الى ما هو متصف به نحو
نحو زيد صدق وما اجاره الكوفيون من اضافة الاشارات والاضمار
من التعريف وتخفيف لا يوجد في كلام الفصحاء واللفظي ان تكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها قال الكافي في الشرح وذلك انما يكون في اسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وذهب ابن الشراح وعبد القاهر وابو علي
والكوفيون الى ان اضافة افعل التفضيل المستعمل في التفضيل على ما اضيف
اليه لفظي لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بالمفعول
افعل خلافا لسيبويه وعدهم هذا المنسوب من الصفة وقال الشيخ
قد جا بعض الاسما ما دلا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية ومعلوم
ان نافة غير الهواجر اي عارفها ولا يتوهم ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا
كان بمعنى الحال او الاستقبال فكيف يكون اضافة الاسم الدال باسم الفاعل
المستمر لفظية لان مذهب الشيخ ان شرط عمله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
او الاطلاق المقصد للاستمرار كضارب زيد وحسن الوجه او ضارب زيد
او حسن وجهه واقول المناسب ان يقال كعمرو ضارب زيد وحسن الوجه
لان اسم الفاعل الصفة المشبهة لا يعملان بدون الاعتماد كما يجيء ولا يتوهم ان
اراد بالمفعول الفاعل والمفعول اذ الشيخ صرح بان الاضافة الى المفعول
فيه لفظية ولا تفيد اللفظية الا تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف وحده

كحوض ابرك لانه عرف واذ في لفظ المضاف اليه وحده كحوض الفارس العلام اذ
الاصل الفارس غلامه او في لفظهما كحوض فارس العلام اذ اصله فارس غلامه فحذف
او في لفظ واحد منهما كحوض افضل القوم اي افضل من القوم فحذف من على
قول من قال ان اضافة افعل للتفضيل لفظية واول المقتصر اضافي فان
اللفظية قد تفيد وزن الشعر او نحوه والمقصود انها لا تفيد التعريف والتخصيص
فان قلت كيف تتحدد ونحن نعلم بالضرورة ان التخصص الذي في ضارب
زيد اسهل من تخصص غلام رجل قلت التخصص لم يحصل باضافة ضارب الى
زيد بل كان حاصلا من كان زيد منصبة بالضارب ايضا فلا تفاوت في
التخصص من الاضافة وغيرها ومن ثم اي كون جهة انها لا تفيد الا تخفيفا وهما
انها لا تفيد الا التعريف والتخصيص وتفيد التخفيف من جهة انها لا تفيد التعريف
والتخصص كمررت برجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه اذ لو
افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون
المعرفة اذن صفة المعرفة وجه انها تفيد التخفيف جاز الضارب زيد لحصول
التخفيف لاجلها لحذف النون وامتنع الضارب زيد اذ لا تخفيف فيه لاجلها
كما مر خلافا للفرا فان جد علي الضارب الرجل والضارب بكر الحائر او توهم ان
دخول اللام بعد الاضافة دليل ابن مالك اليه انه يجيز اضافة نحو الضارب
الى المعرف من العلم وغيره واما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب
زيد بشار الحسن الوجه من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان
لكن التبريزي ذكر ان الفرا لا يفرق بين المعرف والمنكر وضعف الوجه
الثاني اي ما به ناف اللحيان اي البيض ليستوي فيه الواحد والجمع وفيد ما
اذ العدد الذي ربعا مالان المعطوف في حكم المعطوف عليه وهو منزل اللبب
عدما وهو مثل الضارب زيد وانما لم يجز بالمتابعة لانه قد يجوز في التابع ما لا

يجوز في المنتزع مثلا يقال زيد ثوب شاه وسخلتها وثيابها زيد والجارية ولا يقال ثوب سخلتها ولا حارث وتمامه عود الزرجي جاءها اطفالها والولد ضع غايذ وهي الحديثة النتاج وزجي اي ساق وقال في الصحاح الجمل المولود وولد كل وحشية اطفال و لما كانت حطه اي نقال الواهب المآل ممتنع لانه مثل الضارب زيد فلا عذر فذهبنا بقوله اما اذا اضاف الرجل مع انه لا تخفيف فيه لاجل الاضافة خلافا على الوجه المختار في الكتاب وهو حزة الوجه كما سيأتي والتخفيف حاصل فيه بحذف الضمير اذا اضافه على وجه ووجه النشر كون المضاف والمضاف اليه ضميرا متصلا فالام واما جاء ضاربك مع انه ايضا كذلك وجهه كما ابهما الشاعي لبعض بني اسد في الضلال تيهم ومن قال بالاضافة فان من قال الكتاب غير منصوب معمول للضارب فلا اشكال عنده حملا على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما تلزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخرها اما تنوينا او نونا وهما ممنوعان تمام الكلمة والصفة المنفصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تتم الكلمة لم تكن الصفة منفصلا ومنفصلا في حالة واحدة فلما لزمها الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا ملا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا في اللام هذا زيد كلام المصنف على ما ذكره الشيخ وفيه نظر ودلك لان للقرافي ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام وهي اجتماع النقيضين في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لكذا حاتمة في المجرد دون ذي اللام

رفع الابهام والى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد واقول يمكن الجواب بانا لا نجوز الضارب زيد على ضاربك في محرد وجوب الرفع بل في وجه يلائم التخفيف ولا يجوز للقرافي ان يحمل الضارب زيد على ضارب زيد في صحة الاضافة بلا تخفيف اذ التخفيف حاصل في ضارب زيد دنيم ما ذكر من الحمل وبهذا ظهر ان التخفيف في ضاربك لاجل الاضافة لا يلائم قوله فيما سبق القدير شرطه ان يكون المضاف اسما محردا سوته لاجلها والاضافة موصوف الى آخره ولا يضاف صفة الى موصوفها حلافا للكوفيين في الكل ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى انقل الكفا عما اضيف فيه الموصوف الى الصفة مثاول مان المراد مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول زمن بعد زوال الشمس ونقل الحبر الكفا واعانهم بها الى الحق لانها مستعملة في جاري السنتهم كمواطن الاقدام وقال الشيخ يجوز عندي ان تكون مدة الامثلة من ما يجوز سيبويه مان يجعل الجامع مسجى المخفوضا والغربي جانبا مخفوضا والاولى صلوة مخفوضة والكفا نقل مخفوضة فيضاف الجانب والصلوة والنقل اليها للتخصيص ومثل جرد قطيفة واخلاق قال في الصحاح خلق الثوب بالضم فلوفة اي بلى ودوب اخلاق اذا كانت الخلوقة في كل ثياب عما اضيف فيه الصفة الى الموصوف مثاول مان الاصل قطيفة جرداء اي بال جرد عن اهل شرف القطيفة وفي الجرد بهما يحتمل ان تكون قطيفة وغيرها فاضيف البها لرفع الابهام واقول لا يخفى على من تتبع للمعاني والتفكر ان الاضافة الثانية معتبرة في كلام الشيخ وح لا حاجة الى هذه التاويلات مطلقا وايضا فرحوا مان لا فرق بين جرد قطيفة وخام قصه في ان المضاف فيهم يحتمل المضاف اليه وغيره فاضيف لرفع الابهام ومان الاضافة في جرد قطيفة لا بمعنى من فكما انهم لا تقولون بالتنوين بالنا ويل بي

خاتم فضة ينبغي ان لا يقولوا به في حد قطعا ولا يضاف الى ما تقوم
ولا اسم جامد للمضاف اليه في العموم والخصوص اي بحسب كل مما
ما يطلق عليه الاخر سواء كان معناهما واحدا كليث واسد من الاعلام جنس
ومنع من المعاني اولا كانسان وناطق وتوهم الشيخ ان المماثلين في العموم غير
المماثلين في الخصوص ومثل الاول لكل جسم والثاني عاذكره المص لتقدم الغاية
من التوضيح والتخصيص وقال القرافي العرب تجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا
اختلف اللفظان بخلاف كل الدراهم وعين الشيء قال الشيخ ويرد بان السين تفيد
معينا كزيد وعمرو وكما يقول عين زيد والاشيء اعم من العين واقول كما
ان العين محتمل لزيد وعمرو وغيرهما وهذا الاعتراض يحكم بانه اعم من زيد هو محتمل
ايضا لمفهوم الشيء وغيره فهو اعم من مفهوم الشيء ايضا فلا يصح اي هذا الوجه
فانه اي المضاف ثانيا اعم من المضاف اليه وخص بالاضافة فقولهم سعيد
كرز ونحوه مما اضيف فيه العلم الى اللقب وهما مماثلان في العموم والخصوص
متناول بان المراد بالمضاف الذات والمضاف اليه اللفظ فانه كما يطلق
اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به عين ذلك اللفظ كقولك
يرتد فعلي كسعيد كرز ملقب هذا اللقب ولا عكس لتناول حتى يكون تاما هذا
المتمم للفهم منتمون الى الاول ما لا يحتاج بسببه الى الالفاظ كحوضرت سعيد
كرز فقال سعيد كرز هذا اضيف الاسم الصحيح معناه ما كان اخره غير
حرف علة والمعتل بخلافه اسماء آخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي الا ياء
المتكلم كمرت اخره لمناسبة الياء والباقي موجوده او ساكنة فان لم يكن الاسم
صحيحا ولا معتلا آخر وكان اخره الفا وذلك في المقصور والمثنى رفعا كعصا وفتى
بخلاف كعصاي وزيداي الاتي لبداهتها بقلب يا اتفاقا وهدى تقلبها اي
جعل قلب الالف اخر الشبيه بها ان كان اخره ياء وذلك في المنقوص المثنى

وجمع المذكر السالم ان لم يضف وجر اكقاض ومسلمين ومسلمين اذا اضيف
الى المتكلم كقاضي ومسلمي ومسلمي وان كان اخره واوا او ذلك في جمع مذكر السالم
رفعا كمسلمون ملت يا وادغمت في يا المتكلم وفتح آبا اي آبا المتكلم في
حالة الصورة لتكن اي الالف آبا على غير حده لو سكنت وحمله الفتح وقد
جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وحاتي في لغة بني يربوع مكسورة
اذا كانت ما قبلها آبا ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي واما الاسماء الستة فاني وابي
وحمي وفمي وذي بمعنى صاحب بشرط اللام ممتنعا بقول الشاعر
فقرا اجلك ذا المجاز ولا ارى وابي مهلك ذوي المجاز بدار
واجاز الفراء بشرط اللام ممتنعا بقول الشاعر
واحيانا يحتمل ان يكون اتى جمعا لا مضافا الى آل المتكلم اذ جمع اب على ابين
واحين وهو قول حمي وذي بمعنى بحذف اللام ونقل ابن عصفور وابن مالك عن المبرد
انه اجاز رد اللام فيها ايضا لكن نقل جار الله عنه موافق لكثرة الميم واصل
فم فوه بفتح الفاء وسكون العين لحذف لامه نسيا وحيا اما ان يضاف الى المتكلم
ويقال في الاكثر الافصح وقيل ان اصله فوي قلب الواو ياء وادغمها فيها كسيد
الفا لاجل الياء وقال الشيخ فمي اصله فوي كعدي ثم صار فاي لتحرك الواو وانفتاح
ما قبلها وما حركات العابة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان صحت من علة
الحركات على الكسرة للمناسبة وكان العين منها كاخ كحركة الاعراب الواو كالهنة
والياء كالكسرة والالف كالفتحة الا في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم وما كان
ما قبل الياء الاعراب في الاسماء الستة مكسورا كثرت الفاء وحذفها عند بدل واوه
ميما لكونها شفويتين وقيل حمي فاما قطعت الاسماء المذكورة عن الاضافة قبل
لها ذو اب وحم وذو فم بابدال الواو ميما التي وفتح الفاء في فم اكثر وافصح
من الضم والكسر وجاء مثل بعد وجد وهو المحمود وقد لوحصى المقصور وقد تنا
المحمود مطلقا اي حال الاضافة والقطع فيقال مثلا جاءني مثل زيد واذا كان مثل

يد وافق اللغة الاولى خال القطع وخالفها حال الاضافة واذا كان
البواقي خالفها في الحالين واللغة الاولى افصح ثم الرابعة ثم الثالثة
ثم الثالث **وجاء من مثل بدا مطلقا** فيقال بدا اعتك وعني وعدا اشهر من اللغة
الاولى وبي اشهر من بدد بدلوه مطلقا وجاء اب واخ مثل بدا وعما وبد
ذي العين مطلقا وجاء اخ مثل دلو ايضا مطلقا وجاء فم مثل الفاعل ايضا
مطلقا وفتح الفاء وضمها مسندا والميم مطلقا وفتح الفاء وقد مر فاوه الميم في
حركات الاعراب نحو هذا فم وراءت فاوطرت الى فم **وذو ولا يضاف**
الى مضمر فاستدانما تعرف ذا الفضل من الناس ذوه **ولا تقطع** عن الاضافة
الى اسم الجنس واما قولهم ذو زيد فلدليل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
التوابع كل تابع تدخل في التعريف الباقي واشكاله لانها ثوان للمتبوع كالتالي تابع
الاول واورد عليه الشبيه فانه تدخل فيه الجر بعد الجر نحو هو الغفور الودود
والحال بعد الحال نحو مررت ملوما محدودا واجاب بعض المحققين بان
المراد بان تسحق تابعة التقدم عليه رتبة واقول فيه نظر اذ خرج عنه نحو
جاء زيد وقمره **باعراب** اي متع اعراب **سابقه** لعطا وتحلا شامل لخبر المبتدا
وباقي معمولي طننت واعطيت والحال والتمييز عن المنصوب **من جهة واحده**
يخرج الكل اذ العامل في المبتدا والخبر كما هو المشهور هو الابتدا اعني التجرد
عن العوامل اللفظية لكن ابتداء وبدا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار
عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
بذلك العامل من جهة واحدة وكذا طننت من حيث انه يقتضي مظنونا ومفعولا
ثانيا في معموله فليس اقتضاءهما العامل من جهة واحدة وكذا اعربت في مررت
بزيد محمد امن حيث يقتضي امر ان يقع عليه وبه له في حال وقوعه عليه عمل
في معموله وقس على ذلك ما عداه بخلاف ضارب زيد الطويل فانه من حيث هو
يقتضي مسندا اليه عمل فيهما واعلم ان العامل في العطف والتاكيد وعطف البيان

التوابع

هو العامل في المتبوع عند سيبويه ومعنوي عند الاخفش اي كونها تابعة
ومقدرة من جنس الاول عند بعضهم والعامل في البدل هو العامل في المتبوع
عند سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ومقدرة من جنس الاول
عند الاخفش وكثير من والفارسي واكثر المتاخرين والعامل في المعطوف
هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف عند سيبويه ومقدر من
جنس الاول عند الفارسي وان جني وحرف العطف بالنيابة عند بعضهم وفائدة
الخلاف تظهر في هذا كله جواز الوقف على المتبوع عند من قال العامل في التابع
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول **البعض تابع يدل على**
معنى في متبوعه قال الشيخ لو قال او في متبوعه لكان اعم لدخول نحو رجل قام
ابوه فيه قال بعض المحققين كان المصنف نظر الى كون رجل قام الاب معنى
فيه وان كان اعتبارا واقول بعد الاعتذار غير ملايم لان تعريف الشيء انما هو
فالنعت عندهم في ذلك المثال هو قايم لانه باعراب سابق لا قايم ابوه وعندهم
عنوانا لما صح وسم النعت اي ما يكون حال الموصوف واي ما يكون حال متعلقه
بل يكون الكل حال الموصوف **مطلقا** فتل بهذا للاحتراز عن الحال في نحو ذلك
ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب والحق انها خارجة عن تابع وبهذا القيد يتحقق ما به النعت واورد
عليه البدل في اعجبني زيد علمه والتاكيد في جاءني القوم كلهم واجيب بان المراد
بتابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه فلا يرد ما ذكر ليرجع اليه الاتجاب
لا ليدل على معنى في متبوعه وكذا لفظ كلهم انما ذكر ليدل على ان خاطب المجيء للقوم
وانما كون القوم مقسما لا يجيء فانه لازم لا مقصود او بدل هو بدل قصدا على حال
النسبة لا على معنى في متبوعه وان فهم ذلك منه ضمنا وحده الشيخ تابع دال
على ذات ومعنى غير مقصود في متبوعه او متعلقه مطلقا ورده بعض المحققين

بانه لا يصدق على العالم في العجمي هذا العلم واصوله وابوه الا يصدق
على الشامل في ذلك البعض الشامل **وفائدة تخصيص** قالوا هو تعليل
الاشتراك الحاصل في النكرات وظاهره انهم لم يريدوا الاشتراك اللفظي وهو
لم يصدق الصفة المختصة الا على امثال صاحب في عين صاحبه ما ليس ايضا
جليا على الاشتراك المعنوي والا لم يكن جاريه في عين جاريه للتخصيص موجب
ان يحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جاريه صفة مخصصة
لانها قلت للاشتراك بان دفعت معصي الاشتراك اللفظي وعيب معنى
عليه سبق في عين جاريه الا الاشتراك اللفظي المعنوي من افراد ذلك المعنى
او توضيح موضع الاحتمال الحاصل في المعارف اعلما كانت او لا كزيد
العالم والرجل الفاضل **او تعميم** كقولك لمحرد انشا لعلك بسم الله الرحمن الرحيم **او**
مجرد الذم كقولك لمن تعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او مجرد الترحم** كقولك انا زيد
البائس الفقير ومنه البيت فما كان الموصوف معلوما عند المخاطب **او**
مجرد التاكيد كقولك نفخة واحدة فان الوحدة مفهمة من نفخ لكن قال
العلامة في شرح المفتاح ان لفهم اتس ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي
عند صاحب الكشاف لانه قال ان الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دل على
شيئين على الجنس والعدد المخصوص فاذا اريد الدلالة على ان المعنى به
مسماه والذي ساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده قلت المراد بقوله
يؤكده تقريره بكشف وكيف لا وما خارجان عن حد التاكيد الصناعي بقوله
في النسب او الشمول كما سيجي على انه انما يكون سكر المتبوع او بالفاظ مخصوصة
وايضا اورد في المفصل نفخة واحدة مثالا للوصف الموكد **ولا فصل** اي لا
فرق **بين ان يكون مشتقا او غيره** خلافا لمكرز النحاة كما في الحال **او اكان**
وضعيا اي غير المشتق **لوضع المعنى** اللام للعهد اي تعريف هو الدلالة على معنى

في متبوعه **نحو ما** اي في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف الى
اسم الجنس **مثل تميمي وذي مال** فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
او مقدرا **او خصوصا** اي في بعض استعمالاته **مثل مررت برجل اي رجل**
اي كامل في الرجولية **وهذا الرجل وزيد هذا** قال الشيخ الذي يقوى
عندي ان اي رجل لا يبدل مما وقع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي
الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا
يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من
المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل اللائق غاية الكمال تحق
ان تتعجب منه يكون مجهول الحال تحتاج السؤال عنه **وتوصيف النكرة بالمعرفة**
توهم بعضهم ان الجملة نكرة ولا تأويل الا توصيف الممتنع بها والحق ان التعريف
والتنكير من خواص الاسم وانما لم يوصف المعرفة بالجملة لان الجملة
اذ المعرفة الذي يسبك من الجملة نكرة لانما يكون بانشاء المحكوم به الذي هو
التنكير مفعول في قام رجل ذنب ابوه قام رجل اهاب ابوه الخبر به وقد تقع
طلبية سأوبل بخبر **نحو** حتى اذا جاء الظلام واختبط جاء احمق بمثل ليت
الذئب قط اي عدق بعول عندنا وقد يوصف المعرف بلام العهد الذهني
نادرا بالجملة الخبرية نحو كنتم الخمار بحل اشفارا وجعل بعضهم بحل حالا **او**
بالموصوف الجار والمجرور في محل الرفع بوصف **او حال** معلقة **نحو مررت**
برجل من فلانة ويسمى هذا شبيها **فالاول** اي الوصف **اكثر** اي الموصوف
وقع في اربعة اشياء من عشرة اضعافها انواع **الاشياء الاعراف** واقول الحاجة
الى ذكره لانه معلوم من التوابع **وثانيها التوصيف والتنكير** واجاز بعض
الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة عند مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى وويل
لكل همزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع نصبا او رفعا

واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة وثالثها الافراد والتثنية
والجمع واما نطفة امشاج فلان النطفة مركب من اشياء كل واحد منها مشج
وقال سيبويه افعال مفرد لا جمع لكن جاء قميص سراذم ورابعها التذكير والتانيث
والثاني اي الوصف بحال المتعلق تبعه في اثنين من الخمسة الاول اي
انواع الاعراب والتعريف والتنكير وفي الباقي اي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل اي نظرا الى فاعله فان كان الفاعل مفردا
او مثنى او مجموعا افرد السببي وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابق السببي
او مذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا موصولا وقال الشيخ
لو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله كائنا كالفعل لان فاعله ح الضمير المستكن فيه
الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو
في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث
فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن ومن ثمه اي ومن اجل ان
السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قام رجل قاعد وقاعدة غلمانه كما
حسن يقعد غلامانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه وهو ضعيف ويجوز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا
جمعا كقاعدون لانه غير موازن ليقعدون والمضمر لا يوصف واجاز الكسائي
وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به
المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل وجوز صاحب الكشاف وصف ضمير المخاطب
والموصوف اخص اي اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف كالموصول

وذي اللام واعرف المعارف عند سيبويه وجمهور النحاة الضمير ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام والموصول واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه وقال المبرد تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف
اليه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند
ابن كيسان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن سراج الاعرف اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم غير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام
ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف بحسب المضاف
اليه فان وجدت الاخص في مذهب بالعالم غير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك
المذهب ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله نحو قام الرجل العالم او بالمضاف
الى مثله نحو قام الرجل ذو العلم او بالموصول نحو جاء الرجل الذي ذهب ابوه
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا
الذي قال كذا وكان القياس ان يجوز وصفه ايضا باسم الاشارة والمضاف
الى احد من اسم الاشارة وذي اللام والموصول للابهام اي اسم الاشارة مبهم
الذات وتعيينه بالاشارة الحسية او الصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يتيسر
بمبهم مثله وهو ظاهر ولا يليق بالمضاف الى احد من الثلثة المذكورة اذ المناسب
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من الغير
ومن ثمه اي لاجل ان المراد من وصف المبهم تبيين الذات المشار اليها ضعف
مررت بهذا الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا وحسن مررت بهذا
العالم لاختصاص العالم بنوع الانسان العطف ويسمى عطف النسق تابع
مقصود بالنسبة يخرج الوصف والتاكيد وعطف البيان مع متبوعه
يخرج المبدل وقال الشيخ هذا لا يصدق على المعطوف بلا ولكن وبل وام واما

والمقصود بالشبه منهما احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه
معنى في الثلاثة الاول فيهما في الثالث الاخيرة واجب عن الاولين مال التابع
والمتبوع فيهما معنى مقصودان بالنسبة غايته في الباب ان احدهما اصل
والاخر بالعكس ويكون مثل عدد الجواب في الثالث اذا جعل المتبوع وتخايلا
للتابع في الحكم اشباها ونفيا لا اذا جعل في حكم المسكوت عنه واعلم ان
العطف تابع بتوسط بين وبين متبوعه احد الحروف العشرة كما قال بعضهم
لانه يصدق على العامل في جاءني زيد العالم والعاقل وليس عطف بيان
بل هو باق على ما كان عليه من الوصف واما حسن دخول العاطف بتوسع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من المغايرة وانه جوز الزمخشري في مواضع عديدة
من الكشاف وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق نحو قوله تعالى
سيقولون ثلثة رابعهم وما امكننا من ضربه الا وطاكتاب معلوم وستأتي
نحو قام زيد وعمرو اذا عطف على المرفوع المنفصل اكد بمنفصل عند المصرين
والمفهوم من كلامه هنا وفي بحث المفعول معه ان هذا التأكيد واجب وقال
الشيخ ابن يؤكدون استحسانا لا وجوبا نحو ضربت انا وزيد ونحو تأكيد
المرفوع المنفصل للعرض للعطف نحو ضربت انت الا ان تقع فصل فيجوز تركه
سواء كان الفاصل قد حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قال المعطوف هو اباؤنا ولا رابطة
لتأكيد النبي وقع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وحور الكوفيون العطف المذكور بلا تأكيد وفصل من غير استقباح
واذا عطف على الضمير المجرور وهو متصل الثاني اعيد الجار في السعة
عند البصريين سواء كان اسما كوا لمال لك وبين زيد او حرفا كومررت
بك وبزيد وشرطه اعادة الاسم ان لا يلتبس المقصود لا جايا كالثاني

المذكور اذا لم يكن هناك ان يكون هناك مكان بين النبي الى زيد وجره
وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده فان التبس نحو مررت غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز للفرق واجاز الكوفيون
ترك الاعادة مطلقا تمسكا بقوله تعالى تساءلون به والارحام بالكسر على
قراءة حمزة وقال الشيخ الظاهر ان جره جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين
لانه كوفي في القراءات السبع وفيه بحث والمعطوف في حكم المعطوف
عليه اي كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله يجب للمعطوف كما اذا لزم
في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جزء ذات ضمير غايد اليه كونه مثله له
لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه مكسورا وجب وكم وجب
كون المعطوف كذلك وان وجب للمعطوف عليه بكر بالنظر الى ما قبله والى غيره
مع وجب مثله للمعطوف عليه ولذا وجب تبعا المعطوف في يا زيد عمرو لان
حكم المنادى بالنظر الى حرف النداء كونه معربا معرفة ولا يجوز تأويه في يا زيد
وعبد الله لان عبد الله في نحو ليس مثل المعطوف عليه لانه مفرد وعبد الله
مضاف فمباحث اذا الفاعدة المذكورة تنافي جواز مثل الواجب المآل المحال
وعبد ها ويا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها
ولا يشكل الاخيران على الشيخ لان الضمير الراجع الى النكرة غير محضة نكرة فانك
الاشكال حصل في مثل رب رجل كريم واجب فلت هذا غير جار عندي وقد
صرح به في تحقيق معرف المعرف ومن ثم لم يجز في زيد قائم وقاعد
واجب عمرو الا الرفع في واجب تعلق ان يكون ذاهب خبرا وعمرو مبتدا
والجملة معطوف على الجملة اذ لو جعل منصوبا او مجرورا وعطف على قائم او
قاعدا وجب الضمير فيه لوجوب الضمير في قائم واما جاز زيد قائم ولا اسد
مع عدم الضمير في المعطوف لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه

خبرا او كونه مستقبلا فان كان المعطوف مستقبلا فمذهب الصفار وبعض
والافطل وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الخ لانه لما سبب
زيد عطف في الظاهر على يطير ولبس فيه صير راجع الى الموصول وهو خبر
صير راجع اليه لانها اي الفاء فيها فاء السبب لا العطف وفيه بحث اما
اولا فلما مر من انه لا منافاة بين السببية والعطف وثانيا فلجواز مثل
الذي جاءني فغربت الشمس بمعنى ان مجيء زيد لبس سببا لغروب الشمس ولا
يبعد ان يقال المراد بغضب زيد عند طيران وقال الشيخ الذي يقوى
عندي ان الجملة التي تلي بها الصفة كالمبتدا والصلة والصفة اذا عطف اللسان
او اعطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد
مضمون الاول وبغير ذلك جاز بجر واحد كما الجملتين على الصفة فالضابط
واذا عطفت ظرف واحد على معمولي عاملين مختلفين قبل هذا القيد لزم
وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من عطف
الكلام لكنه مطلقا خلافا للكوفيين وبعض الكوفيين فانهم جوزوه مطلقا كذا في
شرح اللمع وفيه بحث اذ نقل الشيخ عن ابن مالك ان الفراء وافق سيبويه
وقال ايضا ان الكوفيين كلهم اطبقوا على المنع الا ما سيأتي نقله لم يجز
في ما تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المرفوع او المنصوب اي
المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهذا عند
الاعلم وغيره من المتأخرين ونمكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض
لايات للمؤمنين واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات وبقوله تعالى للذين احسنوا
الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة مثلها وبقولهم ما كل سوداء
تمرة ولا كل بيضاء شحمة ويقول الشاعر ... لكل امرئ من دهره ما تعودا
وبصبي عينا امه وارتوت

بالبين ارابها وقال ابن السراج ان آيات في الآية الاولى اعيدت توكيدا للاولى
لما طال وليس بمعطوف وتوهم بعضهم ان المراد بنحو في الدار زيد والحجرة عمرو
ما تقدم اولا فثبت فيه الثاني سواء كان الثاني الاول مرفوعا او منصوبا او
مجرورا او مختلف لشرح اللمع خلافا لسيبويه والمتقدمين من البصريين
فانهم لم يجوزوا مطلقا وهم يجرون الجار في كل صوره يوهم العطف على
متعلق الجار حاجزين الاجانبة الفصل من العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل
زيد الى عمرو وبكر خالد الا اكد نالم تقدرا لمتبوع اي بجعل مثال المتبوع
مقدرا محققا في اللفظ نحو فظ اللص الامير الا اسرا وقف وعنه ليلا توهم
السامع ان استثناء القطع الى الامير مجان وانما القاطع بعض ما تقدم ويجوز جاني
زيد زيدا ليلا يتوهم ان الجاني عمرو وانما ذكرته ليرتهنوا ولا يدفع هذا التوهم
بنفسه وعنه لاحتمال انه اراد ان يقول جاني عمرو وقته فسبق لسانه زيدا بكان
عمرو او الشمول اي شمول النسبة كما ذكره الشيخ نحو جاني القوم كلهم ليلا توهم
ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعد بهم او انك جعلت الفعل الواقع على البعض كالواقع
على الكل تنزيلا لانهم في حكم شخص واحد كما يقال هو فلان فعلوا زيد اهذا
وقال بعض المحققين اذا قلت جاني القوم كلهم فهم من الاحاطة والشمول في
احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لكل الاحاد الا
ترى ان قولك كل القوم قعدوا كذا افاد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان
يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم لان الحد لا يشمل
مثل ان زيدا قائم ولا بأس لانه جاء ني كبد الاسبي وهو نعت معنوي فاللفظ
تكرير اللفظ الاول لعينه نحو جاني زيد زيد او مع ادنى مغايرة نحو جاءني رجل
والمناسب ان يقال تكرير الاول ليشمل الثاني مرادفه نحو مررت بك انت
ويجري في الالفاظ كلها مفردا اسما او فعلا او حرفا مع الغير او مع

العشر فيرا او غيرها نحو مررت بكلتيكما والتعجب من الزمخشري انه جعل كلا
في هذا المثال بدلا المعنوي بالفاظ محفوظة وهي بعضه وعينه وكلاهما
قالوا ان كلاهما في جانبي الريدان كلاهما تاكيد واسن في العين اسن منه
كما مر مع انه لا تفاوت بينهما في الظاهر والسر في ذلك ان يلاحظ في الاول
نسبة الفعل الى المتبوع وشمولها بخلاف الثاني وهذا الفرق فريب من الفرق
بين اللغت والحال وقد لاحظ متر جموا لغة العرب بالفارسية فقالوا
الانسان ذو وكلاهما ذو وكله وبعضه وانما لم يذكر المصم لقلة استعمال واجمع
وكتع واسع وابصع بالصاد المهملة قبل بالصاد المعجمة ذكرها ابن قتيبة
نحو ان تكون عليها عند الزمخشري اذا اريد جمع ما سوى كلا من هذه الالفاظ
لكن البصريين لم يذكروا البعد اذ بين وذكروه وبعضوا بتا فالاولان
اي عينه وكلاهما الواحد والمثنى والجمع مذكرا ومونثا بخلاف
ضميرهما فقط او اختلاف ضميرهما وضميرها معا وقيل الا في المذكر والمونث
اذ لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير وفيه نظر لم يرد المصنف ان متبع الكل حتى
حتى يحاج الى هذا الاستثناء بل مراده ان صيغتي نفسه وعينه مكونتان لغير الواحد
المذكر ايضا بالاختلاف المذكور نحو نفسها انفسهما انفسهن وعينه
عينها اعينهما اعينهن وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما
والثاني اي كلا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والبواقي اي كله الى ابتع
لغير المثنى اي للمذكر والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كلهما كلهم
كلهن وكذا اجمعون واجمع واجمعون باختلاف الضمير والبواقي نحو اجمع اجمعان اجمعون
المذكر والاقل جمع جمع المونث غالبا كان او غيره ونحو اجمع اجمعا واخواتها
على كل جمع تاويل لمجاءة الاجمع المذكر السالم فانه لا يوصف فيقال الرجال كلها
تبعا اكتعا ابتعا وتحو ايضا اجر اجمع الجموع الاجمع المذكر السالم كرجل

جمع المونث فعال بالضم كلهن جمع كتع بتع بضم كما نقال بالفتح كلهن
جمع كتع بتع بضمه وقد اجاز الاخفش والكوفيون لمعنى المذكر اجمعاء كتعاء
ابتعاء ابصعاء ولمعنى المونث جمعاء وان كتعاء وان بتعاء وان بصعاء
وهو غريب وكلا لا يوكد كل واجمع الا ذا واجر ابصع افرادها اقول المانع
ان يقال ذا واجر ابتدئ حسنا او كما يصح افرادها كما نحو آمرت القوم
كلهم فان للقوم اجزاء يفترق بعضها عن بعض حسنا واحسنت العبد كله فان
للعبد اجزاء يمتنع ان يفترق بعضها عن بعض كما ابى بالتبعية الى الانشتاء آخذا
جاءني يدكله فان اجزاء يد لا تفترق حقيقة ولا يصح افرادها بالتبعية لكل المجموع
ان يجيء بعض ولا يجيء الباقي والوجه فيما اردناه انه لا يصح ان يقال ان اجزاء
يد لا يصح افرادها حسنا بل الاولى ان يقال ذو اجزاء يصح افرادها
كما مر وان كان مفترقا حسنا ايضا نحو آكرمت القوم كلهم فتعتبر آحاد القوم
صحيح الافتراق بالنسبة الى الاكرام ومفترق حسنا ايضا ولم يكن مفترقا حسنا
نحو احسنت العبد كله والدليل على ذلك انهم قالوا لا يقال اشتم الريدان كلاهما
لان الريدين لا يصح افرادهما بالنظر الى الاشتام اذ هو لا يكون الا بين اثنين
او اكثر مع انه لا شبهة في ان الريدين مفترقان حسنا فلو كان محط الافتراق الحسي
كافيا في هذا المقام لصح ما قالوا وقال الشيخ اجازه الاخفش ورده بانه
غير مسموع وعاذكرنا وقد تنبه بعضهم عدم التخيير الى الاخفش واذا اكد
الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل مجرد ان نفسك
واكتع واخواته اتباع لاجمع الاتباع مع تبع للاصل وقوله ولا تتقدم عطف على
واصلف في متبوعها فقال ان برهان اذا افتتحاء العموم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي
في كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال عمرو كلها تاكيد للقوم كالاولى المناسب

ولا ينقطع سمي عليه بلا حلاف وقيل حلافا لابن كيسان فانه جوز الابتدا
بكل منهما والصحيح انه ان تبدا بالبين حسنت قراءته وذكرا ودونه ضعيف
وان ابتدا بالخفي فيها قيل هو من قبيل حسن بس وقيل قبيح مشتق من حول كتيب
اي تام واصله من طبع العرق اي سال ادمن بصع اي زنى وابتع مشتق من
البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع
دونه بدا معوض منه تماثل جاز زيد بل عمرو وهو بدل الكل من الكل و بدل
البعض من الكل و بدل الاشتمال و بدل الغلط اي بدا بعض الغلط فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول فتتابع والمراد انهما يطابقان في ذات
واحده نحو جاء زيد اخوك والثاني اي بدل البعض جزوه اي جزء الاول
كورايت زيدا يده ودونهم عكس ذلك وانما سمي بدل الكل من
البعض وبدل الشيء بنظره نظر امداد اعطاء فنونا سحسنا طلحة الطلحات ونحو
فولك نظرت الى القمر فلكه اذا اجعل القمر جزء الفلك وانت تعلم ان ذلك لبيان
ما يحل غيره والثالث اي بدل الاشتمال عبه وبين الاول مطابقة
بغيرها اي بغير العيب والحرب وقال الشيخ هذا الاطلاق يدخل في بدل
الغلط والاول بدا بين تعريفا لبدل الاشتمال بما ان حكم له والفرق بينه
وبين بدل الغلط ان المتبوع فيه بمنزلة المشتمل على التابع لاحل انه معاض له بوجه
ما حتى ينفي السهو عند ذكره الاول بتنفوه الى ذكره الثاني فتطرقه لمعنى الثاني
ملخصا ما اجمل في الاول مسالة نحويا لونك عن الشهر الحرام قتال فيه حلاف
بدل الغلط فانحن ان زيدا ضرب غلامه بدل الغلط وان صح الخ في شرح المفصل
بادل الاشتمال وبما حمل بعضهم بدل البعض فتسامح من بدل الاشتمال والرابع
اي بدل الغلط ان قصد اليه بعد ان غلطت بغيره وبهذا افاد غلط
شرح وهو ملكان على سبق لسان وغلط لنسيان وهما لا يبقان في سبح الكلام

وغلط بدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وذهل انتقع
في شعر الفقعسي كثيرا وشرط ابن ثريفي من الادنى الى الاعلى كعولك الملي لحم
بدرهم ويكونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة معرفتين ونكرتين
ومختلفين اي الاول معرفة والثاني نكرة او بالعكس في الاربعة
عشرة والامثلة ظاهرة واذا كان نكرة بالرفع مبدلا من معرفة فالنعت
اي نعت ذلك النكرة واجب في بدل الكل من الكل وان روعت نكرة بالنصب
فالمعنى اذا كان الثاني ولا يستطاب ان يكون البدل على لفظ المبدل خلافا للكوفيين
حبل بالنا متينة ناصب كادبه وقال ابو علي في الحجة وهو الحق تحوذ مرك وصف
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقولك نفعني
بالوالد المتقدس بطوى اذا لم تحس بحوى اسم الوالد بل كان من البطي ويكونان
في الاقسام الاربعة ايضا ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي الاول ظاهرا
والثاني ضميرا وبالعكس فامثلة الكل جاء الزيدون اخوك لقيتهم اياها ورايتهم اياها
يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعه الى شيء
واحد واخوك لقيت زيدا اياه واخوك لقيته زيدا وامثلة البعض شاهدت
زيدا يده ثم ملت اياها ورايت بدر زيد ثم ملت زيدا اياها وزيد قبلته يده
وامثلة الاشتمال راقت زيدا جماله ثم اعجبته اياها وكرمت جمال زيد
واعجبت زيدا اياها وزيد كرمته جماله وامثلة الغلط رايت زيدا اياه
وكرمته اياها ورايت بابه وكرمت زيدا اياها وزيد كرمته داره ودلالة
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الضمير الغائب نحو ضربته زيدا خلافا للاخفش
فانه جوز في المتكلم مررت وعلك الكرم المعول مستدلا بقوله تعالى لنحكم
الى يوم القيمة الذين خسروا والباقون على انه نعت مقطوع للذم اتم موضوع
الموضع او مفعوله ويلزم ان يكون كل نعت مقطوع مع انه ممتنع في نحو

معنى الوقف الاترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا عطف
البيان وقع عن صفة فان بدل على نفس المتبوع لا على معنى فيه توضيح
متبوعه ولا يلزم ان يكون اوضح من متبوعه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما
مثل قول اعرابي اصم بابا الوحفص عمر ما سمها من تيب ولا دبرا عرفه
اللهم ان كان فجز الصغير فى منتهى اللغة الاعرابي والدبة بالضم اول ما يبدو
من الجرب قطعا متفرقة وجمعها نقب والدبر واحدها الدبرة يقول منه دبرت
الابل بالكسر وادبرت يا القتب فجزاي كذب يقال عين فاجره وقال الشيخ الرئيس
بل فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل الاولى عدم ذكر البيان
انا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما
بدل المعرفة من النكرة فجيد مررت برجل عبد الله فكانه قيل من مررت او
ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه وقال بعض المحققين
الفرق ظاهر لان مثل قولك جاني اخوك زيد ان قصدت فى الاسناد الى
الاول وجيء بالثاني توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فى الاسناد
الى الثاني وجعل الاول توطيئة له لم يبالغ به فى الاسناد فالثاني بدل ولم
يكن التوضيح الحاصل به مقصودا بتبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطيئة وهذا هو الفرق المعنوي واما فصله من البدل اي الفرق بينه
وبين البدل لفظا فهو فى مثل قول الزبرقان الاسدي انا ابن التارك البكري
بشر عليه الخير لم يشركه عطف بيان للبكري لابدل منه اذ لو جعل بدلا لكان تقديره
التارك بشر وهو غير جايز عند الاكثر كما صرحوا قولنا بمثل هذا الكلام على ان البدل
فى حكم تكرير العامل عند بعضهم وهو منقوض بما ذكر من ضرب الكتاب فى قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن ان لله شركاء منفعلا جعلوا والجن بدل من شركاء لا اشتباه
فى انه لا معنى لقولنا جعلوا لله الجن ولا يتوهم ان الكلام مبني على قول البرد

المبدل منه فى حكم الطرح معنى لا تمتنع عند المحققين الا فى بدل الغلط
والاية المذكورة شاهدة على نقض ايضا وتمام الكلام على الطيبة فوقها
عطف الطيبة ثانى معمولى التارك كان حقنا ثانى المصير والاهوى قال وقوله
تزقيه حال من الضمير المستتر فى عليه ان كان الطيبة مبتدا وان كان فاعلا
لعليه فتوحال منه وزوقوعها جمع وافع كقعود جمع قاعد والحاصل ان الذى
الذى جرح بشراحث نشاط الطيبونة والمفهوم من كلام المصنف فى الشرح
انه اورد لاشتراكهما فى ان الفرق نقع فى غير هذا الباب اصلا كقولك ما جاءني
الحارث ولا الجور لو جعل بدلا لعدم مجيء ما الحارث وكذا يا غلام زيد ويدا
بالرفع والنصب ولو جعل بدلا لوجب الضم وانقول لا يخفى على المتامل ان المشبه
لا يفيد ذلك الا بالضم المعنى حاصله معنى شاء ان جعل لم يشبه فى حد المعرب
على ظاهر معناه او بمعناه الظاهر ان كان لم يشبه بمعنى لم يناسب وهذا مبنى
على ما ذهب اليه بعضهم من ان بناء الظروف المضافة الى الجمل يوجد سبب
اضافتها اليه مبنى الامثل لعلك تقول ما الفرق بين ضرب وسهلا فى الباب حتى
قالوا ان بناء الاول بالاصالة وبناء الثاني بالعروض لاجل مشابهته لمبنى الاصل
فاقول مبنى الاصل لا يجعل من الاعراب اصلا بخلاف غيره من المبنيات ولذا ان بعض
المتقدمون ان لا سيما الافعال تحاماس الاعراب فادعى بعضهم انها مرفوعة المحل على
انها مبتدا لا خبرلها كانى اقام الا بيان وقال بعضهم انها منصوبة المحل على
المصدرية ولا يتوهم ان الضرب فى زيد ضرب تحاماس الاعراب لان الكلام هو
الجملة لا الفعل وحده او وقع غير مركب مع غيره وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف
العوامل لفظا ولا تقديرا والبقاء اي انبنا ضم تمكن وفتح كان وكسر
كامس ووقف كمن وقد يبنى على الواو والالف والياء كالذين ومذان
لا غلام الذين لك ولا يتوهم ان مراده بالضم ما يشمل الحركة والواو والالف

وعلى هذا القياس اذ بنيت جنسية لما في المنادى واسم لا التي لنفي الجنس
عن فولهم من على الضم وهو مبني على الفتح الى قوله لا يبنى على ما يرفع به وهو
مبني على ما ينصب به هذا وقال الرضي الذي يغلب في ظني ان السلف من لم
يضعوا الباب الاعراب الا لتكات المعنى ثم انهم بطلوها على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا كذا اذا قام بعض الحركات
مقام بعض اطلقوا اسم الباب على المنوب مجازا فاي مانع على هذا ان
نطلق على الحروف النائبة مقام حركات البناء اسما لتلك الحركات مجازا ايضا
في لا رجلين مثلا ان مفتوح وبني اي الاسما المبنيه المضمرات واسما الاشارة
والموصولات والمركبات والجملات واسما الافعال والاصوات

بالرفع وبفصل الظروف اقول مسائل اكلا ولا فلان الاسم المبني غير منحصر
فيما ذكره فان ما ومن قد تكونان خارجتين منه وسيجيء ان فعال مسندا معرفة
وصفة مبنيا بالاتفاق فقد مر ان المنادى واسم لا التي لنفي الجنس قد تكونان
مبنيين مع ان البيت منه واما ما ايا فلانه كان الظروف تقضيا معرب
وبعضها مبني كذا الموصولات اما سيجيء من ان ايا وايه معربان اذا لم تحذف صدر
صلتهما فلا يتجه ان يقال واكثر الموصولات وايضا فلان فلانة من الكنايات الا تفاقية
وهما معربان المضمرات ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب الاولى ان يقال او
غيبة كما فان الحاضر الذي لا تخاطب يعبر عنه بضمير الغيبة تقدم ذكره اي ذكر
الغايب وخرج بقيد الوضع زيد في قول من يتهيأ لزيد ضرب وفي ولوك لحاضر
يا زيد وفي ولوك لغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم
والمخاطب والغايب لكنه ليس موضوعا للمتكلم والمخاطب والغايب المتقدم
الذكر اذ الاسم الظاهر لم يكن موضوعا لشيء مطلقا من غير اعتبار تقدم الذكر
ومن ثم قلت يا تميم كلهم وقول المسمي لزيد زيد ضرب وانما يقال انهم كلهم ولا

يقول المسمي زيد ضربت لان التاء دليل الخطاب وليس في زيد ضرب
دليل المتكلم لفظا تحققا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو فاجيء في
غنية خيفة موسى كذا ذكره المحقق في الاشارات في بحث المعهود من جعل العدم
قسم اللفظ لا تشبه او معنى بان يذكر قبل الضمير لفظ يدل على المرجع تضمنا نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى مرجوع الى العدل او بان يدل سياق الكلام على
المرجع التزاما كقوله تعالى وله ما سكن في الليل والنهار فانه لما ساق الكلام
سابقا في ذكر الجزاء لزم ان يكون ما سكن موردا فعاد الضمير اليه وكقوله
انا انزلناه في ليلة القدر اذ الزوال يدل على ليلة القدر التي هي في شهر رمضان
دليل على ان المنزل هو القرآن او حكما بان يقصد الابهام على المخاطب للتشوق
فيستقبل المبين لا يضر رجعا وتعيد الضمير الى ذلك المستقبل ثم يعبره فكان
الضمير راجع الى المذكور فقد ذلك المستقبل في حكم المرجع المتقدم نحو قل هو
الله احد ورتبة رجلا وزيد نحو ضربني وضربت زيدا من حذا النعيل صلاحي
ما فيه وانما بنى الضمير لاحتياجه الى الحضور في المتكلم والمخاطب وعدم الذكر في
الغايب كما احتاج الحرف الى ما فهم به معناه الغير المستقل في التفعل وهو اي
الضمير منفصل ومنفصل للمتصل هو المتصل سفه اي لاحتياج الى كلمة فقد يكون
كالتاء لما والمتصل غير المستقل سفه اي يحتاج اليها وهي عاملها وهو اي الضمير
مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل
والثالث اي المجرور متصل فقط فذلك اي الضمير ستة لتواء الاول اي المرفوع
المتصل اي ضرب المبني للفاعل وضربت المبني للمفعول الى ضربن وضربن وامر
الى اضربن واضارب اي ضارعات ستة لتواء المرفوع المنفصل اما فقد
بدل همزة انا وقد همزة وورش يكونه في الوصل واما الف في فعال الضمير
هو همزة ونون وفتحة واما الالف ميوتي با تجد النون في الحرف لبيان الفتح

وقال الكوفيون هو من نفس الكلمة **الى هن** احلف في ذات ابي انتن
فقال البصريون الضمائر وقال المبرد لكلها اسم هو قال بعضهم الضمير هو التاء
المضرفه كانت مرفوعة متصلة فاذا اردوا انفصالها عمدوا بان كما عمدوا
بعض الكوفيين وابن كيسان في اناك واخواته وهو ان الكاف المضرفه كانت
متصل فاردوا انفصالها فعلوا بها ما فعلوا في اناك هذا القول
بعيد امن الصواب في الموصولين والواو والتي تاتي هي وهو من اصل الكلمة
عند البصريين والاسماء عند الكوفيين **والثاني المنفصل** اي المصور بالمنفصل بنفسه
والحرف هي **ضربني واسى الى ضربهن واسن والرابع** اي المنصوب المنفصل
اياي الى اياهن وقد تخفف الياء وقد تفتح الهمزة وقد تبدل هاء اذا اتصلت بحروف
بتيبوسه والخليل والاخفش والمازني وابو عمرو ان الضمير انما الاسم بنيوبه
قال ما اتصل بعلامة حرف بدل على جواز المرجوع اليه من التكلم والخطاب
وغيرها وقال الخليل والاخفش والمازني ما اتصل به اسما اصفا اليها سائرهم
اذا بلغ الرجل اربعين فاياه واياها الشواب واضافوا اليها من باب اضافة
العام الى الخاص اذ هو موضوع لواحد من اربعة عشر معنى وقال الزجاج واياه
اياها اسم ظاهر مضاف الى المضمر كان اناك بمعنى نفسك وقال بعض الكوفيين
هي بكاملها اسما وقد عرفت مذهب بعض خرمن الكوفيين وابن كيسان **واي المنفصل**
اي المحور المنفصل بالاسم او الحرف هي **غلامي ولي الى غلامن ولمن المرفوع**
المتصل خاصته بستتر في الماضي للغايب والغايبه والثاني من حرف
للتاست لاضمير بدليل ضربت هند وذلك ان مذهبهم ان المستتر هو او هي فانهما عندهم
متصلان وما قاله البصريون انه مستتر في نحو زيد ضرب ضمير اي ضرب هو
وكذا في هند ضربت اني ضربت هي ملتبق الجاره عليهم لانه لم يوضع لهذين
الضميرين لغة فاضطروا وغيروا انهما ملفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا

مثل المقدر **ويستتر في المضارع** وما يوخذ منه لكلم مطلقا هي واحدا
اوجمع الغير والمخاطب والغايب والغايبه وقال الاخفش التاء في هذين
ليس بضمير بل حرف تانيث والضمير لازم الاضمار وقال الماني الضمير مستتر
في جميع صيغ المضارع كالصفة **ويستتر في الصفة** مطلقا اي اي صف كانت على
اي صفة كانت وكذا اسم الفعل واما الظرف فذهب البصريون الى ان الضمير
حذف مع متعلقه وذهب ابو علي الى ان الضمير استقل به والدليل على الالف
والواو كقاضيان وقاضيون وعلى الياء بضمير من اعلاهما بالعوامل الداخلة
عليهما والفاعل لا يتغير بالعامل الداخل على عامله نحو فوك جاء زيد ذكر ابا علي
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير **المنفصل الا التعذر المتصل** لانه اخصر اقول في
بحث لا انتفا التعذر في بعض الصور الاتية فلا تغفل **وذلك التعذر بالتقدم**
على عامله او بالفصل بينه وبين عامله **لغرض** لا تم الا بالفصل وهو
احتراز عن نحو ضرب زيدا باك فانه لا يجوز مع وجود الفصل اذ لا غرض
فان قولك ضربك زيد معناه وجوبه عليه ان ذكر الفاعل قبل المفعول
يفيد ان ذكر المفعول ليس بتم ولو ذكرت قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول
تم فاجاب الشيخ بان تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون
ذلك لانساع الكلام بل قبل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى
ان يقال انه يفيد القصر كقولنا تعالى الله فاعبد اي لا تعبد الا الله واقول فيه
بحث لان اصحاب المعاني صرحوا في كتبهم بان تقديم المعمول على العامل قد يكون
لواسطة ايراد هم نحو قتل الخارجي فلان اذ المقصود الاهم قتل الخارجي لتخلص
الناس من شره **او بالحذف** اي حذف عامله **لكون العامل مذكورا او**
يكون العامل وصفا والضمير مرفوعا **كذلك** اي كالوصف **او يكون** اي الضمير **مبتدا**
اله خبر اي اسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة **جرت** اي صفة **لما هي** من **له**

اذا ما خيف ان يكون نفتا نحو مرت هند برجل ضاربته هي او جاز لا نحو جاءني
زيد وعمرو بينهما اثنان او ضمه نحو الضارب اباه انت زيدا او خبرا كالمثال الذي
ذكره المصنف نحو اياك ضربت في الاول وما ضربتك الا انا في الثاني والعكس
هو الغصب واياك والشر في الثالث فان عامل التحذير هو فعل واما زيد
في الرابع فان عامل المبتدا هو الابتدا وما انت فانيا في الخامس والوجه في
الاربعة الاولى ظاهر واما مبنيا فتوانه وجب استتار الضمير المرفوع
المتصل اذا كان مفردا غايبا وتقدم الاستتار في الحرف شرعي بسيطرد
للباب وهند زيد ضاربته هي في الباب درس فهند وزيد مبتدآن وضاربته
خبر الثاني والجملة خبر الاول وهي فاعل ضاربته عند الزمخشري لانه تعلق على
الزيدون ضاربتهم نحن الزيدان الهندان ضاربهما هما وقال الشيخ بنى
للضمير المستكن في ضاربته لانها لا تعقل مطردا الزيدان ضاربوهم
نحن والزيدان الهندان ضاربهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل
قاعدون علماء نعم قال التاكيد بالمنفصل رافع للالتباس في مثل انا زيد
ضاربه انا فالزمه البصريون فيما لا يلتبس ايضا كالمثال الذي ذكره المصنف
وفيما لم يرتفع اللبس الضمير نحو زيد عمرو ضاربه هو واما الكوفيون فاجازوا
ترك التاكيد بالمنفصل في الصورتين الاخيرتين ولا بعد في مذهبهم قالت
ضمير المفعول في انا زيد ضاربه انا رافع للبس اذ به يعرف انا ضاربا مسند
الى انا فانه لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في
رفع اللبس بذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس
وكان حالا نحو زيد ضرب خفيف الا لبس ضمير لا نحو ضربه قال ايضا اتفقوا
كلهم على ان لا يجب تاكيد ضمير الفعل سوا حصل اللبس نحو ما ضربت هندا الا
هو هند زيد ضربها وفي اللبا انه يجعل الفاعل ضميرا منفصلا عند اللبس

نحو زيد عمرو ضربه هو والزيدان العمران ضربهما هما وافقه صاحب
المفتاح ايضا وبه ذكر مثالا ومثله الشريف المحقق في شرحه بزيد عمرو ضربه
هو وافقه بهذا التمثيل ايضا مخالف لمذهب الشيخ فانه كما صرح به ان الضمير المنفصل
في زيد عمرو ضربه هو لا رفع اللبس ضرورة ايضا ان زيد عمرو ضربه هو كذلك
ومنشا الخلاف ان هو تاكيد عند الشيخ وفصل للفاعل عند صاحبي الكشاف والمفتاح
لخفة الاستتار عندهما ودنه فالعدول عنه الى ان الاصل دليل على ان الفعل
للاول وفي الثاني وقد نظر في ان زيد عمرو ضاربه هو في سلك انا زيد
ضاربه انا عند الزمخشري واذا امن ضمير ان اي لا يكون منهما فاصد خلاف
نحو ما اعطيتك الا اياه ولبس لاحدهما اي شي منهما فرقا بخلاف نحو
اكرمتك فان كان احدهما اعرف من الاخر وقدمته فلك الخيار
اي الاختيار في انفصال الثاني وانفصاله نحو اعطيتكه واعطيتك اياه
وضربتيك وضربي اياك والا مان لم يكن احدهما اعرف او لم تقدم الاعرف
فهو اي الثاني منفصل فقط نحو اعطيت اياك في السامي واعطيت اياه
في الاول مباحث اذ المعلوم من كلام الشيخ انه اذا كان احدهما اعرف
من الاخر وقدمته فحال انفصال الثاني عند سيبويه وذلك الخيار عند غيره
وان لم يكن احدهما اعرف فان كانا غايبين نحو اعطى هو ما فقال سيبويه جاز الانفصال
وهو عربي لكن الاكثر الانفصال وان لم يكونا غايبين فالمبرد اجاز انفصاله
ومنعه سيبويه وان كان احدهما اعرف واخرته وجب انفصاله عند سيبويه
وحكى سيبويه عن النجاة تجويز الانفصال ايضا نحو اعطا هو كوفال بعض العرب
واستحسن المبرد مذهب النجاة وقد جمعت [illegible] مذاهب اجمالي مجموع
ما ذكره المصنف والاختيار عند سيبويه في جواب كان الانفصال في جواز الاتصال
نحو كنته اياه وكنته واما الاخرون فالاختيار عندهم هو الاتصال وعليه قوله

غلبه الندم يعني ان صياد وان كنته فلن يسلط عليه وان لا يكن
للاخر ذلك في قتله والاكثر ان الضمير الواقع بعد لولا مرفوع منفصل وبعد
عشى مرفوع متصل نحو لولاك لاتى احره وجيئت الى اخره وجاء المجرور المتصل
بعد لولا والمنصوب المنفصل بعد عشى نحو لولاك وعشاك لاتى احرهما فقال
الاخفش هما واقعان موقع المرفوع وقال سيبويه لولا حرف جر ههنا خاصة
وعشى محمول على لعل وكرة المبرد ايضا سيبويه حكى مذهبه عن الخليل ويونس
ورد بنقل ايضا عنهما انه في الاول مجرور بعلى بعد حذف المضاف اى لولا
وجود ك ونقل عن المبرد انه في الثاني منصوب على حرف عشى واسمها مضمر
فيه باحدى الروايتين ومحذوف ومذكور بالرواية الاخرى ونون الوقاية
وهي الملحقة باخر الكلمة لوقايته عن الكسرة قبل ياء المتكلم في نحو اعطاني للاطراد مع الا
الغير لازمة في الماضي مطلقا وفي المضارع عرضا عن نون الاعراب
سواء كان فيه نون الغيبة او نون التاكيد اولا والجمع النون اى
نون الاعراب في المضارع ودليل على مذهب الخليل فان الرجاج سيبويه
لا يجوز ان حذف نون الوقاية معه الا للضرورة وعند هما الثبوت تارة
وان واخواتها اى ان ولكن وكان مخيرة في الحاق نون الوقاية وتركها
وشرح هذا المقام موافق لكلام الشيخ والمقول بمبنى على ان المراد بالجواز
عدم رجحان احد الطرفين على الآخر فيشمل قوله واخواتها جميع الخمسة
وكانه حمل الجواز على جواز الطرفين اعم من ان يكون مع رجحان احدهما
او مع استوائهما وفي ليت الحاق نون الوقاية والمشهور ان حذف
نون الوقاية معها لا يجوز الا في الشعر كذا قال سيبويه وغيره وفي
من وعن وقد وقط عند الخليل وقال سيبويه الحذف في هذه الكلم
لا يجوز الا للضرورة الشعر وقال الجوهري وتركك وقبلك بكسر الدال

والطلل يعني حسبك اي كفاك وهما استمان بقول قدني وقدني وقطني
وقطني وقال الشيخ كان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا ها
في الاصل مصدران مضافان الى الفاعل فجعلا مقام الفعل فنصبا فحذف
الفعل فحذف فصار قدني وقطني بمعنى قدك اكتف وبمعنى فاعل الكف وعلتها اى علة
الحكم المذكور لعل فيجتمع فيه الحذف وفي التنزيل لعلي ابلغ ولعلي ارجع
الى الناس ويتوسط بين المبتدا والخبر كل دخول العوامل عليهما
نحو زيد هو منطلق او يتقدم بها نحو ظننته هو الكريم وانه هو الغفور الرحيم
وحسبت زيدا هو المنطلق وكنت انت الرئيس طبيعة ضمير مرفوع منفصل وذكر التسهيل
لا اختلاف فيه بل هو ضمير او حرف مجانس للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والغيبة والخطاب والتكلم يسمى هذه الصيغة فصلا عند
البصريين وعمادا عند الكوفيين ليفصل معلق قوله يتوسط بين الشعار والخبر
التمهيد بين كونه اى الخبر معرفا او خبرا فانك لو قلت زيد المنطلق جاز
ان يتوهم السامع كون المنطلق وصفه فينتظر الخبر فاذا جيت بالفصل دل على ان
ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره وهذا هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع
فيه وجيء به حيث لا التباس بدونه ايضا كما يقال كان زيد هو القائم وانى
انا العبور الرحيم والدين هو النبيئة وشرط ان يكون المبتدا معرفة واجاز
اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وان يكون الخبر
معرفة او لام تعرف او داخل على كذا المباشر ان يقال اسم التفضيل
المستعمل من ليشمل خيرا وشرا نحو كان زيد هو افضل من عمرو وجاز كون
الخبر فعلا مضارعا عند المازني نحو وجدته هو يكرم الضيف وشذ عند غيره
نحو ما زيد هو يقوم ولا عمرا هو يقعد وشذ عند بعض كقوله انى انا ارحل
وعلى عند بعض نحو انا زيد ونعم الاخفش انه قد يتوسط بين الحال وصاحبها

او كزيدون ويكون منفصلا اذا كان مبتدا او اسم ما او منفصلا مرفوعا
مستترا في بلى كان وكاد ومنفصلا منصوبا مارتا في باقي ان وظن مع ب
اتصاله نحو زيد قايم وكان زيد قايم وان زيد قايم ولا يحوز حذفه الا
اذا كان منصوبا بكثير ضعيفا الا اذا اذا كان مع ان المفتوحة اذا تحقيقا
فانه اي الحذف لازم نحو واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين اسما كان او
ما وضع لمشار اليه اشاره حسية فان استير ما الى ما ممكن احساسه كذا غير
متناهد بالبصر فليصره كما تشاهد وكذلك لو اشير بها الى ما استحيل احساسه
وانما وضعت للاشتمال الى القريب المتعلق بهما مما لا يحتاج الحرف الى
غيره وهي ذا للمذكر قال الاخفش لو قلت ذبي قلت ذايا فحذف الهاء فلت ايا
الفا وقيل ذي وقال الكوفيون الدال وحدها وقال ابن عيش لا باس
بان يقال هو ثنائي كما ولثنائه ذا للمرفوع فحذف الالف من ذين وذين
منصوبا ومجرورا وهو مبني عند الاكثر وهم المصنف لقيام علة البناء فيه
في المفرد والجمع وقال بعضهم هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل وتبعه
الشيخ وكذا الحال في تان وتين والذان والذين والتان والتين وقد
جاء ذان وتان والذان والتان في الاحوال الثلث وعليه جل قوله معنى ان
هذان لساحران وقد يقال ان المبني مطلقا مبني عند ابي اسحق الزجاج بخلاف
الشيخ عنده انه لم يسم شيء من المبني واقول العجب منه انه قال في بحث المبني
مذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان وللمؤنث ما تالف دال ذابا
وذي قبل الالف ذا وذي بالعدمين وذه وته تالف ما دخل وتي ما تاكنه
او مكسوره لان الهاء تكون عوضا عن علامة التانيث لفظي الهاء وتي وذي
ذوات للمثنى من ذين وتين وكلهما اولا عاقلا كان او غيره ذا كلك بالالف
وقد يكون مكسورا وهذا التنوين وان لم يكن للتشبيه فاولا انه تعرف لكن بعد

تقرره نحو هو يعتني بمن اطهر نصب اطهر وقد اجاز ذا الفضل من حزي المبتدا
اذا كان متعرضا باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى الابتدا الجزء الثاني من
الجزء الاول وقال الشيخ انما اعرف شاهدا قطعيا عليه ولا موضع له
من الاعراب عند الخليل وسيبويه كما تقدم في باب كان وعلمت وما الحق
كوكنت انت العالم والاظهر عند اكثر البصريين انه اسم وستتبعه الخليل
وقال وابنه انه لتعظيم لان الفعل اسم ليس بحرف كاكاف الحرف وعند تعظيم
هو حرف والكوفيون يجعلون ما لا من الاعراب ويقولون هو تاكيد
لما قبله وبعض النحاة يقول حكمه حكم ما بعده لا يرفع مع ما
بعده كالشيء الواحد ولا يدخل عليه لام الابتدا لا تقول لانت الحليم وبعض
العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فيرفعهما بعده في الابواب الثلثة كما ذكره
انفا وعليه قراءة في غير السبعة ولكنهم اولياء الظالمون وان نرى انا
اقل بالرفع ومعدم قبل جعله لاحاجة الى ذكر قبل والاتيان به للمبالغة ضمير
غايب مفرد مذكر او حوشا يسمى ذلك الضمير عند البصريين ضمير الشان
ان كان مذكرا وضمير القصة ان كان مونثا وعند الكوفيين ضمير المجهول ولا
يوتى الا اذا كان في الجملة المفسرة موت عمدة ولا شبيهة بها لتقصد
المطابقة للاذهان يرجع الى ذلك الموت كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور فانها ضمير الشان مفرد
لوقوع الجملة بعدها تفسيرا لها والزيدان او الزيدون على ان قايما في
جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا نحو ظننتنيه قايما في جميعها خبر
عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا نحو ظننتنيه قايما زيد والزيدان

البعد اشاسب للتكلم فاولاد كاولايك وقد سدل الحمزة الاولى ما ينقال
عملا وقد يضم الحمزة الاخيرة وقصر اكتيت بالسا وبلحوقها حرف السبب
المخاطب فتى سلمت الى المتكلم وبسط الى اى شئ من الاشارة الحاضرة بسر
ولذا لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته من الى الحاضر والمتوسط لا البعيد
الغيب فكان مجيئها فى الحاضر اكثر منه فى المتوسط وبفصل ساحرف
الخطاب اى الكاف ليدل الاتى قال من يخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وكسر المتوسط والغالب البعيد وهى
اى حرف الخطاب فتحة مجرورا وفى فتحة من اصول صيغ الاشارة ممكن
انحاصل عشرة وعشرون صيغة اذا لم تكسر احد التعديدين بعده احاد
الاخر وهى ذاك فاذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وقس عليه
الى ذاكما وذانكما اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرين وقس عليه
الى ذالكن وكذا البواقى واقول ههنا بحث لان تلك كثرة الاستعمال كتلك
بل تاك بدونها واما دلك فقذا وردبها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح
لا تقل ذلك فانه خطا وقال الشيخ لعل اى الامم كثرة استعمال ذى القريب من
اسماء الاشارة موضعة ذى البعيد منها وبالعكس لغرب من الناس وبل خالجه الشك
فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يجده مذهبا فلم يقطع به بل
احاله على غيره فقال وبقال ذا للقريب واقول لا بعد ان يقال بمعنى يستقل
او عدم القطع مبنى على خلاف بينهم حيث ذهب بعض الى ان لا واسطة بين
القريب والبعيد وقالوا المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بها او
الكاف وحدها للبعيد والجمهور على اساسها فقالوا ذا للقريب وذلك للبعيد
واللام لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب وذاك للمتوسط بين القريب
والبعيد وتلك بكسر التاء وفتحها وهنا وهناك وهنالك وتانك ذاك

مسك خبزى واولاك باللام مثل ذلك اى للبعيد قال الاندلسى الاقرب
عدد اللغوين من ايشدد والمخفف فى القرب والبعد والنجاه فرقوا بينهما واما
ثم بضم الثاء ومنا بضم الهاء وتخفيف النون هنا وهناك وهنا بفتح
الهاء مع تشديد النون او كسرها مع الاول الاصح وهناك وللمكان خاصة
فالثانى للقرب والثالث للمتوسط وما تواها للبعيد ولا يجتمع كاف خطاب وقد يراد
بهناك وهنالك وهنا الزمان قال ابن مالك الولا يه قد وهنالك
ابتنى للموضع وقد يرد الموصول مجموعا الاتم خبرهم وهو من الافعال الناقصة كابى
اى لا اصير قرأنا والمفهوم من شرح التسهيل ان اراد بالجزء التام جزئى الجملة عنى
المسند اليه والمسند وحاصله الشيخ وفى جعل الموصولات لا يلزم ان تكون اجزاء
الجمل بل قد تكون فضلة كما اراد الا ان الموصول هو الذى لو ارتدت ان تجعله جزء
الجملة لم يكن الا بصلته وعائده اليه اقول ههنا بحث لان الموصول ايما جزء
عامة الابهام ولا يحصل الا بالصلة والعائد ولذا قال بعض المتطببين ان
حرف هو فى حد ذاته ناقص وعامه بهما فلا وجه لذكر الوجه الجزء بل خصص
الجزء بالجملة فالالتفات الى الجزء بل استفاضة اللهم الا ان يقال الغرض
من ذكر الجزء هو الاشعار بوجه بناء الموصول فانهم قالوا انما بنى لاحتياجه
فى تمامه جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى جزء فى الجزء وصلته
قوله خبرية الاصلة الالف واللام وفى نوع التشبيه صلة قال الرضى وان
منكم لمن ليبطئن اى لمن هو متصف ليبطئن ومنه بعضهم وقال الشيخ لا ادرى من
مانعا لان الصلة هى جواب القسم ومعموله خبرية دون نفس القسم الذى هو الجملة
النائبة وقد جوز بعضهم وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول بخلاف الذى
ما احسنه ومنعه ابن هشام باشاد وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونه انشاء
والعائد ضمير له وقد يعنى الظاهر عن العائد حتى قيل نحو ما انا بالذى

زيد وبعده الالف واللام فيه اشاره الى ان الموصول مجموعهما لا اللام
وحده على ما هو المختار في عرف التعريف كذا في شرح المفتاح للفاضل
السفناني والتعريف المحقق كل المعهوم من كلام الشيخ ان الموصول هو
اللام وليوافق قول المصنف في باب اسم الفاعل فاذا دخلت اللام اسم فاعل او
مفعول دون غيرهما وقال الشيخ الدليل على ان سبب هذه اللام رجوع الضمير
في المرور به زيد ومال عن الذي انها حرف والضمير راجع الى الموصوف
المقدر معنى الضارب غلامه زيد والمفعول الضارب غلامه زيد وفي
شرح الملخص للفاضل السفناني الى الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحدوث واما ما ليس كذلك كالمؤمن والكافر والصانع والحائك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
يقتضي عدم الخلاف في موضع والقائلون بالتمييز صاروا الى ان اصل الضارب
والمضروب القريب الضرب كما هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية
على صورة الفعل فصيروا الفعل في صورة اسمي الفاعل والمفعول ولذا
يجوز عطف الفعل عليهما كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله قرضا وتمثلان بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يمثلا
بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام ولما كانت اللام الاسمية على صورة
اللام الحرفية بقل اعرابها الى ما يشابهها عاريه كما في الاداة صارت بمعنى غير
فعلت جا الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب وهي اي
الموصولات الذي للواحد المذكر والتي للواحدة المؤنث فعلى الدال تا
كما في ذا ونا واصلهما عند البصريين لذي ولتي واللام زايدة تحسينا للفظ
وليست للتعريف لان الموصول معرفة وصفا كمن وما عند الكوفيون
اصل الذي الذال الساكنة وحدها وورد سدتا ما حاج ابراهيم بانواع

الاعراب

الاكرام عند اكرمولي وبنيان بالكسر عند بعضهم وعلى الرمحشري انهما
مبنيان على الضم وقد تحذف الياء آن مكسورا ما قبلها او سكنا وان
واللذان للمثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وقد يحذف النون والاولى
يوزن العلى لجمع المذكر غالبا وهي مختوصة عاقل في العلم والذين لجمع المذكر
العالم مطلقا في الاحوال الثلث على الاكثر الاكثر واللذون في الرفع حذا به
وقد يحذف النون وعلى بعضهم الذيون رفعا والذين نصبا وجرا واللاتي
لجمع المذكر مختص بالاحوال الثلث وقد جا اللايون رفعا واللايين نصبا
وجرا وقد يحذف النون وقفا واللواتي لجمع المؤنث غالبا وقد يحذف
الياء ايضا فيقال اللاتي واللائي واللاتين واللائين واللوايي واللايي بتاسكنه
بعد الالف من غير همزة لجمع المؤنث مطلقا وكان اللواي واللواسي جمعا لجمع
وفي شرح المصنف انه يجوز اللاي بكسر الياء وفتحها اللتي في سلك الاسم وقد
يقال الات واللوات واللوا بحذف الياء واللا واللوا بحذف الياء والياء
معا واللات مكسورة التا والتا معا واللات مكسورة الها او معربة باعراب
المثنى معا ومن ما مفردان مذكران في اللفظ ويصحان للمثنى والمجموع المؤنث
قال تعالى بما انعمت او لجمع او التانيث مراعاة اللفظ فيما يعربه بها من
الضمير واسم الاشاره ونحو ما اكثر واعلب وما لا يعلم في الغالب وقد
جا في الغالم قليلا كان الله تعالى وما ملكت ايمانكم ومن لذوي العلم والغير
لما لا يعلم خلافا لقطرب ومنع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن يمشي
واي للذكر والمؤنث وايه للمؤنث قال الشيخ اذا اريد به المؤنث جاز
الحاق التا به موصولا كان او استفهاما او غيرهما كما لحقت ابين لعبت
وايتهن بقيت وقيل الا ولى الساكنة وقال الاندلسي التانيث فيه شاذ
كما شذ في طهن وجيء الناس وشره الناس وذو البقايه اي المستولية على

لغة طي وفيها اربع لغات كلها طائية الاولى وهي الاكثر الاشهر بناؤها
مع عدم التصريف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلا وذو فعلت وذو
فعلتا وذو فعلن والثانية حكاها الجرولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي
كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة والرابعة حكاها ابن الدهان
وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها وذا بعد ما
او من للاستفهام اذا لم يكن زيد [illegible] الذي [illegible] الذي
يقرض الله هذا ويجوز ان يكون ذا في المثالين اسم اشارة كما في قوله تعالى
امن هذا الذي هو جند لكم بقرينة ها التنبيه وقال الكوفيون جميع اسماء
الاشارة موصولة بعد ما استفهامية او لا والالف واللام وهذه الاسماء
السبعة بمعنى الذي او فروعه من المثنى والمجموع والمونث والعائد المفعول
سوى عائد الالف واللام يجوز حذفه نحو بسط الرزق لمن يشاء ويقدر
وكذا العائد المبتدا في صلة اي يشترط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا نحو ايهم
اشد على الرحمن اي ايهم هو واما في صلة غير اي فيشترط استطالة الصلة
ايضا كقوله تعالى هو الذي في السماء اله وفي الارض اله وطول الصلة هنا
بالعطف عليها والكوفيون يجوزون الحذف مطلقا واذا اخبرت عن
اسم في جملة بالذي واخواتها صدرتها اي جعلتها في الصدر مبتدا وهنا
بحث اذ يكون الذي حينئذ مخبرا عنه لا مخبرا به فحق الكلام ان يقال واذا
اخبرت باسم في جملة عن الذي وقد يجاب بان المراد اذا اخبرت عن مبهم
هو في الحقيقة اسم في جملة باستعانة الذي وجعلت موضع الاسم المخبر عنه
بالتوجيه الذي عرفت انفا واقول ههنا توجيه آخر بان يقال الضمير في عنه
راجع الى الذي دون الالف واللام والمراد بالمخبر عنه الذي يخبر به عن الذي

ولا يعد

ولا يعد في حذف به لانهم يقولون المسند ويريدون المسند لكن الانسب
بهذا التوجيه ان يقال المخبر عنها بقرينة قوله سابقا صدرتها ولاحقا لها اللهم
الا ان يقال انه تفنن ههنا في تذكير الضمير وتانيثه للاشعار بجواز الامرين في الضمير
الراجع الى ما يكون المراد منه اللفظ ولا يخفى وجهها ضميرا لها اي راجعا الى
الذي واخرته اي ذلك المخبر عنه خبرا عن الذي وهو نصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا موخرا فاذا اخبرت عن زيد اي عن مبهم هو
في الحقيقة زيد من ضربت زيدا انت الذي ضربته زيد والفرق بين
الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فربما يخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا
في الدنيا وربما من يخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد
واما قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا الثاني وكذلك الالف واللام
مخبر به عن اسم في الجملة الفعلية خاصة لا يصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فتقول
في المثال المذكور الضاربه انا زيد ويجب ان يكون الفعل الذي سبك منه صلة
الالف واللام متصرفا وان لا يكون في اوله حرف لا يستفاد معناها من اسمي الفاعل
والمفعول كالسين وسوف وحرف النفي فان تعذر اخر منها اي من الامور
الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام المخبر عنه وتاخيره خبرا
تعذر الاخبار المذكور ومن ثمة امتنع الاخبار في ضمير الشان اذ له صدر الكلام
فمنع تصدير الذي وايضا يمتنع تاخيره خبرا والموصوف بدون الصفة والصفة
بدون الموصوف لانك عند الاخبار تضع موضعها ضميرا فيودي الى ان يكون
الموصوف او الصفة مضمرا والمصدر العامل بدون معموله لانه يودي الى
ان يكون المضمر عاملا وقد ظهر من هذا الدليل ان المناسب ترك المصدر كما
وقع في الكتاب والحال لانها لا تقع ضميرا والضمير المستحق لغيره اي الذي يستحقه
غير الموصول كما في نحو زيد ضربته اذ المبتدا استحق الضمير فلو قلت الذي

زيد ضربته هو فان كان الضمير الاول راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب
ان يقوم المظهر مقام المضمر عند عوده الى المبتدا والضمير في المبتدا
الى الموصول اذا الضمير الثاني ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان
جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا عن عائد الى المبتدا اذ الضمير
الثاني ليس في جملة خبر زيد **والعائد المستتر عائد** اي الاسم الذي احد خبريه ضمير
مستتر غير الموصول كعلام في زيد ضرب علامه واقول اطلاق الاسم على
المركب مجاز مشهور واعلم ان الشيخ رحمه الله اذكر في هذه السبعة ناظرا الى
الامر الثالث من الامور الستة المذكوره والبواقي ناظره الى الامر الثاني وجعلها
بعض الاول مع طولها فالاولى ان يجعل اول السبعة ناظرا الى الامرين الاولين الثالث
كما ذكرنا **وما الاسم موصوله** كما مر **واسم اشاره** نحو مالك هذا معتبر
وحذف العائد الذي صار غلب عند كونها مجرورة بحرف جر أو مضاف وادا اجاز
دا بعدها لم تحذف العائد نحو ما دا سعيد **وشرطيه** نحو من يقم اقم اليك
من رجل فلا مرحبا بها **وموصوفه** نحو مررت بما معجب او بجمله نحو
ربما كره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال فما ههنا غير موصوله لدخول
رب عليها وجاز ان تكون كافه مهيئه لدخول رب على الجمله ويكون من الامر
ظرفا لغوا متعلقا بتكره اي تكره من الامر سببا وعلى الاول يكون ظرفا مستقرا
حالا او صفه **وتامه** وهما **بمعنى شيء** بالنكره والتا نكره غير موصوفه نحو ما التجيه
عند سيبويه وعابي اي نعم شابي عند الزمخشري وابي على ذم الكتاب
وسيبويه الى ان تا التامه تكون معرفه ايضا بمعنى الشيء وقالا نعما بي بمعنى
نعم الشيء هي على ما بي **ووصفه** هي التي تلي النكره لافاده الابهام وتاكيد النكره
وبعد التحقير نحو مثل اعطيه ما اي عطيه لا اعرف من حقارته او
التعظيم نحو لامر ما سودك من سود اي امر عظيم لا اعرف من عظمته او التنويع

نحو انجره ضربا ما اي نوعا مجهولا من انواعه ايما كان وقد تقلب هي ايا
فيكون حرفا واختلف في ما المسدد بها هي حرف عند سيبويه واسم موصول
عند الاخفش والرماني والمبرد والكافه حرف عند الجمهور كافي والعائد
والزائده حرفان بلا خلاف **ومن كذلك الا في انها** خلافا للاخفش على فائده
جواز كونها نكره غير موصوفه **والصفه** فالموصوله كما مر والاستفهاميه نحو من
غلامك والشرطيه نحو من يكرمني اكرمه والموصوف بالمفرد او الجمله نحو
كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اجر غيرنا او رفعه وفي عند
الكوفيين خرفا زائده **واي وانه كمن** فالموصوله كما مر والاستفهاميه نحو ايهم
اخوك والشرطيه نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى والموصوفه نحو مررت
برجل وبهناخ اداي تنوع صفه ايضا بالاتفاق والا كما فان فيها خلافا كما مر
ولعل المصنف راى ان الصفه اصلها الاستفهاميه لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم
يسال عن حاله وفي بعض النسخ واي وانيه كما الا في انها وقع للاشكال
وهي معربه وحدها الا اذا كانت مضافه **وحذف صدر صلتها** مما سيجيء
على الضعيف عند سيبويه نحو لننزعن من كل شيعه ايهم اشد على الرحمن وقال الاعرابي
مع حذف الصدر لغه جيده وحكى الشواذ ايهم اشتد نضربهم وقال الحرمي
خرجت من حذق الكوفه حتى اتيت مكه فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوبا واذا لم يكن اي مضافه مع حذف الصدر نحو اكرم ايا
افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاستماعا فتقول
اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين وصلتها اي ان كانت جمله فقلما يحذف منها
شيء وان كانت جمله حذف صدرها اي المبتدا بشرط ان تكون صله لما رجعا
الى اي **وفي اذا اضعف وجهان** عند سيبويه احدهما **ما الذي** اي ما استفهاميه
وذا بعدها الذي وهو مبتدا وما خبره مقدم لكونه نكره وعند سيبويه ما مبتدا

وذا خبر لانه جواز الاخبار معرف عن منكره متضمن معنى الاستفهام
مر وما بعد اصلته والعائد محذوف وجوابه رفع ابي الرفع في جواب
الحق ان يكون خبر مبتدا محذوف وهو ضمير راجع الى ذا بما بعد السوال والجواب
الوجه الاخر اي شيء اي ماد بجعلها بمعنى اي شيء وهي منصوبة المحل على
انها مفعول صنعت وقدم عليه لتضمنه معنى الاستفهام وجوابه بصت اي الصمت
اولى على اضمار صنعت للمطابقة او يجوز ان يجعل ماد امرفوعة المحل بالابتداء
والعائد محذوف خبرها فيكون رفع الجواب اولى على تقدير كيف لانه
مبني على تقدير العائد الى المبتدا بلا ناصب والمهموم من كلام الشيخ انه
لم يجعل في ماد الوجه مجموع ماد بمعنى اي شيء كما ذكره موافقا لشرح المصنف
بل جعل ما بمعنى اي شيء ودا ايده وكل وجهة هو موليها
اسما الافعال
توهم بعضهم من هذا اللفظ ان صه مثلا موضوع للفظ اسكت وهو موضوع
لطلب الفعل عن المخاطب بكف بعيد عن قول ماكان بمعنى الامر الملائم لما
اشتهر بينهم من ان بناء هذه الاسماء لاجل مشابهتها لمبني الاصل اي الامر والماضي
مخصص الامر هنا بالمخاطب ولا بعد فيه فان الامر اذا اطلق فالمراد به المخاطب
وقال الشيخ منها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم
وما انجر من مال ومن ولد اي ليفدك والمناسب السهم اي الماضي الذي
تكلم على ان قالوا ان مدة الكلمات اسماء تنابهها معاني الافعال
وانما لا تتصرف لضعفها ودخول اللام على بعضها والتنوين في بعض نحو ويد
اي امهله وبهات ذاك بالحركات الثلاث في التاء وقد تبدل الفا الادنى همزة
مع ضم التاء الضا وقد تنون في مدة اللغات وقد تسكن التاء في
الوصل وقد تحذف فيقال بهما وبها وقد تلحق بها كافا فيقال بهاك
وقد تنون فيقال بهًا وقد يقال بهان بهمزة ونون منتوحتين وقال صاحب

حي يتعين مكسوره اي بعد المفهوم من كلام الشيخ والمتبع في الشرح
انه كما يجيء ان فعال تجيء مزيدة ومبهمات اسما افعل وبعد حيث انه
اسما لا ماد وبعد لا وجه لتخصيص الامر والماضي الا انهم علموا انها اسما
الافعال عشابهة الامر والماضي فلو جعلها بمعنى البني والمضارع لاخر بها
فلو قيل سبب بنائها ان بعضها شابه الحرف لكونه على حرفين نحو قد
لم يحمل غيره عليه طردا للباب لامكن المكابرة واقول كانهم لمرعوا ان
الواضع وضع زيد مثلا مهملا دون لا احد ومنوطة عند العرب
بحرف الاصول دون الباني فاذا متعاندان مطلقا عاية ما في الباب ان
احدهما في قوة الاخر ووضع مبهمات بمعنى بعد دون بعد فاذا مع التعاند
ليس احدهما في قوة الاخر ايضا واعلم انه ذهب الشيخ الى ان كل ما هو
بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب ومعنى مبهمات وسرعان وبطآن بعد وشتان
وافرق مع تعجب اي ما البعد وما اسرع وما اشد الافراق وما على وزن
فعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس اي قياس مطرد عند سيبويه كنزال
بكسر اللام في المشهور وسمعها في بني اسد بمعنى انزل وقال المبرد بل وسمعها
وقال الاندلسي منع المبرد قولي فالاولى ان يقال سادا ما قال سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته وذهب الاكثرون الى ان ما من
الرباعي فرفار بمعنى صوت وعرعار بمعنى لا تلاعبا بالعين وهي لغة
تميم ومعنى المبرد وقال فرفار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات
الصبيان وقال الاخفش فعلال بمعنى الامر من الرباعي قياس وفعال مصدر
مغرقة كجار بمعنى الفجور وقد ندعي ما بيت وقال الشيخ لم يجيء الآن
دليل قاطع على ذلك ولا يعرف وقول العرب لامس اي الامس طامر في
الشعر وفعال صفة مونثة ولم يجيء في المذكر وقيل استعمل من دون الموصوف

وهي اما لازمة للندا سماعا نحو يا فساق اي يا فاسقة او غير لازمة له وهو
قسمان ما شاع بالعلمية غلبة حتى صار كالعلم بالغلبة وهو الاكثر نحو خلاق يا خالق
الاصل خاص لكل ما خلق ثم صار بالغلبة علما للبيت وما على وصفها نحو فاطن
اي ناطق كافية مسى لمشابهته اي فعال مصدرا خص فوضع له اي فعال
اي الذي هو اسم الفعل عدلا وزنة قال الشيخ ان ادعى العدل لحق فالدليل
عليه وصوت المحور والكشف لانه لا زال على كون في فار وفساق معدولين عما
اذ من الجائز ان يرادف لفظين في معنى لا يكون احدهما موضوعا عن الاخر وان
ادعى العدل لمقدر للاضطرار وجوبهما مبنيين اي ذلك كما ذكر مع ظرف
ثم فالدليل حتى يجاب عنه من كون زال الذي هو الاصل معدولا وان قدر
العدل في الاصل ابهم هو تكلف غني تكلف وفعال علما للاعيان المشخصة ولا
يكون الا مؤنثا حتى يجب اللفظ وان كان المسمى به مذكرا كقطام وغلاب
اسمي امرأتين مبني في الحجاز مطلقا لانه مشابه لنزال زنة وعدلا بقدر با
وتكمون بحر دبلوزن والالوجب بناء باب كلام وسلام معرب عند صرف
في اكثر عمم الا اخر آء نحو حضار اسم كوكب بشرة تهيلا يطلع قبله ولا
استبعاد عند العلم كامرئ القيس لفظ حكي به صوت للانسان او
للحيوانات البهم والجمادات او لفظ صوت به للبهائم عند طلب شيء منها كالحي
والذباب وغيرهما والبهم كل حي لا يميز وقيل هي ذوات الاربع وما لم يحمل عليه
الاصوات اسما افعال معنى لامر لعدم صلاحية البهائم للخطاب لانها لا تفهم
الكلام لكن لما اريد بقياد حيوان لصوت بصوت ويعاد ذلك الصوت
ضربه وتاديبه او انكاسه واطعامه وكرر ذلك الى ان صار ذلك الحيوان يحم
بعد على المراد من ذلك الصوت زجره او ترغيبه وقال الشيخ لا ارى منعا
من ارتجال كونها اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم لان الله تعالى جعلها في

حكم المطلوب منها كالعقلا فالاول كفاق بكسر القاف وهو حكاية صوت
الغراب وقد ينون وطخ بكسر الطاءين وهو حكاية صوت اتصاك
وطق بفتح الطا وكسرها وسكون القاف وهو حكاية وقع الحجارة بعضها
بعض والثاني كخ بفتح النون وتشديدها المفتوحة او المكسورة للناقة
البعير وقد تخفف الخا ساكنة وبها قسم الرضي وهو الفاظ عرموه عن سمة
باصوات تنزل بالطبع على معان في النفس كاف فان الكاره ليتي يخرج
من صدره صوت شبيه به وانما بنيت لانها شبهت في الاصل كما قصدا تما
في الكلام ولم تكن في الاصل مسطورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب
واذا وقفت عرفت جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وذلك اذا
جعلتها بمعنى الصاوت كما بمنك وافٍ لكما بما او فقدت الفاظها دون
معانيها امر كبات كل اسم حاصل من تاليف كلمتين بحيث صارتا
واحدة والصور المحملة سنذكرها ليس بينهما نسبة قال الشيخ اي ليس قبل العلمية
بينهما نسبة واقول هذه العبارة توهم ان العلمية شرط في امر كبا وليس
كذلك لان خمسة عشر وان صارت بمنزلة اسم واحد لكنه غير علم ولذا
قالوا انها اذا جعلت علما فالاصح بناؤها على الجزءين الاول فالمناسب ان
يقال اي ليس قبل ان تصير اسما واحدا بينهما نسبة واحترز به عن امر كبا الاصافي
والتقييدي العديمين لاسمائهما كما ناعق قبل العلمية وعن امر كبا الاسنادي
العلم لانه وان كان منبئا عند الامة لكن ليس بناؤه لاجل التركيب والبحث
بمنا عن امر كب الذي كان تركيبه بتبنيه اولا به لا ينقض بالاعراب والكنا
مطلقا سواء كان عما اولا كما ذهب اليه الشيخ وعدا الجد منقوض بما نحو
خمسة عشر لما بين جزءيه من نسب العطف فان نقض العامي جزءا اقول الظاهر
ان المنقوض هو المركب واما لتسوا النقض الى الثاني اشعارا بان الافتتاح

إلى الحرف لاجلها دون الاول فكانه متضمن لها **بنيا** اما الاول فلكونه
متمكنا والثاني مشابها للحرف واما الباقي فلتضمن الحرف ومشابهة على الحركة
وبدلالة على عروض البناء وان لها عراقة في الاعراب وعلى الفتح لخفته بعض
اللغات الحاصل من جعل كلمتين كلمة واحدة **كخمسة عشر** والاصل خمسة وعشرة
واجاز بعض الكوفيين اضافة البناء الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف
اليه حقيقة **وحادي عشر** والاصل احد احدي وعشرة كما يقول الحادي والعشرون
واحواتها القياس في ثماني عشر وحادي عشر وتاسع عشر فتح الثاني وجوز
سكونها لثقل الحركة على السكون مع الثقل الحاصل من التركيب فان قلت عطف
في العدد ظاهره دون المفرد من المتعدد دل معنى ثلثة عشر رجلا ثلثة رجال
وعشرة رجال وليس معنى ثلثة عشر واحد من الثلثة وعشرة بل المعنى واحد
من الثلثة واحد من العشرة قلت القياس ان يكون المفرد من العدد اسما واحدا على
صيغة الفاعل مسقفا من ذلك العدد ولم يستعمل ذلك في احد عشر واخواتها
فاضطروا الى من يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليدل من
الاول الاقتران المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا
على ملك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق بي منه
لا اثنى عشر فان الاول معرب عند الجمهور لظهور الاختلاف فيه وقال ابن
درستويه هو مبني وكل من اثني عشر واحدى عشر صيغة مستقلة كما مر في هذين
وهذان **والا** اي وان لم يسمع الماضي حرفا **اعرب الثاني** لعدم غلبة الشبه
ولا ينصرف **كبعلبك** ولاجاز الى اسما ما كان ماسقل المركب صدرا
كوسيبويه لما مر من ان كلا منا في المركب الذي كان تركيبه بناء **وبني**
الاول على الفتح **في الاصل** لما مر في خمسة عشر وقد مر ان معد يكرب
على خلاف القياس مثل حادي عشر وبعض العرب يعربهما بالاضافة والثاني

مصروف عند حرف من ذلك وغير مصروف عند اخرى منه **الكناية**
قال المصنف المراد بالكناية لفظ مبهم يعبر به عما وقع مفصلا في كلام متكلم اما
لعدم علم المخاطب او للتنبيه فكم وكاين ليس هنا وكذا كذا في قولك عندي
كذا درهما وكيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت
وعقب المصنف الى ان ذكر كم هنا لاجل انها تقابل كذا في العدد لا لانها كناية
وقال الشيخ هي ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير موضوع في الدلالة
عليه اما للابهام على المخاطب نحو قال فلان كيت وكيت او لشناعة
المعبر عنه كقولك فعلت وانت تريد جامعت او للاختصار كالضمائر الراجعة
الى متقدم او غير ذلك وانما عممنا المكني عنه ليشمل نحو افعل في قول النحاة
افعل وصف لاسم التفضيل فانه كناية عن اسم اول همزته زائدة موصوفة بعدها فارسا
بعدها عين مفتوحة بعدها لام وعلى هذا المفسر جميع اسماء الاستفهام والشرط
كنايات ويكفي بها عن امور معينة غير محصورة احصارا اذ يطول علينا لو اردنا
مكان ابن انى اذا ايان ام في الشوى ام في الخان الى غير ذلك من المعينات
فحرف الاستفهام وحرف الشرط يقدران قبل بعد الاسماء كما هو مذهب سيبويه
وبني كنايات عن المعنى الكثيرة وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية
ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم **كم** واما
بنيت الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في
الصيغة **وكذا** وانما بنيت لانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه
كاف التشبيه **للعدد** وقد يكون كناية عن غير العدد نحو مال فلان كذا وكذا درهما
مكررا مع الواو وكذا وكذا اولى من افراد هما ومن تكريرها بلا واو
ولا دلالة لها على التكرار اتفاقا ولم يرد مميزها في كلامهم مجرورا **وكيت وذيت**
وانما بنيتا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة والجملة من حيث هي لا تستحق

اعرابا ولانا ولما لم يجز ان تحلوا المفردات عن الاعراب والبناء بقيتا
على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء وبنيا على الفتح
اكثر للحركة ولاستعمالهن الاكثر بين بواو العطف نحو قال فلان كيت
وذيت ووقع الامر ذيت وذيت وكم الاستفهامية مميزها منصوب وكم
خبرية مميزها مجرور بمن مقدرة على الغالب ويجوز ظهورها بعد الخبرية
بمن مقدرة خلافا للزجاج فانه قال جره باضافة كم اليه مفرد واجاز الكوفيون
ان يكون مميزها جمعا وتمييز الخبرية الفرق بينها وبين الاستفهامية بعد
المتكلم معلوم فى نفسه عند المخاطب والخبرية بعد المتكلم عند المخاطب ورجوعا
بعرفة المتكلم مجرور باضافتها اليه خلافا للكوفيين فانه قال جره بمن مقدرة
وبعض العرب تنصبه مفردا ومجموعا وهو قليل وينفصل من مميزها اى المميزين
اقتضى ممير الخبرية كثيرا نحو كم من ملك وكم من فريق واما ممير الاستفهامية
فقال الشيخ لم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب
من كتبنا النحوية لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولما صدر الكلام لكن يتقدم
عليهما حرف الجر والمضاف كما سبق وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وكل ما بعده فعل او شبهه يشمل نحو كم يوما انت سائر غير مستغل عنه بضميره
او متعلق ضميره كان منصوبا مفعولا على حسب اى حسب ذلك الفعل ليس
معروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا
ثانيا لباب ظننت نحو كم رجلا اودجل رايت وكم يوما او يوم سافرت وكم
ضربة او ضربه ضربت وكم كاف من مالك وكم طبت مالك والمناسبان
تقال على حسب وجب التمييز مفعولا لذلك اذا قلت كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع ان الفعل يقتضى المفعول به والمصدر والمفعول به وغير ذلك

تكملة

من المنصوبات فعلم ان الاصل المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب التمييز مفعولا وما
يعمل الظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة
لانتصب بكونه مفعولا مطلقا فيجوز ان يجعل كم فى هذه المواضع مبتدا او الجار
وحده والصفة فى الجملة مقدرة على ضعف كما مر وقال الشيخ هذه القاعدة معترضة
بقولك كم جاريك فان جاريك غير مشتغل عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره
انه كان يمكنه لو لم يضمر ضميره مع ان كم مرفوع المحل بالابتدا وكل ما قبله
حرف جر او مضاف فى نحو بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت
والا اى لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله جار
مرفوع مبتدا ان لم يكن كم ظرفا بان لم يكن ممير اياه نحو كم رجلا ضربت وكم
رجلا ضربت غلامه ولو قيل ان ضربت وضربت غلامه مفسر لناصب كم والتقدير
كم رجلا ضربت ضربت وكم رجلا البست ضربت غلامه لجاز الا ان الرفع قياسى
لسلامته من الحذف واعلم ان مذهب الجمهور على ان كم فى كم مالك خبر لامبتدا
لكونه نكرة وما بعده معرفة مع ان كم فى ليس ظرفا فاذكره اما بتمامه على حده
سيبويه كما مر وخبرا كان ظرفا بان كان ممير اياه نحو كم يوما سفرك
وكذلك اسما الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على
ما ذكره وقال الشيخ الظرف من اسما الاستفهام اما مجرور بمن او منصوب على
الظرفية ومن اسما الشرط لا يكون الا منصوبا على الظرفية والظرف وقياس
الظرف فقد يكون منصوبا مفعولا به نحو ما لعبت وما فعلت اقعد ولا تقع غير ذلك
من المنصوبات استقرارا وقد يكون مجرورا نحو غلام من انت ومن مررت وغلام من
تضرب اضرب ومن تمر اكرمه وقد يكون مرفوعا مبتدا نحو من ضربت ومن كرمه
اكرمه وخبرا نحو من انت ولا تقع كلمة الشرط خبرا وفى مثل عمر قول الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخاله فدعا قد علبت على عشارى والفرزدق المتوجل الرستم

من اليد او الرجل فكون منقلبه الكف او القدم الى استهما معنى انها لكثره
الحد به صارت كذلك وبهذا خلف لها تبها الى فتح الخلف واما حلت
تعلى لصحبه معنى تعلو وسلطت اى كنت عدى كارما لحذ منها منكما منها
ومعنى على كره منى والعشار بالكسر جمع عشراء وهى الناقة التى ات عليها من
يوم ارسل فيها الفحل عشره اشهر ثلثه اوجه النصب بان يكون كم استفهاميه
على سبيل التهكم كانه يقول تعد الحلب ماته الا انى سميت عدد الحالات
او خبريه بمعنى ما من جواز النصب فى تمسيزها عند بعضهم الجر بمعنى ان كم خبريه
والرفع بالابتداء على حذف المميز اى كم حلب او كم مره بعضها وجراعى ما بينا
انفا ولك صيغه عمه وقد حلبت جزرها وكم منصوبه المحل اما مفعول مطلق كلت
او ظرف له فاقول ههنا مناقشه اذ لا يجوز فى التمييز الا وجهان النصب والجر
واذا جعلت ثمر مرفوعه بالوجه الذى ذكره فلست تميز اصل التمر محذوف
اما منصوب او مجرور فالاتب ان يقال فى مثل ما وقع بعد كم فى كمعه وقد
حذف المميز فى نحو كم مالك اى كم درهما مالك وكم ضربت اى كم مره
او كم ضربه ضربت وحذف تميز الاستفهاميه اكثر الظروف منها ما قطع عن
الاضافه وتبنى عامات واعلمت لمشابهتها الحرف باحتاجها الى الصفه
اليه المحذوف وهذا الاحتياج وان حصل مع ذكر المضاف اليه لكن ظهور الاضافه
رجح جانب استحقاقها بالاسما والاصل فى الاسم الاعراب ولما جئت
واذا واذ وان كانت مضافه الى الجمل الطاهر لكن اضافتها ليست ظاهره
اذ الاضافه هى الحقيقه الى المصادر كما سبق قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
دون وخلف واستقبل ودون وغيرها ولا يلتبس عليها ما هو معنا بما وكلها مبنيه
على الضم ويجوز فيها على قلبان تعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب ومنه
قراءه الشاذه لله الامر من قبل ومن بعد وقال تقصم المضاف اليه غير ملحوظ

عند الاعراب نعنى كنت قبلا اى قديما واجرى مجراه اى مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافه لا غير ولا التى الجنس وليس غير وغير منصوبه المحل
لكونه لبس والاسم مضمر عند المبرد ومرفوع المحل لاستنبها والجر محذوف عند
الزجاج وحث مبنى الكل على الضم ومنها حاث بالضم فى الاشهر وورد بعينه
وتكسره وقد تبدل ثاؤها سينا لما اتم واعلم الغ فتقسيمه وهى المكان وقال
الاخفش قد ترادفها الحين ولا يضاف الا الى جمله اسميه او فعليه قال الشيخ
اختلف فى كون الظروف مضافه الى ظاهر الجمل او الى مصدر مع الذى نصبت
والزمان فى الحقيقه متضمنان الاضافه فى اللفظ الى ظاهر الجمله بلا حلاف ومن
حيث المعنى الى مقدر هنا فى الاكثر وقد يضاف الى مفرد على تقدير نحو
اعاذى حث سهيل طالعا وحو يقربه بعضهم والاشهر تقاوده على نابه وذكر
اضافتها مطلقا اندر وتلا يلزم ان يكون ظرفا اى منصوبا بتقدير فى فان
حث فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته مفعول به لعلم مقدرا وحكى
هنا حسن الناس حث نظر ناظر اى وجها فهو لمسرة ومنها اذا وهى فى اصل
الوضع للمستقبل اى لزمان من الازمنه المستقبله يتخصص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع به وان دخل الماضى نحو اذا الشمس كورت وقد يكون لاستمرار
الزمان كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا اى هذه
عادتهم المستمره وقد تكون للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها معنى الشرطيه
وقد تكون لمجرد الظرف كقوله تعالى والليل اذا يغشى ومن ثمه ثم انفذ
غير استعمالها ظرفا اى مجردا عن معنى الظرفيه نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم
عمرو اى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وقال الشيخ انا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وذلك جيز اى اختار سيبويه والاخفش

بعد بما بالفعل وقد يضاف على ضعف الى الجملة الاسمية بشرط ان يكون
الخبر فعلا وقد عرفت ان المبرد اوجب الفعلية بعد بما ونقل عن الكوفيين
انها كاذ في وقوع الجملتين بعد بما بلا فرق الآن الجملة الاسمية مشروطة بعدم
تكرر وقد يكون اذا للفاجاة قد مر في مباحث خبر المبتدا انها حرف
او ظرف مكان او زمان وصرح الشيخ بان الاقرب كونها حرفا فاعلم
المبتدا بعد بما انت تعلم ان هذا ينافي ما ذكره في مباحث ما اصيرة عاملة
على شرط الصغير من انه لا يحور العطف فيما بعد بما اذ لما معنى اي هيهات
من الازمنة الماضية يحتص من بينها بوقوع حدث فيه مفتوح به وان دخل
المضارع كقوله تعالى واذ يمكر بك وقد يكون للمستقبل كما في قوله تعالى وسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب وناديا اصحاب
الجنة ويقع بعد بما الجملتان الفعلية والاسمية بلا فرق وقد يكون للتعليل
والاولى حرفيتها وقد تقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذ للفاجاة
والاغلب بحي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا وقد يجي اذ للفاجاة
في غير جواب بينا وبينما كما في قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو ومعهما اين
واني للمكان وانما بنيا لتضمنها حرف الاستفهام والشرط كمتى وكدامتى
وايان وكيف استفهما نحو اين كنت وشرطا نحو اين يكن اكن واني
لها تلك معان اجودها ان الاان اني مع من في الاستفهام اما ظاهرا هو كقوله
من اين عرون تاتي ام معذره نحو اني يك بعدا اي من اين
بمعنى من اين هو ولا يقال اني زيد وثانيها كيف نحو اني يوكون وثالثها
متى وقد اول قوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلثة ولاحي بمعنى متى
وكيف الاولى بعده فعل ومتى للزمان فيهما اي للاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى ماتني اكرمك وايان للزمان وكسر همزتها لغة سليم وقال

الاخفش

الاخفش كسر نونها لغة والاولى الفتح استفهما عما للمستقبل كخلاف متى
فانها تستعمل في الماضي والمستقبل وكذلك الجمهور ساكتة عن كونها للشرط
واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع وتختص بالامور العظام نحو
ايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وقال الشيخ الفاضل في غير اذا من
الظروف التي فيها معنى الشرط هو شرط بها قال الاكثرون ولا يجوز
ان يكون جزاء على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف الا ترى انك لا تقول
ايهم جاكرم اكرمهم ولو جاز ذلك لجاز ايضا عمل الجزم في اداة الشرط لقلنا الشرط
اولى بذلك لانه اقرب واما القايل في اذا فالاكثرون على انه جزاء وقال
بعضهم هو الشرط والاولى ان يفصل ويقال اذا تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم
احواته وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك معناه جئتك وقت غروب
الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء وكيف للحال استفهما
واما عده من الظروف لانه معنى على اي قال والجار والمجرور والظرف
متقاربان وقيل لانه للسؤال عن حال الشيء في الحال ومذ ومنذ اذا الجر ما
بعدهما فيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان
مضافان واذا الرفع ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وتحريك ذال مذ
في هذا اليوم بالضم اكثر من الكسر وتعلق الوجوب بضم ذال مذ سواء كان ما
بعده ساكن اولا وكسرهما لغة سليم ومعنى اول المدة للفعل الذي قبلهما
مثلثا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم
الجمعة فيليهما المفرد المعرفة قال الشيخ يجوز ان يكون عدا الجد غير مفرد نحو
ما رايته مذ اليومان اللذان كنت معا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لعيتني فيه وملغى الجميع اي
جميع مدة الفعل المذكور نحو صحبني مذ يومان والفرق بين المتعين الكف

اذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة وارّدت الاول كانت الرويه منقطعه
في يوم الجمعة بعدان تكون شاهدته في جزء منه واذا اردت الثاني كانت
الرويه منتفيه في جميع اجزاء يوم الجمعة ولم تحصل في جزء منه فيهما المقصود
بالعدد سواء كان معرفا او لا معرفه اولا والباء بمعنى مع والاولى ان
تقول المقصود به العدد لانك لم تقصدت بقولك يومان عدد اشئ لانك
تقصدت بالقول يومين وقال الرضي يجب ان يلبيه مجموع زمان الفعل من اوله الى
اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك الزمان مقصودا في التعدد
لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او
غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل وان
المخففه او المشدده او الجمله الاسميه فتقدير زمان مضاف الى هذه الجمله
لان معنى ما رايته مذ سفره ومذ انه شاخص ومذ زيد شاخص ومذ زمان سفره
وحد زمان شاخص ومذ زمان ان شاخص ومذ زمان انه شاخص وهو اي كل
من مذ ومنذ مبتدا ما بعده خبره اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مده
انتفاء الرويه يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مده انتفاء الرويه يومان فكانها
كانا في الاصل مدة ما رايته ومنذ ما رايته على ان كانت الجمله مضافا اليها فقيل
لعدم ما دل عليها وهذه عدة بنايهما كما في قبل خلافا للزجاج فانهما جرا لتنبئ
مقدمان وفيه بحث لانه ان فسرهما بأول المدة وجمع المدة مرفوعين فهو غلط
لانك اذا قلت جمع المدة يومان فات مخبر عن الجمع باليومين وان اضمر فيكون
مخبرا عن النكره الموصوفه بمعدوده والزمان المقدم لا يصح ذكر المبتدا النوعي
الا اذا انتقب على الظرفيه نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا
في ما رايته مذ يوم الجمعة اي مع انتهاء الرويه يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان
اي بعد الرويه بيومان حذف تخسف عظيم من حيث المعنى ومنهما لدى ولدن

مع اللام وضم الدال وسكون النون وهو بمعنى لدى الا ان لدن ولغاتها
تلزمها من اما طا هو وهو الاعلاء او مقدرة وعدم تصرفها من لدى لان
عدم استعمال في اخر القرب دليلها هو في حزرك وان كان بعيدا خلاف لدى
فانه لا يستعمل في التقييد وقد جا لدن بفتح الدال او كسرها مع فتح اللام وسكون
النون ولدن بفتح اللام او ضمها مع سكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وقال بعضهم جا لدن بضم اللام وسكون الدال وفتح النون لكن لم يسمع
له وسبب بنايها ان وضع بعضها وضع الحروف فحملت البقيه عليه وكذا قط
وهو في الاصل بمعنى القطع بفتح القاف وضمها مع الطا المضمومه المشدده او
المخففه وقد جا معدوحه القاف تاكيد الطا مثل الذي هو اسم فعل الماضي المنفي
عموما وعوض وهو في الاصل بمعنى الدهر بضم الضاد وقد يفتح ويكسر
للمستقبل المنفي عموما فهما معنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمحدد الزمان لا المعنى
ابدا معروف وقد استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دايما وحق
نا عوض انه مقطوع عن الاضافه كقبل وبعد اعراب مع المضاف اليه نحو عوض
العايضين والعايض الذي سقى على وجه الدهر والظروف المضافه الى
الجمل اذا لم يكن اضافتها اليها واجبه فان التي وجبت اضافتها اليها وهي
البنا والظروف المضافه الى اذ نحو اعترابها وبنا كذا على الفتح نحو مذ
يوم نفع الصادقين ومن جرى يومئذ والمذ الاولى على مذهب الكوفيين
وفصل البصريين واما بعض اخرهم فذهبوا الى ان الظروف المضافه الى
الجمله الاسميه والجمله التي صدرها فعل مضارع لا يجوز فيها الا الاعراب واعلم
ان المشهور في نحو يومئذ وساعتئذ ان الظروف مضافه الى ذلك المضاف
في المعنى الى جمله محذوفه مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث

المعنى لا استهجان قولك حين وقت كذا ويوم الوقت ونحو ذلك واما
قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان
معنى قوله تعالى ثم ميقات ربه ثم ميعاد ربه وقال الشيخ الذي يبدو لي ان الظروف
المضافة الى جمل حذفت لدلالة سياق الكلام عليها ولم يحسن ان يبدل منها
تنوين لاحقة بهذه الظروف فقالت لازمة الاضافة معنى فلو قلت جاءني
زيد وليت حينا وقصدت حذف المضاف اليه وابدل تنوين حينا منه لم
يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين للتنكير فتوصلوا الى الدلالة
على الجمل المحذوفة بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازم الاضافة
الى الجمل حقيقة في اللفظ صالحا لجميع انواع الزمان من الساعة والحين وغير ذلك
متعودا لحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها فجيء به بعد هذه
الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف
المبدل منها **وكذلك مثل وغير مع ما وان** اي مثل مضاف الى ما صدره
ما وغير مضاف الى ما صدره ان مشددة ومخففة قال الله تعالى انه لحق مثل ما
انكم تنطقون بفتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعده خبر ويجوز ان يكون منصوبا
بكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحقيقا مثل حقه نطقكم وقال ما لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ما بفتح غير مع كونه فاعل لم
يمنع وقال الكوفيون ان العرب تضيف الظروف ايضا الى ما صدره ان
المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح
النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء **المعرفة والنكرة المعرفة**
ما وضع لشيء بعينه قيل الانسب ان يقال ما وضع ليستعمل في شيء بعينه اذ المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها المضمرات والمبهمات
وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال

انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره
مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد
المتكلم يوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها لاستعمالها في افراده المعينة دونه وفيه بحث لانه ذهب المحققون
الى انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا تماما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ذلك لكانت انا وانت وهذا
مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا
يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف
ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان
يتمسك بامثلة نادرة والحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
ان فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني متصورة
ممتازة بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يلاحظ
معه كون المعنى متعينا عند السامع متميزا في ذهنه اولا فالاول معرفة والثاني
نكرة **وهي المضمرات** وذهب الشيخ الى ان ضمير الشان والضمير الراجع
الى نكرة غير مختصة نحو رب شاة وسخلتها والضمير في مثل ربه رجلا ونعم رجلا
نكرة **والاعلام** الشخصية والجنسية **والمبهمات** اي اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات مع انها معارف لان اسماء الاشارة بلا اشارة حسية
مبهمة عند المخاطب وكذا الموصولات بدون الصلات **وما عرف باللام** المشار
الى الحقيقة المطلقة او في ضمن جميع الافراد او في ضمن بعضها لا على التعيين
او بعض معين وتسمى الاول لام الحقيقة والثاني لام الاستغراق والثالث
لام العهد الذهني والرابع لام العهد الخارجي **وما عرف بسبب النداء** وقد
لا يكون المنادى معرفة نحو يا رجلا لغير معين **والمضاف الى احدها**

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Ibn al-Hjib, 'Uthmn ibn Umar1175-1249.

Title:
al-Kfiyah

Date:
[17--?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23215

File Description:
Part 1